

الإضراب العام

21 جانفي 2026

دفاعا على الحقوق والحريات وفي مقدمتها الحق النقابي والحق في التفاوض من أجل الزيادات في الأجور ومكسب الحوار الاجتماعي.

الشعب

بالفكر والساعد بنيتي هذا الوطن

من الخميس 18 ديسمبر 2025 الى الاربعاء 24 ديسمبر 2025 - العدد 1880

www.ugtt.org.tn

السنة 57 الثمن 1400 مليم

من عربة البوعزيزي إلى عربة المطالب الثقيلة:

حين تزيد الحمولة يتوقف المسار



الحصيلة النقابية والاجتماعية لسنة 2025 الجزء الأول .

2025: سنة اجتماعية ثقيلة ومتعثرة وصمود نقابي دفاعاً عن الحقوق والكرامة

من "الصعود الشاهق" إلى مسار البناء والتشييد:

إقرار بالفشل ومطالب تنتظر

اشتراكات

بلاغ

يستقبل المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، برئاسة الأمين العام الأخ نور الدين الطبوبي، اليوم الخميس 18 ديسمبر 2025، وفدًا يمثل الفصائل الفلسطينية المقاومة.

ويعقب ذلك الاجتماع الدوري للمكتب التنفيذي الوطني لمتابعة تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية الوطنية، التي انعقدت يومي 5 و6 ديسمبر الجاري، لمواصلة تقييم البرامج والمشاريع النقابية ومتابعة القضايا العمالية الراهنة.

قسم الشؤون القانونية بالاتحاد يكلف الأستاذ عبد السلام النصيري برفع قضية ضد وزارة التربية

علمت الشعب ان قسم الشؤون القانونية بالاتحاد العام التونسي للشغل كلف خبير القسم والأستاذ المحامي عبد السلام النصيري برفع قضية ضد وزارة التربية. ويأتي هذا الإجراء على خلفية التفاف الوزارة على تطبيق تاريخ تفعيل الترقيات المهنية كما ينص على ذلك محضر اتفاق 23 ماي 2023.

نداء اسلاك التربية لإنقاذ المدرسة العمومية

أصدرت نقابات التربية والتعليم التسعة المنضوية في الاتحاد العام التونسي للشغل نداء حول ما تعيشه المؤسسات التربوية والتعليم عموماً من أزمة خانقة تهدد كيان المدرسة العمومية.

وأكد البيان/ النداء أن المدرسة العمومية لم تعد في تونس مجرد فضاء للتعلّم، بل تحوّلت، في نظر آلاف الأولياء والمربين، إلى مرآة صادمة لأزمة وطنية عميقة.

أزمة تُهدّد مستقبل أبنائنا، وتضع كرامة المربي على المحك، وتكشف، يوماً بعد يوم، عجز السياسات التربوية عن حماية أحد أهم المرافق العمومية في البلاد.

وأوضح البيان متوجّهاً إلى أولياء التلاميذ قائلاً: اليوم، يدخل أبنائكم مدارس تعاني من اهتراء البنية التحتية، أقسام مكتظة تجاوزت طاقتها الاستيعابية، ومؤسسات تفتقر إلى أبسط شروط السلامة والراحة. هناك تلاميذ بلا مدرسين، ومؤسسات بلا قيمين عامين، ونقص حاد في الإطار التربوي والإداري والتوجيهي، في مشهد لا يليق ببلد جعل من التعليم رافعة أساسية للتقدم.

وفي محيط مدرسي يتفشى فيه العنف والمخدرات وتراجع الانضباط، يغيب دور الدولة في الوقت الذي يصبح فيه حضورها ضرورة لا خياراً. وشدّد البيان أنّ هذه الأوضاع ليست قدرًا محتومًا، بل نتيجة مباشرة لسياسات عشوائية وقرارات أحادية، ورفض متواصل للحوار، وتنصل من الاتفاقيات، وإصرار على حلول ترقيعية تُدفع كلفتها من مستقبل التلاميذ وجودة تعليمهم. لم يعد الأمر خلافاً إدارياً أو نقابياً، بل مسألة مصير جيل كامل.

فهل يقبل أي وليّ أن يتعلّم ابنه في قاعة متداعية، أو يقضي يومه الدراسي في فضاء بلا تآطير ولا حماية ولا رؤية؟ وأوضح البيان أنّ المربين، في الجهة المقابلة، يدفعون ثمناً باهظاً لهذه السياسات. يُثقل كاهلهم غياب الانتدابات، وتدهور ظروف عملهم ومقدرتهم الشرائية، وتُمسّ حقوقهم النقابية، ويُستهدف كل صوت حرّ بالافتتاح والتشهير والتنكيل. عشوائية التعيينات والانفراد بالقرار حوّلت المهنة التربوية إلى مجال هشّ، مهدّد في استقراره ودوره الوطني.

كما تتوجّه البيان إلى وزارة الإشراف والحكومة بتحميلها المسؤولية كاملة عن تفاقم الأزمة، برفضها الشراكة الاجتماعية وإغلاقها أبواب التفاوض. ومن هنا، تتوجّه الدعوة إلى كل المربين والعاملين بقطاع التربية للمشاركة في الوقفة الاحتجاجية الوطنية يوم 25 ديسمبر 2025 أمام مقر وزارة التربية، دفاعاً عن المدرسة العمومية، وعن كرامة المربي، وعن حقّ أبناء تونس في تعليم جيّد وآمن.

وختم البيان بالتأكيد على أنّ وحدة المربين، والتفاف الأولياء حولهم، ليست فعلاً احتجاجياً عابراً، بل رسالة وطنية صادحة: لا للتهميش، لا لضرب الحقوق، لا لتفكيك المدرسة العمومية. فالدفاع عن التعليم اليوم هو دفاع عن تونس الغد.

الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس يحيي ذكرى استشهاد محمد الزواري

مناسبة الذكرى التاسعة لإستشهاد المهندس محمد الزواري المقاوم للكيان الصهيوني، ينظم الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس والفرع الجهوي للمحامين بصفاقس تظاهرة بعنوان «يوم الشهيد» وبحضور ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي وحركة حماس.

وذلك يوم السبت 20 ديسمبر 2025 على الساعة العاشرة صباحاً بدار الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس.



محمد الزواري... حين يفتال الموساد أدمغة تونسية

جامعة النقل تدعم إضراب عمال النقل بسيدي بوزيد وتطالب الوزارة بفتح باب الحوار



أكد المكتب التنفيذي للجامعة العامة للنقل لليلة 17 ديسمبر 2025 بالغ انشغاله مما تشهده الشركة الجهوية للنقل القوافل فرع سيدي بوزيد من توتر اجتماعي بلغ حدّ إعلان الإضراب يوم الخميس 18 ديسمبر 2025، بسبب تخلف الإدارة العامة عن تنفيذ محاضر الجلسات الرسمية وما ترتب عن ذلك من شعور عميق بالغبن وعدم احترام التعهّدات. وإذ يؤكد المكتب التنفيذي مساندته المبدئية واللامشروطة للأعوان في تحركهم المشروع دفاعاً

عن حقوقهم، فإنه يحمل الإدارة العامة مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع نتيجة سياسة الهروب إلى الأمام والتنصل من الاتفاقيات القانونية الملزمة وما لذلك من انعكاسات خطيرة على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وعلى استمرارية المرفق العمومي. ودعا المكتب التنفيذي السلطات الجهوية ووزارة النقل والإدارة العامة إلى التدخل العاجل وفتح مسار تفاوض مسؤول وجدي يفضي إلى حلّ الخلافات العالقة وتفعيل ما تم الاتفاق بشأنه صلب جلسات سابقة بحضور الأطراف المعنية.

كما يشدد على ضرورة إعلاء مبدأ احترام الاتفاقيات والتوجه نحو تهدئة الأجواء وتوفير مناخ عمل يضمن حقوق الأعوان ويحافظ على خدمة النقل العمومي للمواطنين. وأكد المكتب التنفيذي للجامعة العامة للنقل انه يبقى متيقظاً لمجريات الأمور ومسانداً لكل التحركات النضالية المسؤولة، في انتظار انطلاق مسار إصلاحي حقيقي يعيد الثقة ويحفظ كرامة العاملين وحقوقهم.

من أجل الإنصاف ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة



السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المدير
سامي الطاهري

المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي

أسسها
أحمد التليلي

الشعب
بالتفكير والتفاني
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

من عربة البوعزيزي إلى عربة المطالب الثقيلة:

حين تزيد الحمولة يتوقف المسار

بقلم: نصر الدين الساسي



تحلّ علينا ذكرى 17 ديسمبر، ذكرى اندلاع الثورة الشعبية التي فجرها القهر الاجتماعي والتهميش، عندما أهين شاب بسيط في مصدر رزقه وصودرت عربته، عربة محمد البوعزيزي، التي لم تكن مجرد وسيلة عمل، بل رمزاً لحق الشغل والكرامة والعيش الكريم. من تلك العربة، ومن ذلك الظلم الصارخ، انطلقت شرارة ثورة كسرت جدار الخوف وفتحت أفقاً جديداً للتونس والتونسيين، عنوانه الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية. لم تكن ثورة 17 ديسمبر حدثاً معزولاً أو انفجار غضب عابر، بل كانت نتيجة تراكم طويل لسياسات اقتصادية واجتماعية جائرة عمّقت الفقر والبطالة والتفاوت بين الجهات، وكرّست الإقصاء والتهميش. وقد مثلت لحظة وعي جماعي بأن التنمية غير العادلة وحرمان فئات واسعة من الحقوق الأساسية لم يعدا قابلين للتحمّل. غير أن المسار الذي تلا الثورة كشف، بعد أكثر من عقد، أن المطالب الجوهرية ما تزال معلقة، وأن الانتقال من الشعارات إلى السياسات لم يتحقق بالشكل المطلوب. اليوم، يمكن القول إن عربة المطالب لم تتوقف فقط، بل ازدادت حمولتها. فإلى مطلب الشغل أضيف مطلب الأجر العادل، وإلى مطلب الكرامة أضيف مطلب الحماية الاجتماعية، وإلى مطلب الحرية أضيف الدفاع عن الحريات العامة. غير أن هذه العربة، رغم ثقل حمولتها وتعدّد مطالبها المشروعة، ما تزال تراوح مكانها، في ظل غياب إصلاحات اجتماعية عادلة وشاملة، وفي ظل سياسات لا تضع المسألة الاجتماعية في صدارة أولوياتها.

- من الشرارة الاجتماعية إلى تعثر المسار

هذا التعثر لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة مباشرة لاختيارات اقتصادية واجتماعية واصلت تحميل الفئات الشعبية كلفة الأزمات. فقد تحوّلت الشعارات الكبرى إلى وعود مؤجلة، وتراجعت الدولة عن دورها الاجتماعي، فيما بقيت العدالة الجبائية والحماية الاجتماعية خارج السياسات الفعلية. وهكذا، وجد المواطن نفسه يدفع ثمن اختلالات لم يكن طرفاً في صنعها. تعيش تونس أزمة اجتماعية واضحة المعالم: تضخم مرتفع، ارتفاع متواصل للأسعار، تراجع ملموس في القدرة الشرائية، وأجور لم تعد تواكب كلفة العيش. أصبحت الاستدانة جزءاً من الحياة اليومية للأسر، وتأكلت الطبقة الوسطى، واتسعت دوائر

الهشاشة الاجتماعية. ولا يمكن اعتبار هذه الأوضاع حتمية أو ظرفية، إذ ترتبط مباشرة بخيارات اقتصادية قلّصت الدور الاجتماعي للدولة، وأضعفت منظومات الدعم والحماية.

- أزمة معيشية وخدمات عمومية على حافة الإنهاك
ويتقاطع هذا الواقع مع تراجع مقلق في أداء الخدمات والمرافق العمومية، التي مثلت تاريخياً أحد أعمدة الدولة الاجتماعية ومكسباً من مكاسب نضالات الشعب والحركة النقابية. فالصحة العمومية تواجه صعوبات هيكلية متراكمة، من نقص الموارد البشرية والتجهيزات، إلى تدهور البنية التحتية، ما أثر مباشرة في جودة الخدمات وحقوق المواطنين في العلاج، وفتح الباب أمام خصوصية مقلقة تُقصي الفئات الضعيفة. كما يشهد التعليم العمومي تحديات جدية، تتعلق بالاحتفاظ، ونقص الإمكانيات، وتراجع الاستثمار، وهو ما ينعكس سلباً على مبدأ تكافؤ الفرص ومستقبل الأجيال القادمة.

ولا يختلف وضع بقية المرافق الحيوية، كالنقل العمومي، والمياه والكهرباء، حيث تراجع الاستثمار العمومي وتهاكت المنشآت، في مقابل ارتفاع الأعباء على المواطن. ويزيد من تعقيد هذه الأوضاع أن جلّ هذه القطاعات تعيش توترات وأزمات متكررة في التفاوض والحوار الاجتماعي، نتيجة تعطيل المفاوضات، وتأجيل الاستحقاقات المهنية، وتهميش الطرف النقابي، بما أضعف مناخ الثقة وأثر في الاستقرار الاجتماعي. إن تغييب النقابات عن النقاشات المتعلقة بالإصلاحات القطاعية ليس مسألة إجرائية، بل خيار سياسي يهدف إلى تمرير إصلاحات موجعة دون توافق اجتماعي.

- الحوار الاجتماعي بين التجاهل والتهميش

لقد كان الحوار الاجتماعي، تاريخياً، آلية لتنظيم الخلافات وضمان التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والحقوق الاجتماعية. غير أن تهميشه في السنوات الأخيرة أفرغ الإصلاحات من بعدها الاجتماعي، وأفقدها القبول الضروري لإنجاحها. فالإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يكون تقنياً فقط، بل هو مسار تشاركي يفترض إشراك النقابات باعتبارها ممثلاً شرعياً للعمال والأجراء. وفي موازاة الأزمة الاجتماعية، تشهد البلاد نقاشاً واسعاً حول وضع الحريات العامة ودور المجتمع المدني. فقد سجّلت توترات متكررة في العلاقة مع الجمعيات المستقلة، إلى جانب ملاحقات طالت نشطاء في قضايا تتعلق بحرية التعبير. وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول المناخ العام وضرورة صون الفضاء المدني

باعتباره ركيزة لأي مسار ديمقراطي سليم. كما يفرض السياق السياسي الراهن نقاشاً هادئاً ومسؤولاً حول مسألة الاستقطاب الشعبي، وتوظيف "المساندة الجماهيرية" في الصراع السياسي. وقد عرف التونسيون هذه الممارسات في مراحل سابقة، حين استُخدمت الحشود لإضفاء شرعية سياسية أو لعزل الأصوات المعارضة. وتجدر الإشارة إلى أن امتلاك الأغلبية، إن وُجد، لا يلغي حق الأقلية في التعبير والتنظيم، فالدولة الديمقراطية تقوم على التعددية وحماية الحقوق، لا على منطق الغلبة.

ورغم هذه التحديات، يتواصل الحراك الاجتماعي والنقابي في مختلف الجهات والقطاعات، عبر تحركات احتجاجية تعبّر عن مطالب مهنية واجتماعية مشروعة. هذا الحراك يظل تعبيراً سلمياً عن أزمة ثقة، ودعوة واضحة إلى مراجعة السياسات بما يستجيب لتطلعات المواطنين، ويعيد الاعتبار للمسألة الاجتماعية.

وحيث نتأمل مسار الثورة بعد أكثر من عقد، يتضح أن المشكلة لم تكن يوماً في عدالة المطالب، بل في ثقل الحمولة التي وُضعت على عربة لم يُهَد لها الطريق. فقد زادت المطالب مشروعية واتساعاً، لكن السياسات المتبعة لم تواكب هذا الثقل، بل زادتته إنهاكاً عبر التقشف، وتهميش الحوار، وإضعاف الدولة الاجتماعية. هكذا، كلما ازدادت الحمولة، تباطأ المسار، وكلما تأخر الإصلاح، تعمّقت الأزمة.

إن توقف المسار ليس دليل عجز المجتمع، بل نتيجة مباشرة لخيارات لم تضع العدالة الاجتماعية في صدارة الأولويات، ولم تعتبر الحوار الاجتماعي شرطاً لأي إصلاح مستدام. فالعربة لا يمكن أن تتحرك بدفع الفئات الشعبية وحدها، ولا يمكن تحميلها مزيداً من الأعباء في ظل طريق مليء بالعراقيل. وحده إصلاح حقيقي، قائم على إعادة الاعتبار للدولة الاجتماعية، وتقوية الخدمات العمومية، واحترام التعددية، وإشراك النقابات كشريك فعلي، قادر على إعادة تحريك المسار ووضع العربة على سكة العدالة الاجتماعية.

بهذا المعنى، تبقى ذكرى 17 ديسمبر أكثر من استحضار لبدائية؛ إنها مساءلة لمسار لم يكتمل بعد. فحين تزيد الحمولة ويتوقف المسار، لا يكون الحل في إنكار المطالب أو إسكات الأصوات، بل في تغيير الطريق، وتخفيف الاختلالات، وضمان أن تصل عربة الثورة، أخيراً، إلى وجهتها الطبيعية: دولة عادلة، جامعة، تحمي الحقوق وتصون الكرامة.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

متمسكون بالحرية والعدالة الاجتماعية

وأكد المنتدى أن الخروج من الأزمة يمرّ حتماً عبر فكّ الطوق عن الحياة السياسية، وإعادة بناء ديمقراطية حقيقية، وصياغة سياسات تنموية عادلة، مع مواصلة النضال السلمي من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وإطلاق سراح المظلومين وصون كرامة الجميع.

وانتقد المنتدى ما اعتبره انزلاقاً متواصلًا نحو مسارات تكريس التبعية في قضايا الهجرة والسيادة الطاقية والغذائية، إلى جانب عودة نفوذ مجموعات مالية وعائلية تعيد إنتاج كواليس الحكم السابقة. كما حذّر من تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع المديونية، وتراجع الاستثمار العمومي، وتهديد منظومات الحماية الاجتماعية.

جسيمة قدّمها المواطنون والمواطنات، وتراكم نضالات سياسية وحقوقية ونقابية واجتماعية، انطلقت من عمق تونس المهمشة وفتحت أفقاً جديداً للنضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وشدّد على أن الحرية تعني فضاءً عموميًا مفتوحًا، ومشاركة سياسية ومدنية فعلية، ورفض الإقصاء والوصاية وإعادة إنتاج التسلط وشخصنة الحكم.

بمناسبة إحياء الذكرى الرابعة عشرة لاندلاع ثورة الحرية والكرامة (17 ديسمبر - 14 جانفي)، جدد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تمسّكه بقيم الثورة وأهدافها، مؤكّداً أن الدفاع عن مكتسباتها يظلّ مسؤولية متواصلة في مواجهة كل محاولات الالتفاف عليها أو تفرغها من مضمونها. وأبرز المنتدى في بيانه أن الثورة كانت ثمرة تضحيات

الحصيلة النقابية والإجتماعية لسنة 2025 (الجزء الأول) .

2025: سنة اجتماعية ثقيلة ومتعثرة وصمود نقابي دفاعاً عن الحقوق والكرامة

نصر الدين الساسي



بين تعطل الحوار الاجتماعي والضغوط المتزايدة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحقوق والحريات العامة والفردية واجه الاتحاد العام التونسي للشغل محاولات متصاعدة لتحميل الشغالين كلفة الأزمة، وضرورة عدم الولاء للسلطة من خلال تمسكه بالمفاوضة الجماعية وبالذور الاجتماعي التشاركي للدولة.

سنة 2025 لم تكن سنة عادية في المسار الاجتماعي والنقابي بتونس، بل شكلت محطة مفصلية اتسمت بتشابه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وباحتداد التناقض بين متطلبات التوازنات المالية وضرورات العدالة الاجتماعية. فقد تواصل تدهور المقدرة الشرائية، وارتفعت كلفة المعيشة، وتآكلت الأجور الحقيقية وزاد التضخم في ظل سياسات عمومية غلبت المقاربة المالية الضيقة والخيارات الشعبوية الضبابية على حساب الدور الاجتماعي الحقيقي للدولة بالتوازي مع اعتماد منهج تضييقي أدى إلى تعطيل الحوار الاجتماعي وتوتير المناخ المهني في عديد القطاعات.

في هذا السياق المعقد، اضطلع الاتحاد العام التونسي للشغل بدوره التاريخي والوطني في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحماية السلم الاجتماعي، والتصدي لمحاولات تحميل الشغالين كلفة أزمة لم يكونوا سببا فيها زيادة على تمسكه بدوره كطرف اجتماعي ممثل للعمال بالفكر والساعد.

ويقدم هذا المقال في جزئه الأول قراءة شاملة للحصيلة النقابية والاجتماعية لسنة 2025 لعدد من القطاعات الحيوية اعتمادا على مقارنة قطاعية وتحليلية، تبرز سياق الأزمة، ومسارات التفاوض، وأشكال النضال، وحدود المكاسب، والتحديات المطروحة على المرحلة المقبلة.

سياق عام متأزم وأحادي الجانب

دخلت تونس سنة 2025 وهي مثقلة بتراكم اختيارات اقتصادية ومالية لم تعالج جذور الأزمة بقدر ما عمقت انعكاساتها الاجتماعية. فقد تواصل العجز في الميزانية، وارتفعت المديونية العمومية، وتراجع الاستثمار العمومي والخاص، في مقابل ضغط متزايد من المانحين والمؤسسات المالية الدولية. وقد انعكست هذه المعطيات بشكل مباشر على الوضع الاجتماعي، حيث سجلت نسب التضخم مستويات مرتفعة، وتواصل تدهور قيمة الدينار، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية والخدمات،

وإلى تراجع ملموس في مستوى عيش فئات واسعة من الأجراء والمتقاعدين. وقد اتسمت هذه المرحلة بشعور عام بعدم الإنصاف الاجتماعي، خاصة مع تحميل كلفة الأزمة أساسا للفئات الشغيلة والطبقات الوسطى، في ظل غياب إجراءات جدية للحد من التهرب الجبائي، وضعف السياسات الرامية إلى توزيع عادل للأعباء، وغياب رؤية اجتماعية واضحة ترافق الخيارات الاقتصادية الكبرى.

قانون المالية يعمق أزمة التشاركية ويؤكد الرغبة في إقصاء اللتحاد

سياق إعداد وإصدار قانون المالية لسنة 2026، أوضح وأكد نوايا السلطة الحاكمة من خلال إقرار الزيادات في الأجور خارج دائرة التفاوض مع تضييق تام لكل ما يتصل بالمسائل الترتيبية والمهنية وإصلاح منظومة الوظيفة العمومية ومؤسسات القطاع العام ليتحول بذلك قانون المالية من وثيقة توافقية للخيارات الوطنية إلى منبر لتوزيع الفتات المالي في انتظار التهدة الاجتماعية المقبلة.

هذا التوجه المستجد وغير المسبوق جذر مرة أخرى إصرار السلطة على

انتهاج سياسة التسيير الأحادي وتقويض مبدأ التشاركية الذي شكل أحد أعمدة العقد الاجتماعي التونسي منذ عقود إذ أن تحويل الحوار الاجتماعي إلى مجرد إعلان رسمي عن زيادات جاهزة مسبقا لا يعكس إلا تآكل الثقة بين الدولة وشركائها الاجتماعيين، وتراجع مكانة التفاوض كآلية ديمقراطية لإدارة التوازنات الكبرى في المجتمع وانتقال الدولة من منطق "الحوار الاجتماعي" إلى منطق "الإعلام الاجتماعي"، أي من التفاوض حول القرار إلى مجرد إبلاغ به.

فالاتحاد العام التونسي للشغل، والمنظمات المهنية، والهيئات الاقتصادية، لم يستدعوا إلى أي مشاورات جدية حول الفرضيات الكبرى التي بنيت عليها الميزانية، سواء في ما يخص نسب النمو أو التوجهات الجبائية أو الإصلاحات القطاعية. وهكذا تم تغييب أهم قاعدة من قواعد الحوكمة الرشيدة والمتمثلة في حق المشاركة في صياغة القرار العمومي لذلك يعتبر هذا التراجع لا يمس فقط التوازن الاجتماعي، بل يعكس على مصداقية الدولة دوليا، خاصة في ظل التزاماتها باتفاقيات منظمة العمل الدولية (الاتفاقيتين 98 و154) التي تنص على الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي. غياب الحوار لا يعني فقط تجاهل الشركاء الاجتماعيين، بل هو تراجع عن روح الديمقراطية التشاركية التي مثلت أحد مكاسب مرحلة الانتقال السياسي.

انتكاس الحقوق المكتسبة من المفاوضة الجماعية إلى المصالحات

إضافة إلى نقده لمسار إعداد قانون المالية فقد جدد الاتحاد العام التونسي للشغل خلال سنة 2025 تمسكه بالمفاوضة الجماعية باعتبارها حقا مكتسبا وأداة أساسية لتنظيم العلاقات المهنية وضمان التوازن داخل المؤسسات. واعتبر أن المساس بهذا الحق أو الالتفاف عليه يمثل تهديدا مباشرا للسلم الاجتماعي، وأن تعطيل المفاوضات لا يمكن تبريره بالإكراهات المالية وحدها.

ورغم تعدد الجلسات واللقاءات، اتسم مسار التفاوض خلال هذه السنة بالمماطلة واستنزاف الزمن الاجتماعي، حيث جرى ربط الملفات الاجتماعية بإكراهات مالية خارج سياقها، ما أدى إلى إفراغ الحوار من مضمونه الحقيقي. وقد دفعت هذه الوضعية الهياكل النقابية إلى تحميل السلطة التنفيذية وأطراف الإشراف مسؤولية تعقد الأوضاع، والتنبية إلى مخاطر مواصلة هذا النهج التصاعدي على الاستقرار الاجتماعي.





أو السحب أو التأويل الانتقائي تعد خرقاً واضحاً للقانون وضرباً لمصداقية الدولة ومؤسساتها. وقد قررت في هذا الصدد مقاطعة لجنة تنقيط معدل آخر السنة بسبب عدم التزام الإدارة العامة بتطبيق محضر جلسة 19 ماي 2025 والاستعداد لتنفيذ تجمع عمالي كبير، سيتم تحديد مواعده ومكانه لاحقاً إضافة إلى تحميل الإدارة العامة المسؤولية الكاملة عن حالة الاحتقان والتوتر داخل شركة نقل تونس، باعتبار أن السبب الرئيسي هو سياساتها الإقصائية والتقصيرية.

ولا تبدو وضعيات الأسلاك الأخرى أفضل حالا من شركة نقل تونس وخاصة منها الشركة الوطنية للنقل بين المدن والشركات الجهوية التي شهدت خلال هذا العام العديد من التحركات الاحتجاجية والإضرابات دون أن تحرز تقدماً في مطالبها الإجتماعية ولا أيضاً في إرساء الخيارات التشاركية القادرة على تطوير خدمات هذه الشركات وتعزيز مكاسب أعوانها.

قطاع التربية والتعليم خارج الإهتمامات وضحية السياسات اللرنجالية

تعيش المنظومة التربوية في تونس فترة من أحلك الفترات جراء ما آلت إليه المنظومة التربوية من تدهور غير مسبوق، وما تشهده المدرسة العمومية من تفكك وانهايار تدريجي في البنية التحتية والموارد البشرية والمناهج المدرسي وفي وقت تواصل فيه وزارة التربية سياسة الهروب إلى الأمام، ورفض التفاوض، والانفراد بالقرار، وقد أصدرت هيكل التربية في هذا الصدد بياناً مشتركاً يعبر عن الواقع المأزوم لمختلف الأسلاك وهذا البيان موجه إلى الرأي العام الوطني وإلى كل المرابين بهذا البيان لرفع الحقيقة إلى العلن وتحميل المسؤوليات لأصحابها.

وقد شدد البيان على أن الوضع التربوي الراهن لم يعد يحتمل الصمت. فالיום، يتعلم التلاميذ داخل : مؤسسات مهترنة وبنية تحتية عاجزة عن توفير الحد الأدنى من السلامة والراحة، أقسام مكتظة ضاقت بهم حتى تجاوزت طاقتها بسبب غياب الانتدابات ودمج الأقسام بشكل تعسفي نقص فادح في إطار التدريس والعملية والقيمين والقيمين العاملين والمرشدين التطبيقيين والإداريين والمتفقدن ومستشاري الإعلام والتوجيه ، مما خلق فوضى وظروفاً غير ملائمة للتعليم وصلت إلى حد وجود فصول بدون مدرسين ومؤسسات تربوية دون قيمين عامين إلى اليوم أبنائنا، يعيشون يوماً خطراً العنف فوضى المحيط المدرسي انتشار المخدرات، تراجع الانضباط، وغياب الدولة حين يكون حضورها واجباً لا خياراً.

وشددت الهياكل النقابية على أن هذه الأوضاع الكارثية ليست قدرًا، بل نتيجة مباشرة لإدارة تربوية مرتبكة أصابها الوهن نتيجة سياسات عشوائية وقرارات أحادية، ورفض متباد لأى إصلاح حقيقي يضع الطفل التونسي في قلب الأولويات ، ومما عمق الأزمة رفضها الحوار وتصلها من الاتفاقيات، وإصرارها على تمرير حلول ترفيحية على حساب مستقبل التلاميذ وجودة التعليم .

المشتركة، وتحسين ظروف العمل، والتصدي لكل أشكال الاستغلال والتجاوز وإسناد الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2025.

وأكد الأخ محمد البركاتي على أن النضال في هذا القطاع لا يقتصر على المطالب المادية فحسب، بل يشمل أيضاً الحق في الكرامة المهنية، وفي بيئة عمل إنسانية تحترم الحقوق الأساسية للشغالين، وتوفر شروط السلامة والاستقرار المهني. وقد أضاف بأن الجامعة حريصة على مبدأ العدالة والمساواة في الحصول على الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2025 للأسلاك التي لم تحصل عليها والتي يراد ترحيل زيادتها إلى السنة المقبلة وهو ما يشكل انتهاكاً ومهيناً غير مقبول بين العمال لذلك أقر القطاع شن إضراب عام يوم 10 ديسمبر الماضي من أجل الحق في الزيادة وإحترام الحق النقابي وشمل هذا الإضراب كافة الأسلاك التابعة للجامعة بإستثناء النزل والسياحة ووكالات الأسفار التي أمضت إتفاق للزيادة في الأجور لسنة 2025 وللإشارة فإن قطاع المعاش والسياحة قد أحرز زيادات في الأجور لسنوات 2022 و 2023 و 2024 بحسب نص الإتفاق الممضى في الغرض والذي نص أيضاً على الدخول في جولة جديدة من المفاوضات الإجتماعية للسنوات اللاحقة بداية من أكتوبر 2024 على أن تكون المفاوضات قطاعية لكن وبعد تبادل المشاريع والمقترحات إنقطعت المفاوضات بشكل كلي ودون مبررات من الأطراف المعنية مباشرة بالتفاوض أو من وزارة الشؤون الإجتماعية المعنية برعاية المفاوضات الإجتماعية.

قطاع النقل توتر غير مسبوق في المناخ الإجتماعي

يعيش قطاع النقل بدوره أوضاع إجتماعية متوترة جراء تعطل التفاوض وتراجع وزارة الإشراف عن جانب كبير من تعهداتها وإلتزاماتها الممضاة وهو ما زاد من منسوب الإحتقان بمختلف الأسلاك التابعة للقطاع برا وجوا وبحرا وقد عبرت مؤخرا الجامعة العامة للنقل في بيان لها عن عميق إنشغالها لما تشهده شركة نقل تونس من انحراف خطير في السياسات الإدارية بلغ حد الضرب الممنهج لمكتسبات الأعوان والتنصل الصريح من محضر اتفاق 19 ماي 2025 الممضي بحضور كافة الأطراف الرسمية معتبرة إن ما حصل اليوم ليس أخطاء معزولة ولا سوء تقدير، بل هو سياسة كاملة الأركان عنوانها التنكيل والتضييق والهرسلة وتصفية الحسابات والعمل بالتعليمات بدل القانون.

وسجلت الجامعة تصاعد ممارسات الاستهداف المباشر للنقائين و الإحالات المتكررة للأعوان على مجالس التأديب وإعادة عقد المجالس بتكبيبات جديدة كلما لم ترض الإدارة العامة عن العقوبات في ضرب صارخ لأبسط معايير العدالة والحياد.

كما حملت الجامعة الإدارة العامة لشركة نقل تونس المسؤولية الكاملة عن الوضعية الكارثية للتعاونية وتعطلت صرف مستحقات الأعوان عند العلاج وغياب الأطباء المتعاقدين. وشددت الجامعة في بيانها على أن محضر 19 ماي 2025 ليس ورقة عابرة، بل التزام رسمي ملزم خاصة في ما يتعلق بالفصل 15 و منحة الإلزام للإطارات و إن أي محاولة للالتفاف

بالتوتر المناخ الاجتماعي عبر رفض كل مجالات والمصاحبة والبحث عن الحلول للمشاكل المهنية والاجتماعية الطارئة والتي تفيد عديد التقارير بأن جلسات المصالحة التي تنظمها هذه الهياكل تفضي إلى حلول توافقية في أكثر من 75% من برقيات التنبيه بالإضراب، وهو ما جنب تونس موجات متواصلة من الاضطراب الاجتماعي.

لكن مع إصدار مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية لتعليمات بالتوقف عن أداء وظيفة المصالحة وعدم قبول كراسات المطالب النقابية وعدم معالجة برقيات التنبيه بالإضراب جهويا و مركزيا يؤكد السعي الخفي والمعلن في تعطيل تسوية النزاعات الجماعية لما في ذلك مراقبة الطرد لأسباب اقتصادية، رغم أن هذا الدور منصوص عليه صراحة في مجلة الشغل الفصول 21 وما يليها من الباب الثالث). وهو ما يفتح الباب أمام تعسف بعض المؤسسات التي قد تلجأ إلى الغلق أو الطرد دون رقابة قانونية. وبالتالي فإن الإصرار على عدم إعادة تفعيل مهام تفقدية الشغل والمصالحة هو إصرار إضافي على تأزيم الحوار الاجتماعي في تونس.

القطاع البنكي والمالي تعطيل للمفاوضات بشكل مريب

يعد القطاع البنكي والمالي من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، بحكم دوره في تمويل الاستثمار وتنشيط الدورة الاقتصادية. غير أن هذه الأهمية لم تنعكس إيجاباً على الأوضاع المهنية والاجتماعية للأعوان العاملين به خلال سنة 2025. فقد شهد هذا القطاع ضغطاً مهيناً متزايداً، وتشديداً في آليات العمل والرقابة والحوكمة، في مقابل غياب تحسينات ملموسة في الأجور وظروف العمل.

وقد نبهت الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية، عبر مراسلات رسمية موجهة إلى البنك المركزي ووزارة المالية والمجلس البنكي والمالي، إلى خطورة تجاهل البعد الاجتماعي، محملة هذه الأطراف مسؤولية أي توتر اجتماعي قد ينجر عن استمرار تعطيل المفاوضات. وأكدت الهياكل النقابية أن الاستقرار المالي لا يمكن أن يتحقق دون استقرار اجتماعي، وأن تحميل الأعوان كلفة الإصلاحات المالية خيار غير عادل وغير قابل للاستدامة.

واعتبر الأخ أحمد الجزيري الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية أن سنة 2025 من أسوأ السنوات التي تعرض فيها أعوان قطاع البنوك وشركات التأمين إلى شتى أشكال التنكيل والانتهاك الممنهج لحقوقهم المهنية والنقابية. فقد شهد هذا العام عمليات نقل تعسفية، وطردها تعسفاً، وغياباً تاماً للحوار الاجتماعي مع الجمعية المهنية للبنوك ومع الأطراف المعنية، في ضرب صارخ لمبدأ الحوار الاجتماعي ولمكانة الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين ضمن النسيج الاقتصادي التونسي.

كما سجلت عديد الاعتداءات المتكررة على الحق النقابي إلى جانب عدم تطبيق القوانين الجاري بها العمل، وعلى رأسها القانون عدد 412 المتعلق بالمفاوضات الاجتماعية، والذي يطبق على جميع المواطنين والقطاعات باستثناء القطاع البنكي، حيث تم تجاهله بشكل متعمد خلال سنة 2025، وتعطلت بشكل مريب المفاوضات الجماعية بعنوان بعد أن تم الإتفاق رسمياً على إنطلاقها كما اعتبر الأخ أحمد الجزيري أن سنة 2025 هي سنة إضطهاد وظلم للبنكيين وأعوان شركات التأمين في علاقة بقوانين المالية 2024 وخاصة 2025 وأيضاً في علاقة بتبعات الإضراب من الإقطاعات والهرسلة لكنها في المقابل كانت أيضاً سنة نضال بامتياز. فقد عرف القطاع أوسع تحرك قطاعي في تاريخه، تمثل في وقفات احتجاجية متتالية، وصولاً إلى إضراب عام شمل كامل قطاع البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين مع إصرار جماعي على مواصلة النضال والدفاع عن الحقوق المشروعة، واسترجاع المكاسب، مهما كانت التضحيات، إلى أن تتحقق العدالة الاجتماعية ويحترم الحق النقابي ويفعل الحوار الاجتماعي الحقيقي وينتظر أن تواصل الجامعة العامة تحركاتها من أجل المزيد من التعبئة لقواعدها تمهيدا لتحركات نضالية لاحقة.

قطاع المعاش والسياحة تمييز غير مقبول في إسناد زيادة 2025

عرف قطاع المعاش والسياحة منذ سنوات هشاشة مهنية متواصلة، تفاقمت خلال سنة 2025 بفعل تراجع الاستهلاك وارتفاع كلفة المعيشة، وتزايد الضغوط على الأعوان داخل المؤسسات التجارية الكبرى والمتوسطة. وقد اضطلعت الجامعة العامة بدور أساسي في الدفاع عن حقوق الأعوان وعدد من الأسلاك التابعة للقطاع من خلال المطالبة بتطبيق الاتفاقيات



وأضافت في حديث موجه للأولياء بأن الأمر لا يتعلق بخلاف نقابي أو إجراء إداري، إنه مستقبل أبنائكم، مستقبل جيل كامل يتربى في ظروف لا تليق ببلد يحلم بالتقدم. فهل ترضى لابنك أن يقضي ساعات يومه في قاعة متداعية وبدون تجهيزات أو ساحة بلا تأطير و أبواب بلا حراسة؟ هل ترضى أن يتلقى تعليمه من منظومة بلا موارد بلا إصلاح، بلا رؤية؟ هذا البيان موجه إليكم قبل أي طرف آخر، إن أبنائكم وكافة الإطار التربوي هم ضحايا سياسة التهميش للمرفق العمومي والمدرسي خصوصا. وفي تعرضه لواقع المربين في مختلف أسلاك التربية أكد البيان على أن ما يتعرضون إليه اليوم لم يعد مجرد تجاوزات متفرقة بل خيار سياسي ممنهج يستهدف المهنة وكرامة المربي، ومن أبرز مظاهره المساس الصارخ بالحق النقابي والتضييق على الهياكل المنتخبة. وتعطيل مبدأ المفاوضة الجماعية والتصل من الاتفاقيات المبرمة وعدم تنفيذها. وإتقال كاهلهم بسبب غياب الانتدابات وتحملهم مهامها تفوق طاقتهم.

كما سجل البيان إستمرار تدهور المقدرة الشرائية وانعدام ظروف العمل اللائقة. زيادة على عشوائية التعيينات والإعفاءات وانفراد الإدارة بالقرارات المصرية وتواصل سياسة الاقتطاع العقابية في حق المحتجين، بما في ذلك اقتطاع يوم عمل كامل المحتج لم تتجاوز وقفته ربع ساعة وإستعارة حملات الاستهداف والتشهير والتنكيل بكل صوت نقابي حر مما حول هذه الاعتداءات إلى مسار ثابت يهدد استقرار المرفق التربوي وجودته ويُفَرِّغ المدرسة العمومية من دورها الوطني والاجتماعي.

وحمل البيان وزارة التربية كامل المسؤولية لما آل إليه الوضع، بسبب رفضها الجلوس إلى طاولة الحوار وضربها لمبدأ الشراكة الاجتماعية وانفرادها بالقرار والمروءة بقوة و فشلها في إدارة الشأن التربوي وإنقاذ المدرسة العمومية.

وبناءً على ما تقدم، فقد دعا البيان جميع العاملين بوزارة التربية، من إدارات مركزية و جهوية ومؤسسات تربوية ابتدائي، إعدادي، وثانوي إلى تنفيذ وقفة احتجاجية وطنية أمام مقر وزارة التربية وذلك يوم 25 ديسمبر 2025 بداية من الساعة العاشرة صباحا دفاعا عن - المدرسة العمومية وجودة تعليم أبنائنا هذا الوطن / كرامة المربي / تفعيل الاتفاقيات وإعادة مسار التفاوض إلى سكوته الطبيعية.

الوزارة تصر على السياسة الأحادية والهروب إلى الأمام

أكد الأخ محمد العبيدي، الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الأساسي، أن سنة 2025 شهدت سلسلة من التجاوزات في التعاطي مع الشأن التربوي، تمثلت في اتخاذ القرارات أحاديًا من قبل وزارة التربية دون إشراك الطرف الاجتماعي أو النقابي. وقد انعكس هذا التجاهل بشكل واضح خلال العودة المدرسية، التي وصفها العبيدي بأنها «أسوأ عودة منذ سنوات»، حيث أدى الاكتظاظ في الأقسام وغياب المربين إلى ضم فصول عديدة، بل إن بعض الفصول لم تُدرّس إلا بعد انتهاء الثلاثي الأول نتيجة النقص الفادح في الإطار التربوي.

وأشار الكاتب العام إلى أن الحملة الإعلامية التي شنتها الوزارة ضد النقابات والمربين ساهمت في تصاعد التوتر بين الأولياء والمربين، وهو

ما انعكس في حالات العنف المتكررة داخل المدارس. وقد دفعت هذه الوضعية المربين إلى تنفيذ وقفات احتجاجية بعديد الجهات وأضاف العبيدي أن الوزارة لم تف بالتزاماتها السابقة المتعلقة بانتداب المربين القدامى، وتسوية أوضاعهم، وخلص أجورهم، بالإضافة إلى استمرار مشاكل الترسيم، العدد القاعدي، التكوين والدوريات التفقدية، وهي ملفات لا تزال مطروحة للنقاش مع النقابة العامة لإيجاد حلول عملية، لكنها واصلت تجاهل المقترحات النقابية.

وفي مواجهة هذا التجاهل، نظمت النقابة سلسلة من التحركات الاحتجاجية، شملت تحركات جهوية، اعتصامات بالمنوبيات، وتحركًا وطنيًا خلال شهر جويلية، احتجاجًا على إصدار كتب الحركة الخاصة بالمديرين والمعلمين بشكل أحادي. كما تم تنفيذ وقفات احتجاجية لساعتين في سبتمبر بمشاركة جميع قطاعات التربية التسعة للمطالبة بالحق النقابي وحق التفاوض، والاحتجاج على الوضع المدرسي الكارثي. واختتمت هذه السلسلة بتحرك ناجح يوم 7 أكتوبر، فيما تستعد النقابة لتحرك آخر يوم 25 ديسمبر المقبل بمشاركة جميع الجامعات والنقابات التعليمية أمام وزارة التربية، مع التطلع لأن يكون بنفس نجاح التحركات السابقة.

وختم محمد العبيدي تصريحاته بالتأكيد على أن احترام الحق النقابي وإشراك النقابات في كل القرارات التربوية ليس مطلبًا شكليًا، بل ضرورة لحماية المربين وضمان جودة التعليم والحفاظ على مصالح التلاميذ والوطن على حد سواء.

مكاسب محدودة وصمود نقابي

اتسمت التحركات النقابية خلال سنة 2025 بالتدرج والتنظيم والمسؤولية، حيث لجأ الاتحاد إلى مختلف الأشكال النضالية المشروعة، من وقفات احتجاجية وإضرابات إنذارية، وصولًا إلى التلويح بإضرابات عامة قطاعية، وذلك بعد استفاد كل مسارات الحوار والتفاوض.

وشدّد الاتحاد على أنّ هذه التحركات لم تكن هدفًا في حدّ ذاتها، بل وسيلة للضغط من أجل فرض احترام المفاوضة الجماعية والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع الحرص الدائم على المصلحة الوطنية العليا، وتفادي أيّ منزلقات من شأنها المساس بالسلم الاجتماعي.

رغم محدودية المكاسب قياسًا بحجم التحديات، أثبت الاتحاد العام التونسي للشغل خلال سنة 2025 قدرته على الصمود، والحفاظ على وحدة الموقف النقابي، والدفاع عن استقلالية القرار الاجتماعي. كما واصل لعب دوره التاريخي كقوة اقتراح وتعديل، لا كطرف احتجاجي فقط، وإضعاّ المسألة الاجتماعية في قلب النقاش الوطني، ومذكّرًا بأنّ الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يتحقق دون عدالة اجتماعية. لقد كشفت الحصيلة النقابية والاجتماعية لسنة 2025 في جزئها الأول عن سنة صعبة ومليئة بالاختبارات، لكنها أكّدت في الآن ذاته مركزية الدور الاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل في الدفاع عن الحقوق، وحماية السلم الاجتماعي، وفرض العدالة الاجتماعية كخيار وطني لا بديل عنه في مسار التنمية والاستقرار.

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

ولاية قفصة - بلدية المظيلة

إعلان طلب عروض خاص بأشغال بناء مركب اداري بلدية المظيلة

تعتزم بلدية المظيلة إجراء طلب عروض تتعلق بإنجاز أشغال مركب اداري بلدية المظيلة عن طريق منظومة الشراء العمومية على الخط TUNEPS بإمكان المقاولين المؤهلين قانونيا والراغبين في المشاركة تحميل ملف الاستشارة مجانا من الموقع الخاص بالمنظومة الشراء العمومي على الخط التالي: www.tuneps.tn. يتم تقديم العروض المالية والفنية والوثائق الإدارية عن طريق منظومة الشراء العمومية على الخط TUNEPS، ويجب على المشاركين توجيه الضمان الوقي الاصلي بتاريخ صلوحية 120 يوما ومضمون من السجل التجاري لم يضى على تسلمه ثلاثة اشهر عن طريق البريد مضمون الوصول او عن طريق البريد السريع او تسليمها مباشرة بمكتب الضبط باسم السيد كاتب العام لبلدية المظيلة المكلف بتسيير الشؤون البلدية في ظرف خارجي مغلق لا يحمل أي شارة ويكتب عليه لا يفتح طلب عروض خاص بأشغال بناء مركب اداري بلدية المظيلة. حدد آخر أجل لقبول العروض يوم 2026/01/25 على الساعة العاشرة صباحا يعتمد ختم مكتب الضبط لتحديد تاريخ الوصول. كما يغلق في نفس اليوم والساعة باب المرشحات آليا بالنسبة للمشاركة على منظومة TUNEPS

يتم فتح العروض الواردة على الخط ذلك يوم 2026/01/25. على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر البلدية.

يلعى كل عرض مخالف الشروط المشاركة أويرد بعد الآجال.

حددت مدة صلوحية العروض بـ 300 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

سمير الشفي: لا حقوق دون عدالة... ولا كرامة دون حوار اجتماعي



أحييت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، يوم السبت 13 ديسمبر، اليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «لا لتجريم النشاط المدني والسياسي»، في تظاهرة حقوقية عكست تصاعد القلق إزاء واقع الحقوق والحريات في تونس، في ظل سياق وطني يتسم بتضييق متزايد على الفضاء المدني وتراجع ملموس في منسوب الحريات العامة. وشكلت المناسبة إطاراً لتقديم التقرير السنوي للرابطة حول أوضاع الحقوق والحريات لسنة 2025، الذي وثق جملة من الانتهاكات وسلط الضوء على التحولات العميقة التي تشهدها العلاقة بين السلطة

والمجتمع، إلى جانب الإعلان عن بعث مرصد «أمان» كآلية مدنية جديدة لرصد الانتهاكات والدفاع عن الحقوق والحريات. وشهدت الفعالية حضوراً لافتاً لممثلي المنظمات الوطنية، والشخصيات الحقوقية ومكونات المجتمع المدني، في تأكيد رمزي على وحدة المعركة الحقوقية والاجتماعية، وعلى الترابط بين الدفاع عن الحريات العامة والدفاع عن العدالة الاجتماعية وكرامة الشغالين.

وفي كلمته، شدّد الأخ سмир الشفي، الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل والمسؤول عن قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات والمؤسسات الدستورية، على أن جوهر الحقوق والحريات الأساسية يظلّ مرتبطاً بالعدل، معتبراً أن «لا معنى لحرية التعبير ولا لحق الاختلاف ولا لحرية العمل النقابي في غياب قضاء عادل ومستقل وناجز»، مؤكداً أن العدل هو أساس العمران وأحد ركائز الدولة الديمقراطية.

وانتقد الشفي بشدة ما اعتبره نسفاً ممنهجاً للحوار الاجتماعي، محذراً من خطورة المذكرة الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية في 4 أوت 2025، والتي ألغت الجلسات التفاوضية ولجان التصالح، في انتهاك صريح للاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وعلى رأسها الاتفاقيتان عدد 98 و154. وأكد أن إلغاء الحوار الاجتماعي لا يستهدف الاتحاد فقط، بل يضرب حقوق العمال والفئات الهشة ويهدد السلم الاجتماعية.

كما توفّف الأمين العام المساعد عند تصاعد سياسة تجريم النشاط المدني والسياسي، معتبراً أن المرسوم 54 تحوّل إلى أداة لتكسيم الأفواه، حيث يقبع عشرات الصحفيين والناشطين وأصحاب الرأي خلف القضبان بسبب مواقفهم، في تعارض مع الدستور والالتزامات الدولية لتونس. وفي البعد الدولي، شدّد الشفي على أن حقوق الإنسان لا تتجزأ، وتشمل كذلك حقوق الشعوب في التحرر وتقرير المصير، مجدداً دعم الاتحاد للشعب الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة، وتضامنه مع الشعبين السوداني والفرنزولي.

وختم بالتأكيد على أن الاتحاد، إلى جانب الرابطة وبقية القوى الحية، سيواصل النضال من أجل تونس تحترم الحقوق والحريات، وتجرّم الاستبداد لا الاختلاف، وتؤسس مستقبلها على العدالة والحوار.

بالتلميح والتصريح

الحق في الخدمات الصحية

* لطفي الماكني

تكشف لنا عديد الدراسات المنجزة من خلال هياكل رسمية أو من المنظمات والجمعيات تزامنا مع الأيام العالمية لمكافحة بعض الأمراض أن هناك أعدادا غير قليلة من الأشخاص ليسوا على دراية بإصابتهم بها منذ فترة ليست بالقصيرة وأنهم اكتشفوها بالصدفة ونعني هنا ما يتمّ تخصيصه من مراكز أو نقاط للتحويل بصفة مجانية ضمن إطار توسيع دائرة التوقّي من الأمراض المزمنة والأوبئة.

والمطروح أن ارتفاع نسب المصابين بالعدوى مهما كانت أسبابها لا يقبلون على التحليل بل هناك من لا يفكر فيها لأسباب مادية إذ أن تخصيص تحليل للتقّي المبكر عن أي مرض أو عدوى يعتبر أمرا مكلفا ماديا في ظل الصعوبات التي تعيشها غالبية العائلات التونسية وعديد الأرقام والمعطيات في علاقة بسلم المصاريف التي لا تضع الصحة أولوية في ميزانية العائلة لما تتطلبه من اقتطاع جزء كبير من الدخل الشهري أو الأسبوعي أو السنوي هذا لمن له دخل أم من يعوزه الاستقرار المادي فيبقى في غفلة من أمره إلى أن يداهم المرض مرة واحدة والأمثلة عن ذلك كثيرة ما يفسر الالتجاء إلى أشكال أخرى من «التطبيب» التي تزيد من تعكير حالته الصحية وكل ذلك بسبب عدم القدرة على مجابهة مصاريف الفحص الطبي وما يتبعه من تحاليل وأدوية الكثير منها غير متوفر سواء في المؤسسات العمومية أو في الصيدليات الخاصة وهذا معلوم منذ وقت.

وتبقى تلك المبادرات للكشف المبكر عن بعض الأمراض والأوبئة على أهميتها تحتاج إلى جهد وخاصة إلى دعم كبير من الحكومة بوضع العنصر البشري والإمكانيات المادية حتى تكون مثل تلك المراكز المتنقلة مسترسلة في القيام بمهمتها على مدى أشهر السنة وإن توفرت الإمكانيات تكون نصف شهرية لأن الوقاية حتى وإن كانت مكلفة فإنها تبقى أقل من معالجة الأمراض عند استفحالها وما لها من آثار سلبية وخطورة على حياة الإنسان والمجتمع عامّة خاصة أن من أهم رهانات دولة الاستقلال كانت الصحة في طبيعتها مترادفة مع الرهان على التعليم بالقرب الجغرافي بين المدرسة والمستوصف بالمناطق الداخلية تأسيسا على أن المواطن في أي مجتمع محمول على الدولة أن توفر له حقوقا تضمن سلامته الجسدية وتغذية فكره بما يحقق التلازم بينهما ومن ذلك تكون الانطلاقة الفعلية للتطور والنهوض والازدهار والرفق وهذا ما نجحت فيه عديد الدول وأصبحت نماذج يستدل بها في الإحاطة بالمواطن بالمتابعة والرعاية وضمان وصوله إلى الخدمات الأساسية دون صعوبات مادية أو تعقيدات إدارية تجبره على التخلي مكرها على حماية نفسه والنفاذ إلى أحد أهم الحقوق المضمّنة في الدستور.

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

المنشورية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين

طلب عروض عدد 24/2025

عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط بتونس (TUNEPS)

دراسة الخارطة التفصيلية لموارد التربة واستعمالاتها سلم 1/50000

في إطار إعداد دراسة الخارطة التفصيلية لموارد التربة وإستعمالاتها لولاية مدنين تعتمد المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين إجراء طلب العروض لاختيار مكتب دراسات قصد إنجاز الدراسات الفنية (دراسة التربة سلم 50000/1 وإعداد الخرائط التفصيلية للتربة ولإستعمالاتها والأشغال والمعينة الميدانية والتحليل الفيزيوكيميائية لنوعية التربة وخصائصها وكل الأشغال الأخرى الضرورية للدراسة) لولاية مدنين يستثنى منها المساحات الرعوية والغابية بالظاهر والوعرة بمختلف تصنيفاتها) والمناطق الرطبة ومعتمديات جزيرة جربة في قسط واحد. فعلى مكاتب الدراسات الراغبين في المشاركة الدخول على منظومة تونيبس لتنزيل كراس الشروط .

يتمّ تقديم العروض المائّية والفنيّة وجوبا في مرحلة واحدة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn باستثناء نظير من السجل الوطني للمؤسسات الذي يرسل عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو يسلم مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين مقابل وصل إيداع، وتحمل هذه الظروف عبارة « لا يفتح إعلان طلب عروض عدد 24 /-2025 دراسة الخارطة التفصيلية لموارد التربة واستعمالاتها سلم 1/50000».

حدد آخر أجل لوصول العروض المندوبية ليوم 16 /01/2026 على الساعة العاشرة صباحا(يقع اعتبار ختم مكتب الضبط المركزي للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين).

ويتم فتح الظروف بصفة علنية يوم 16 /01/2026 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بالمندوبية.

يبقى العرض صالحا لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.

تقصى كل العروض المسلمة بعد آخر أجل لتقديم العروض. كما تقصي العروض المشاركة خارج منظومة «تونيبس».



إن مطالب الشعب في 17 ديسمبر لا تزال تُعيد طرح سؤال الدولة: هل الدولة موجودة في الجهات كمؤسسات وخدمات، أم موجودة كسلطة إدارية ورقابية فقط؟ وهل التنمية تُدار بعقل «المشروع» أم بعقل «الإعلان»؟ في تونس وكل مرة يُستدعى فيها مفهوم الدولة الاجتماعية إلى الخطاب الرسمي، يُقدّم باعتباره وعدًا سياسيًا أو التزامًا أخلاقيًا تجاه الفئات الهشة. غير أن هذا المفهوم، حين يُفصل عن شروطه المادية والاقتصادية، يتحول من مشروع مجتمعي إلى شعار قابل للاستهلاك الإعلامي لا غير. فالحقيقة التي لا يمكن القفز عليها هي أن لا دولة اجتماعية دون موارد مالية حقيقية، ولا سياسات اجتماعية مستدامة دون مقدرات ضخمة، ولا عدالة اجتماعية دون استثمار منتج.

إن الدولة الاجتماعية ليست فكرة مجردة ولا صيغة لغوية تُدرج في الدساتير أو البيانات الحكومية، بل هي منظومة سياسات عمومية مترابطة: أجور عادلة، حماية اجتماعية شاملة، تعليم وصحة عموميين، نقل عمومي، دعم موجه، وسياسات تشغيل فعالة. وكل هذه العناصر لها كلفة مالية عالية، لا يمكن تغطيتها عبر الخطاب أو النوايا الحسنة، بل عبر قدرة الدولة على تعبئة مواردها الجبائية، وحسن توظيف ثرواتها، والتحكم في أولويات إنفاقها.

في هذا السياق، يصبح الحديث عن الدولة الاجتماعية في ظل عجز مالي مزمن، وضعف استخلاص جبائي، وتآكل الاستثمار العمومي، نوعًا من المفارقة السياسية. إذ لا يمكن لدولة تعاني من اختناق مالي، أو تعتمد بشكل مفرط على الاقتراض، أن تضمن استدامة سياساتها الاجتماعية. فالمدونية قد تمّول إجراءات ظرفية، لكنها لا تبني نموذجًا اجتماعيًا متماسكًا، بل تؤجّل الانفجار الاجتماعي بدل معالجته.

كما أن الترفيع في نسب الاستثمار ليس خيارًا ثانويًا، بل شرطًا مركزيًا لقيام الدولة الاجتماعية. فالثروة لا تُعاد توزيعها إلا إذا تم إنتاجها أصلًا. والاستثمار، خاصة العمومي منه، هو الذي يخلق مواطن الشغل، ويحفز النمو، ويوسع القاعدة الجبائية، ويمكّن الدولة من تمويل سياساتها الاجتماعية دون الارتهاق للخارج. لذلك، فإن الفصل بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي يُعدّ خطأ بنيويًا في تصور السياسات العمومية.

إن الدولة الاجتماعية الحقيقية هي دولة منتجة قبل أن تكون موزعة، ودولة قادرة على الجمع بين العدالة الاجتماعية والنجاح الاقتصادي. أما الاكتفاء برفع الشعارات الاجتماعية في سياق ضعف الموارد وتراجع الاستثمار، فلا يؤدي إلا إلى تعميق الفجوة بين الخطاب والواقع، وإلى فقدان الثقة في الدولة نفسها.

مخطط التنمية 2026-2030... تشاركية تصاعديّة أم هندسة جديدة للوعود؟

تقدّم الحكومة مخطط التنمية 2026-2030 بوصفه قطعة منهجية «تشاركية وتصاعديّة» تنطلق من المحلي إلى الجهوي ثم الوطني، عبر المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم. وتعرضه كخارطة طريق لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وخلق بيئة مواتية للاستثمار، والقطيعة مع السياسات السابقة التي أدت إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية. لكن هل التشاركية منهجية أم واجهة؟ هل المشاركة تُقاس بعدد الاجتماعات أم بقدرة المواطن على التأثير في ترتيب الأولويات؟ وهل تتوفر الأدوات التي تمنع «التصاعد» من أن يتحول إلى بقاء قاتل في اتخاذ القرار؟ ثم ما قيمة المخطط دون تمويل واضح، ودون جدول إنجاز مُحكم، ودون مؤشرات قياس دقيقة تُحاسب عليها الحكومة والوزارات والجهات؟

المخطط يتحدث عن محاور كبرى: دعم الفئات الهشة وتحسين الخدمات الأساسية، الحد من الفوارق الجهوية عبر البنية التحتية وربط المناطق الداخلية، نموذج اقتصادي مستدام، سيادة مائة، سيادة طاقة، تحول رقمي، تنمية صناعية حديثة، وتيسير الوصول إلى التمويل والشراكات.

إن المتأمل اليوم في الأرقام والرسوم البيانية الرسمية يلاحظ تطورًا إيجابيًا على مستوى شبكات الطرقات والربط بين مختلف الجهات حيث بلغ عددها 19963 طريق منها 84% معبدة، وتضم شبكة المسالك الريفية 57610 مسلكًا 44.72% منها معبدة.

أما على مستوى ربط الأسر بشبكات الماء الصالح للشرب فتبلغ التغطية نسبة 98.6% وذلك من خلال تدخل الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وكذلك إدارات الهندسة الريفية. فيما تبلغ نسبة الربط بشبكات التطهير 64.9%..

إلا أن هذه الأرقام وإن تطورت لا تعكس حجم المعاناة لدى الشعب التونسي الذي ضاق به الواقع المعاش على مستوى تردي الخدمات في النقل و في الصحة وكذلك من أزمة انقطاع مياه الشرب.

يضاف إلى ذلك تفاقم الأوضاع البيئية والصحية في المجمعات الصناعية وعلى رأسها أزمة قابس وما تشهده من انتفاضة شعبية مستمرة. كيف نتحدث عن انطلاقة تنمية واقتصاد وسط شبكات حديدية تعود إلى الحقبة الاستعمارية وعربات بالكاد تعمل إضافة إلى مطارات في شبه عتالة لا يستجيب أغلبها إلى المعايير الدولية للسلامة وبرمجتها في خطوط التصدير و لعب دورها في تنشيط الاقتصاد.

مطالب 17 ديسمبر: من الشغل إلى الكرامة الوطنية... صرخة لا تزال معلقة:

في الجهات، لا تُطرح الثورة كذكرى، بل كحياة يومية. الشغل لم يتحول إلى حق، والكرامة لم تصبح سياسة، والعدالة الاجتماعية لم تُترجم إلى أرقام في خدمات الصحة والتعليم والنقل. البطالة ما تزال مرتفعة في المناطق الداخلية، ومشاريع الاستثمار العمومي تبدو أبطأ من حاجات الناس وأصغر من حجم الإحباط.

ولنا أسوة في ذلك التمشي المعتمد صلب مسار المصادقة على ميزانية الدولة لسنة 2026 وتشغيل أصحاب الشهادات من طالت بطالتهم إضافة إلى الدكاترة المعطلون عن العمل ورفض وزيرة المالية لعديد المقترحات والفصول ذات الطابع الاجتماعي ومغادرته للجلسات العامة عديد المرات قائلة بانها لن تسمح بتمرير مقترحات تثقل كاهل الدولة وتهدد التوازنات المالية وغير قابلة للتطبيق وذلك انطلاقًا من مسؤوليتها.

فأي معنى لمخططات التنمية إذا بقي التشغيل «شعارًا» لا سياسة؟ وأي معنى لكرامة وطنية تُعلنها النصوص بينما يظل المواطن يبحث عن ماء صالح للشرب أو نقل يليق بالشر؟



من "الصعود الشاهق" إلى مسار البناء والتشييد:

إقرار بالفشل ومطالب تنتظر

بقلم: ضياء تفتق

«نحن، الشعب التونسي، صاحب السيادة، الذي حقّق بداية من يوم 17 ديسمبر 2010، صعودًا شاهقًا غير مسبوق في التاريخ، ناثرا على الظلم والاستبداد وعلى التجويع والتفكيك في كلّ مرافق الحياة، الذي صبر وصابر لمدة أكثر من عقد من الزمن إثر هذه الثورة المباركة، فلم ينقطع عن رفع مطالبه المشروعة في الشغل والحريّة والكرامة الوطنية، ولكنّه لم يلق في المقابل سوى شعارات زائفة، ووعود كاذبة، بل زاد الفساد استفحالًا، وتفاقم الاستيلاء على ثرواتها الطبيعية والسطو على المال العام دون أيّ محاسبة».

ليست هذه التوطئة الواردة في مفتح الدستور الثالث «للجمهورية التونسية»، مجرد استهلال بلاغي لدستور جديد، بل موقف سياسي مكتمل العناصر والذي يتضمن اعترافًا واضحًا بأن مطالب الثورة لم تتحوّل إلى واقع، وبأن «الوعود» التي ملأت الساحات والخطب والبرامج الحكومية لم تُنتج سوى مزيد من الإحباط، وأن الفساد لم يتراجع بل تمّدّد، وأن المال العام ظلّ عرضة للاقتراض دون محاسبة تُوَازي حجم الضرر.

لكن ماذا يعني أن يعترف نصّ دستوري بالفشل؟ وهل الاعتراف، وإن جاء في صياغة رمزية، يكفي لإعادة الاعتبار للناس الذين صبروا «أكثر من عقد»؟ ثم ما معنى «الصعود الشاهق» إن كانت الجهات التي أشعلته ما تزال تُطالب بالماء والنقل والطرقات والمستشفيات وفرص الشغل؟ وهل نحن أمام توطئة تكتب الدستور فقط، أم أمام توطئة تحاكم عقدًا كاملًا وتعيد ترتيب الشرعيات؟

ومن داخل هذا السؤال الكبير، تبرز إشكالية أخرى: إذا كانت التوطئة تعتبر أن الحكومات المتعاقبة بعد 2011 أخفقت، فكيف ستقنعنا الدولة اليوم بأن زمن الإخفاق انتهى؟ وهل سيُترجم «التصحيح» الذي انطلق صائفة 2021 إلى إنجازات اجتماعية وتنموية، أم سيظلّ تصحيحًا سياسيًا، بلا قاع اجتماعي؟

الدستور والإقرار بفشل الحكومات المتعاقبة...

حين تقول التوطئة إن الشعب «لم يلق سوى شعارات زائفة ووعود كاذبة»، فهي لا تترك مجالًا للتأويل: ليس الحديث هنا عن صعوبات انتقالية أو أخطاء جزئية، بل عن منظومة حكم كاملة لم تُفّ بما وعدت به. وحين تُضيف أن الفساد «زاد استفحالًا» وأن الاستيلاء على الثروات والسطو على المال العام حصل «دون أي محاسبة»، فهي تتجاوز النقد السياسي إلى إدانة بنيوية: دولة لم تُنجز، ولم تحم، ولم تُحاسب. ولكن، أليس هذا الاعتراف نفسه سؤالًا مُحرّجًا للسلطة الحاكمة اليوم؟ إذا كان الفشل متراكمًا، فهل يكفي تغيير النصوص والمؤسسات أو إعادة ترتيبها—لإنهاء هذا الفشل؟ وما الذي يمنع تكراره؟ هل المشكلة في الأشخاص أم في السياسات؟ في القوانين أم في الحوكمة؟ في التمويل أم في الإرادة؟ أم في غياب آليات رقابة ومتابعة تُحوّل كل مخطط إلى برنامج قابل للتنفيذ والمساءلة؟

هنا تتشكل نقطة التحوّل: التوطئة تُحاكم الماضي، لكن مستقبلها الحقيقي يُقاس بما ستُجبر الدولة على فعله في الحاضر: الانتقال من الاعتراف إلى الفعل، ومن الخطاب إلى الإنجاز، ومن التصحيح السياسي إلى العدالة الاجتماعية والإنصاف الجهوي.

من سردية الثورة إلى امتحان التنمية: هل انتصر الداخل أم بقي في الهامش؟

الأكثر لفتًا في التوطئة هو تثبيت 17 ديسمبر 2010 كنقطة انطلاق وحيدة للثورة، مقابل غياب 14 جانفي 2011. هذا ليس «سهوًا» بل اختيار دلالي يقدّم الثورة بوصفها حركة اجتماعية انطلقت من الجهات المهمّشة، لا بوصفها مجرد لحظة انتقال سياسي في العاصمة.

لكن ماذا يعني ذلك في سياسات التنمية؟ هل ستعيد الدولة فعليًا ترتيب الأولويات لصالح الجهات التي انطلقت منها الشرارة؟ أم سيبقى 17 ديسمبر حاضرًا في النصوص وغائبًا في الميزانيات؟ وهل سيصبح «الداخل» مركزًا للقرار التنموي أم يظلّ موضوعًا للخطاب الموسمي كلما اقتربت الذكرى؟ ولأن السرديات ليست ترفقًا ثقافيًا، بل تُنتج سياسات، فإن تغيير سردية الثورة يفترض تغيير أدوات الدولة: كيف نخطط؟ كيف نختار المشاريع؟ كيف نوزع الاستثمارات؟ كيف نقيّم النتائج؟ وكيف تمنع إعادة إنتاج الفجوة الساحل/الداخل؟

الله أكبر.



ينعى المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين أصالة عن أعضائه ونيابة عن كافة نقابيات ونقابيين الجهة الأخ الهاشمي بوزميطة الذي انتقل إلى

جوار ربه تعالى بعد مسيرة مليئة بالبذل والعطاء والنضال معلماً ومرتباً تتلمذت على يديه أجيال من التلاميذ وكان لهم القدوة الصالحة، ومناضلاً نقابياً فذاً صلب قطاع التعليم الابتدائي متحملاً مسؤولية الكتابة العامة للنقابة الأساسية والنقابة الجهوية مدافعاً عن حقوق وكرامة زملاءه وزميلاته وكتابتها عاماً مساعداً للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين مدافعاً عن حقوق الشغاليين بالفكر والساعد وعن راية الاتحاد العام التونسي للشغل والقيم النقابية الأصيلة التي تأسس عليها وعن القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وهو ما يؤهله لأن يكون نبراساً وقدوة لأجيال من النقابيين الشباب.

رحم الله الأخ الهاشمي بوزميطة وتقبله بواسع رحمته وغفرانه وأسكنه فسيح جناته ورزق أهله وأقاربه وعموم النقابيين جميل الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

نعبي



بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وببإخ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الأخ

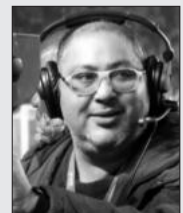
منير النقاش

عضو النقابة الأساسية للبنك الوطني الفلاحي BNA

وعضو الفرع الجامعي للبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية. وإثر هذا المصاب الجلل يتقدم المكتب التنفيذي للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين بأحر التعازي والمواساة لكافة عائلته راجين من المولى سبحانه وتعالى أن يتغمده بواسع رحمته وأن يرزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

إننا لله وإنا إليه راجعون.

تعزية



انتقل إلى جوار ربه الزميل سفيان بوزيان التركي مساعد الإنتاج في التلفزة الوطنية وإثر هذا المصاب الجلل تتقدم الأسرة

الموسعة لجريدة الشعب بأحر التعازي لكافة العائلة راجين من الله تعالى أن يتغمده الفقيده بواسع رحمته.

رحم الله الفقيد ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الحماية.

حرية التعبير، التي كانت أحد أبرز مكاسب ما بعد 14 جازفي أصبحت اليوم محاطة بسياج من القوانين الزجرية والتبعت القضائية، سواء عبر المراسيم أو من خلال توظيف ترسانة قانونية فضفاضة تتيح تجريم الرأي، أو تأويل النقد بوصفه "مساساً" بالدولة أو مؤسساتها. هذا المناخ خلق حالة من الرقابة الذاتية لدى الصحفيين والنشطاء، وأعاد إلى الواجهة الخوف كمنظم خفي للحياة العامة. في موازاة ذلك، تعيش العدالة بدورها أزمة ثقة عميقة. فاستقلال القضاء، الذي يفترض أن يكون صمام أمان الحقوق والحريات، بات محل تشكيك واسع، خاصة مع تزايد القضايا ذات الطابع السياسي، وتسارع المحاكمات، وتوسع الإيقافات. العدالة اليوم تبدو مثقلة بالضغوط، ومتأثرة بالتجاوزات، ما يضعف صورتها كسلطة مستقلة ويحولها في نظر جزء من الرأي العام إلى أداة إدارة للأزمات السياسية.

أما المجتمع المدني، فقد وجد نفسه في موقع الدفاع بعد أن كان فاعلاً اقترحياً ورقابياً. التضييق الإداري، وحملات التشكيك، والتهديد، كلها عوامل أعادت رسم العلاقة بين الدولة وهذه المنظمات على أساس الريبة لا الشراكة. في المحصلة، لا يمكن فصل واقع الحريات عن واقع العدالة، فكلاهما يعكسان طبيعة الاختيارات السياسية السائدة. وتبقى تونس اليوم أمام مفترق طرق حقيقي: إما استعادة روح الحقوق والضمانات، أو المضي في مسار يفرغ الدولة من بعدها الاجتماعي والحقوق، ويحول القانون من أداة حماية إلى أداة ضبط.

بين الاعتراف بالفشل وسردية المخطط: أي دولة نريد؟

المفارقة أن التوتئة—بكل ما فيها من إقرار بالفشل تضع أمام الدولة فرصة: فرصة أن تتحول المحاسبة من نص إلى سياسة. لكن الفرصة لا تستثمر بالخطاب وحده. المطلوب هو أن تُبنى سياسات التنمية على قواعد جديدة:

تمويل واضح يرفع الاستثمار العمومي ويمنع أن يصبح الدين هو الحاكم الفعلي للقرار.

حوكمة صارمة تُبسط الإجراءات، وتضبط الآجال، وتوحد المسؤوليات، وتُنشئ متابعة علنية للمشاريع.

مؤشرات أداء تُقاس بها النتائج لا النوايا.

حوار اجتماعي يمنح الإصلاح شرعية ويضمن العدالة ويحمي الفئات الضعيفة. وعدالة جهوية لا تُختزل في

وعود موسمية، بل تُترجم في خرائط استثمار وخدمات.

السؤال الذي يجب أن يرافق كل فقرة في المخطط وكل جلسة وزارية: هل هذا المشروع يرد اعتباراً لجهة مهمشة؟

هل يُحدث مواطن شغل محترمة؟ هل يُحسن خدمة عمومية؟ هل يُنقص كلفة الحياة؟ هل يرفع جودة العيش؟

أم أنه مجرد رقم في وثيقة؟

الثورة لا تستكمل بالنصوص... بل بالبنية التحتية والعدالة

توتئة الدستور قالت ما لم تقله الحكومات طيلة سنوات: فُشل في تحقيق مطالب الثورة. لكن الاعتراف، مهما كان قويًا، لا يساوي شيئاً إن لم يصبح بداية لمسار

إنجاز. ومخطط التنمية، مهما كان واسع المحاور، لا يصبح «خريطة طريق» إلا إذا تحوّل إلى طرقات فعلية،

ومستشفيات جاهزة، ومدارس مؤهلة، ومياه مضمونة، ونقل محترم، واستثمار يخلق الشغل ويقلص الفجوة بين الساحل والداخل.

إن ثورة "الصعود الشاهق" ليست حدثاً يكتمل بذكري، ولا شعاراً يُستدعى عند الحاجة، بل وعد اجتماعي ثقيل:

أن لا يبقى المواطن مُجرّد رقم في خطاب، وأن لا تبقى الجهات موضوعاً للزيارة، وأن لا تبقى التنمية وعداً مؤجلاً.

ويبقى السؤال الأخير—وهو الأكثر بساطة والأكثر قسوة: هل ستتحول الدولة من الاعتراف بالفشل إلى صناعة

النجاح؟ أم أن الثورة ستواصل الانتظار... باسم جديد وخطاب جديد ووعد جديد؟



إلى نقص التمويل، بل إلى ثلاثية قاتلة: هشاشة مالية، ضعف حوكمة، وانعدام ثقة.

أولاً، المالية العمومية: ارتفاع خدمة الدين، تقلص هامش الاستثمار، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط.

كيف يمكن لدولة تُنفق جزءاً كبيراً من مواردها على الدين أن تمّول مشاريع ضخمة للبنية التحتية؟ وكيف يمكنها تنفيذ إصلاحات دون أن تقع في فخ التقشف الذي يضرب الخدمات ويُفاقم الغضب الاجتماعي؟

ثانياً، الحوكمة: تداخل صلاحيات بين مركز وجهات، مسارات صفقات طويلة ومعقدة، تأخر في الإسناد، ضعف التنسيق بين الوزارات، ونقص في منظومات المتابعة والتقييم. وفي كل هذا، ترتفع الكلفة، ويطول الأجل، وتتآكل الثقة.

ثالثاً، الثقة الاجتماعية: كثير من الناس يربطون كلمة "إصلاح" بالتخفيضات والزيادات في الأسعار وتقليص الخدمات. فإذا لم تُبّن الإصلاحات على حوار حقيقي، وعلى شفافية ومكاشفة، وعلى حماية اجتماعية واضحة، فكيف يُنتظر من المجتمع أن يساندها؟

وهنا السؤال الحاسم: هل يمكن أن تنجح الإصلاحات دون عقد اجتماعي جديد؟ وكيف يمكن إنجاز مشاريع كبرى

دون إشراك فعلي للفاعلين الاجتماعيين، ودون حوار يضمن التوازن بين الضرورات المالية وحقوق الناس؟

قراءة في ما تحقق بعد «مسار التصحيح» صائفة 2021: ماذا تغير في مطالب الثورة؟

إذا كانت التوتئة تربط "تصحيح المسار" بغاية استعادة أهداف الثورة، فإن ميزان التقييم ينبغي أن يكون بسيطاً وواضحاً: ماذا تحقق في الشغل؟ ماذا تحقق في العدالة الجهوية؟ ماذا تحقق في الخدمات الأساسية؟ ماذا تحقق في مقاومة الفساد والمحاسبة؟ وماذا تحقق في تحويل الدولة من جهاز إعلان إلى جهاز إنجاز؟

قد يكون المسار السياسي قد أعاد ترتيب المشهد وغير المؤسسات ورفع شعار "القطع مع الماضي"، لكن المعيار الاجتماعي لا يجامل: المواطن في الجهات لا يعيش المؤسسات، بل يعيش الماء والكهرباء والنقل والصحة والتعليم والشغل. فإذا لم تُترجم التحولات السياسية إلى تحولات في السياسات العمومية، فإن الفجوة بين الخطاب والواقع ستتسع.

ثم إن سؤال الثورة ليس فقط مؤشرات اقتصادية: فالحرية والكرامة الوطنية أيضاً جزء من المعادلة. فهل توسّعت دائرة المشاركة الشعبية فعلياً؟ أم أن الدولة ما تزال تُدار من فوق، وتطلب من الناس الصبر من جديد؟

يشهد واقع الحريات والعدالة في تونس اليوم حالة من الانكماش المقلق، لا باعتباره حدثاً عابراً أو نتيجة ظرفية، بل كمسار يتكرّر تدريجياً في المشهد السياسي والمؤسّساتي.

والمتمأل اليوم يستنتج تراجع المساحات التي يعبر فيها المواطنون عن آرائهم بحرية، وتتقلّص هامش النقد والمساءلة، في مقابل صعود خطاب رسمي يربط الاستقرار بالأمن، ويضع الحريات في موقع الاتهام لا في موقع

وهنا يطرح الواقع سؤاله القاسي: هل ستظلّ هذه المحاور عناوين جميلة، أم ستصبح مشاريع ملموسة تُرى في مدرسة ريفية، ومستشفى جهوي، وطريق معبّدة، وسكة حديد صالحة، وشبكة مياه تحترم حقّ الناس في الحياة؟

"لجنة المشاريع الكبرى" ... هل هي بوابة إنجاز أم إعادة تدوير نفس العطب؟

تلحن الحكومة عن اجتماعات لجنة المكلفة بالمشاريع الكبرى، وتطرح ملفات بعينها: مشاريع استشفائية في القيروان وصفافس والقصرين، إعادة تشغيل مرگب صناعي في مزونة، تسريع إنجاز مرافق صحية. وهذه الإشارات، في الظاهر، تحمل ما يوحي بتغيير الإيقاع.

لكن هل تكفي اللجان لتغيير الواقع؟ ألم تعرف تونس تاريخاً طويلاً من اللجان التي تُعلن ثم تُنسى، ومن "إدراج رسمي" لمشاريع كبرى دون أن تُنجز؟ إن السؤال ليس في وجود اللجنة، بل في قدرة اللجنة على كسر حلقات التعطيل: التقعيد الإداري، تعدد المتدخلين، ضعف التنسيق، غياب المتابعة، وغياب المساءلة.

ثم ما معنى «مشروع كبير» إن لم يكن كبيراً في أثره الاجتماعي؟ وما معنى إنعاش مرگب صناعي إن لم يتحول إلى مواطن شغل قارة، وإلى منظومة إنتاج تُخفف التوريد وتُعيد الحياة الاقتصادية لجهة كاملة؟

البنس التحتية في تونس: أعطاب متراكمة... ودولة ترهّم بدل أن تُجدّد

تشخيص واقع البنية التحتية يكشف أزمة تتجاوز «النقص» إلى التآكل: طرقات تتدهور، سكك حديد تنز، نقل عمومي يشيخ، شبكات مياه متهاكلة وأكثر من نصفها يتطلب الصيانة الشاملة والتغيير، مرافق عمومية تحتاج إعادة تأهيل. المشكلة ليست فقط في قلة التمويل، بل في منطوق إدارة التمويل: موارد محدودة تُصرف غالباً في الترفيع بدل التجديد، وفي معالجة الأعطاب بدل بناء استدامة.

وهنا تبرز الفجوة الجهوية كحقيقة سياسية واجتماعية: الساحل يستفيد أكثر من شبكات النقل والمناطق المهنيّة والخدمات، بينما تتراكم معاناة الداخل. ومع كل سنة تأجيل، تتحول الفجوة إلى قدر، ويتحول الإحساس بالغبن إلى وقود احتقان.

لكن لماذا تتدهور البنية التحتية بهذه السرعة؟ هل لأن الدولة لا تستثمر؟ أم لأنها تستثمر دون صيانة؟ أم لأن المشاريع تُنجز دون رؤية تشغيلية؟ أم لأن الحوكمة تُنتج كلفة أعلى وجودة أقل؟ ثم أين موقع التغيرات المناخية والضغط على الموارد المائية والطاقة من كل ذلك؟ أليست هذه العوامل تجعل التأجيل أخطر، وتحوّل الإصلاح من خيار إلى ضرورة وجودية؟

صعوبات الإصلاحات الكبرى وفق مقاربة البنك الدولي: المال، الحوكمة، والثقة

تُشير التقارير الدولية، ومنها تقارير البنك الدولي، إلى أن تعثر الإصلاحات الكبرى في بلدان مثل تونس لا يعود فقط

إلغاء إضراب أعوان شركة La Croix Electronics Tunis بالمغيرة



هدية رأس السنة: 370 دينار - صافيًا لفائدة جميع عمال الشركة، تُصرف في موفى شهر ديسمبر من كل سنة دون شروط.

إلغاء الإضراب

وبناءً على هذه المكاسب والإنجازات، أعلن الاتحاد الجهوي للشغل بين عروس إلغاء برقية التنبيه بالإضراب التي كان من المزمع تنفيذها يومي 8 و9 جانفي 2026، معتبرًا أن الاتفاق يمثل خطوة إيجابية في تحسين المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وضمان حقوق العمال.

تحسين الامتيازات المادية :

- وصولات الأكل: 5 دانير عن كل يوم عمل.
- تحيين عقد التأمين الجماعي مع تكفل المؤسسة بنسبة 20% من المساهمة عوضًا عن العامل.
- منحة الأهداف: المحافظة عليها كاملة وصافية مع إلغاء المقاييس السابقة.
- منحة استثنائية جديدة: لأول مرة، إقرار منحة استثنائية بقيمة 320 دينارًا

في خطوة وُصفت بالهامة، نجح الاتحاد الجهوي للشغل بين عروس مساء اليوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025 في التوصل إلى اتفاق مع إدارة شركة «La Croix ELEC Electronics Tunis» بالمغيرة، وذلك بعد إصدار برقية تنبيه بالإضراب مباشرة. الاتفاق جاء ليضع حدًا للتوتر الاجتماعي داخل المؤسسة ويمنح العمال جملة من المكاسب الجديدة.

تفاصيل الاتفاق

الاتفاق تضمن جملة من المكاسب لفائدة العمال، أبرزها :
- زيادات في الأجور بعنوان سنة 2026 (تحتسب على الأجر الأساسي خارج سلم الأجور) :
- عملة التنفيذ: 10%
- عملة التسيير: 8%
- الإطارات: 8%
- الترفيع في المنح الاجتماعية :
- منحة عيد الفطر: 300 دينار
- منحة عيد الأضحى: 500 دينار
- منحة لباس الشغل: 380 دينار

تشكيية جديدة على رأس النقابة الأساسية لعملة شركة الكهرباء و الغاز بباجة



إنعقد اليوم الخميس 11 ديسمبر 2025 بدار الاتحاد للشغل بباجة مؤتمر النقابة الأساسية لعملة شركة الكهرباء و الغاز بباجة برئاسة الأخ بلال الدريسي الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بباجة وبحضور الأخ حافظ الربيعي الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بباجة و الأخ حسان الموشى عضو المكتب التنفيذي الجهوي والأخ عادل الحباشي الكاتب العام للفرع الجامعي لشركة الكهرباء و الغاز بباجة والأخ سليم البوزيدي الكاتب العام للجامعة العامة للكهرباء و الغاز والأخ فتحي المسلماني الكاتب العام المساعد للجامعة العامة للكهرباء و الغاز. انطلق المؤتمر بمقر العمل في الوقت المحدد وقد أسفر عن انتخاب مكتب نقابي جديد يتكون من :

- وجدان البرقاوي : كاتب عام
- إلياس الحباشي، مهاب الجابري، أحمد الموشى، ثابت السالمي، محمد أمين الوشتاتي، بلال الحبوبي

تشكيية جديدة على رأس النقابة الأساسية للفلاحة بمجاز الباب



انعقد اليوم الأحد 14 ديسمبر 2025 بدار الاتحاد المحلي للشغل بمجاز الباب مؤتمر النقابة الأساسية للفلاحة بمجاز الباب برئاسة الأخ فتحي شمام الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بباجة وبحضور الأخ حافظ الربيعي الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بباجة و الأخ حسان الموشى عضو المكتب التنفيذي الجهوي و الأخ حمادي الدريدي الكاتب العام للإتحاد المحلي بمجاز الباب والأخ طارق الدريدي كاتب عام مساعد للإتحاد المحلي بمجاز الباب والأخ صابر بن الحاج إبراهيم الكاتب العام المساعد للإتحاد المحلي بمجاز الباب

انطلق المؤتمر في الوقت المحدد وقد أسفر عن انتخاب مكتب نقابي جديد يتكون من :
- محمد علي الطرابلسي : كاتب عام
- الهادي الطرابلسي، خالد المراداسي، سمير الرياحي، - نور الدين الرياحي، - وجدي الرياحي، - محسن الرياحي

تشكيية جديدة على رأس النقابة الأساسية للتأمين وإعادة التأمين STAR



انعقد اليوم الإثنين 15 ديسمبر 2025 بمقر العمل، مؤتمر النقابة الأساسية للتأمين وإعادة التأمين STAR، تحت إشراف الأخوين نزار السمييري وحلمي الرحلي، عضوي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس.

وقد أسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي التالي :
قبيل المناصري ، أحمد بوسينية ، مالك بن عاشور ، مكرم الغرايري ، ساندر بن حامد ، أيمن المغيري و مالك قرييع .

تشكيية جديدة على رأس النقابة الأساسية لعملة التربية بمجاز الباب



الدريدي الكاتب العام للإتحاد المحلي للشغل بمجاز الباب والأخ طارق الدريدي كاتب عام مساعد للإتحاد المحلي بمجاز الباب والأخ صابر بن الحاج إبراهيم الكاتب العام المساعد للإتحاد المحلي للشغل بمجاز الباب . انطلق المؤتمر في الوقت المحدد وقد

أسفر عن انتخاب مكتب نقابي جديد يتكون من :
- ربيع النصري : كاتب عام
- مكرم العبيدي، محمد العباسي، نزيهة الشواشي، رضا الدعجي، فتحي الشواشي، البحري ساسي

انعقد اليوم الأحد 14 ديسمبر 2025 بالمدرسة الابتدائية الرحبية بمجاز الباب مؤتمر النقابة الأساسية لعملة التربية بمجاز الباب برئاسة الأخ فتحي شمام الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بباجة وبحضور الأخ حافظ الربيعي الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بباجة والأخ حسان الموشى عضو المكتب التنفيذي الجهوي والأخ لطفي العطواني كاتب عام الجامعة العامة لعملة التربية والأخ بشير البحاوي الكاتب العام للفرع الجامعي لعملة التربية بباجة والأخ حمادي

تشكيية جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان الإدارة الجهوية للتجارة بباجة



انعقد اليوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025 بدار الإتحاد الجهوي للشغل بباجة مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان الإدارة الجهوية للتجارة بباجة برئاسة الأخ حسان الموشى الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بباجة.

انطلق المؤتمر في الوقت المحدد وقد أسفر عن انتخاب مكتب نقابي جديد يتكون من :
- أنيسة الخلايلي : كاتب عام
- نادية الماكني، عائشة شوشان، سامي الوشتاتي، محمد علي مراد

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للإذاعة التونسية



انعقد اليوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025، بمقرّ العمل، مؤتمر النقابة الأساسية للإذاعة التونسية، تحت إشراف الأخوين منير الشعري وحلمي الرحلي، عضوي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس .
وقد أسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي التالي :
كريم الزغبي : كاتب عام
أنيس الوريحي، بلال الصراوي، وصال الزواوي، سالم الشعري، هالة التوايتي، غسان البوبكري

توزيع المسؤوليات داخل النقابة الأساسية للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتونس



تمّ اليوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025، توزيع المسؤوليات داخل النقابة الأساسية للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتونس، وذلك برئاسة الأخ رياض غرس الله عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس .
وقد أفرزت هذه العملية التركيبية النقابية التالية :
كارم العطافي : كاتب عام
زينة العرقوي، موهوب بوعروج، هيثم الجويني، سليم القيزاني، حسام العبيدي، محمد السعيد

مكتب جديد على رأس النقابة الأساسية للبنك المركزي



انعقدت اليوم الإثنين 15 ديسمبر 2025 بمقرّ العمل، مؤتمر النقابة الأساسية للبنك المركزي تحت إشراف الإخوة ليلي صديق و رياض غرس الله ، أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس .
وقد أسفر المؤتمر عن تركيبة المكتب النقابي التالية :
جهاد البرهومي : كاتب عام
محمد أسامة الاخزوري، أحمد بوبكر، خليل هلة، رباب العامري، مهدي العويدي، عبد الرحمان مراد

نقابة الشباب والطفولة بصفاقس :

الوزارة همشت منظورها وعمقت أزمة القطاع ومؤسساته



استنكر المكتب النقابي للشباب والطفولة بصفاقس غلق باب الحوار والتفاوض بين الجامعة العامة للشباب والطفولة وسلطة الاشراف التي عمقت من أزمة قطاع الطفولة ومؤسساته والتي تعاني من العديد من الإشكالات على مستوى البنية التحتية والثغرات المتعددة على مستوى كل الاسلاك.

وابرزت النقابة الاساسية في بيان امضته الاخْت امينة رسيل الكاتبة العامة، ان الوزارة تنتهج بوضوح استراتيجية عمل ارتجالية بعنوانين كبرى للتغطية على فشلها في التسيير مع انعدام الإرادة في اصلاح حقيقي للقطاع والتراجع به الى الوراء . كما حملت النقابة وزارة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المسؤولية حالة الاحتقان في صفوف منظورها بسبب التفافها على محاضر الجلسات المبرمة بينها وبين الجامعة العامة وغلق باب الحوار، واستنكرت مواصلتها سياسة التهميش المستمر لمنظورها وذلك بعدم صرف منحة المستلزمات البيداغوجية محينة على غرار وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة، فضلا عن تعمدتها التأخير المستمر في كل ما يتعلق بحقوق منظورها ومصالحهم : (الترقيات المهنية - المفعول الرجعي - مضاعفة منحة المديرين - شروط مناظرة التفرغ الأخيرة الظالمة والمقصية للعديد من الزملاء) وفي كل الحقوق والمطالب المشروعة التي تبنتها الجامعة العامة وفاوضت عليها . هذا وتعتمد الوزارة انتهاج تعامل غير انساني تجاه المعنيين

بالنقل الإنسانية حيث انها الوزارة الوحيدة التي لم تقم بالحركة الإنسانية هذه السنة ولم تقم بتفعيل النقل الإنسانية لسنة 2024 وتنتكرت لنتائج الحركة الممضاة بينها وبين الجامعة العامة من دون الاهتمام بما ينجر عن عدم تفعيل محضر الاتفاق للحركة من انعكاسات تمس الاستقرار العائلي والنفسى لأبناء الموظفين وعائلاتهم .

النقابة الأساسية ختمت بالتأكيد على الاستعداد لخوض كافة الاشكال النضالية المشروعة جهويا ووطنيا والالتزام بالإضراب العام المقرر يوم 21 جانفي 2026 من اجل الحق النقابي ومن اجل فتح باب التفاوض واحتجاجا على ما الت اليه الأوضاع عامة .

الزغبي

تطاوين :

تواصل تأخر إنجاز مشروع محطة غاز القرصاب والاتحاد الجهوي ينبه السلطات



علمت الشعب نيوز بتواصل تأخر إنجاز مشروع محطة غاز القرصاب بتطاوين مما تسبب في تأخير انتهاء الاشغال ودخول المشروع طور الاستغلال إضافة الى عدم توفير الموارد المالية واللوجستية لإنهاء الاشغال.

وكان الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين قد نبه في وقت سابق السلط الجهوية والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بوصفها الراعي للمشروع من التداعيات الخطيرة التي قد ينجر عنها هذا التعطيل مما قد يخلق أزمة اجتماعية تهدد السلم الاجتماعي بالجهة.

واكد الاتحاد الجهوي ضرورة الحفاظ على ديمومة مواطن الشغل للعمال وضمان كل حقوقهم المادية والترتيبية، داعيا كل الأطراف الى الإيفاء بتعهداتها تجاه الجهة طبقا لمحضر اتفاق 05 نوفمبر 2020 المتعلق باتفاق الكامور، كما دعا الى تضافر

الجهود لتجاوز النقائص وإيجاد الحلول الكفيلة لكل الإشكاليات العالقة.

تجدد الإشارة إلى أن هذا المشروع يختص في معالجة الغاز الطبيعي و تعبئة قوارير الغاز المسال.

تعزية



عائلة الفقيد أيوب بوعلاق المناضل والنقابي السابق بالاتحاد الجهوي للشغل بتوزر يتقدم إليكم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتوزر وكافة الإطارات النقابية بالجهة بأحر التعازي لوفاة المغفور له أيوب بوعلاق المناضل والنقابي السابق بالاتحاد الجهوي للشغل بتوزر.

تغمده الله برحمته الواسعة ورزقكم جميل الصبر والسلوان

إنّا لله وإنّا إليه راجعون

توزر تحتضن ندوة حول دور الاتحاد في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني



نظم قسم ممتلكات الاتحاد والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ندوة حول دور الاتحاد العام التونسي للشغل في مأسسة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتوزر خلال يومي السبت والأحد 13 و14 ديسمبر 2025. شهدت الندوة مشاركة ممثلين من خمس ولايات بالجنوب (توزر، قفصة، قبلي، تطاوين وسيدي بوزيد) من الهياكل النقابية الجهوية وممثلي الجمعيات والتعاونيات، وركزت على التعريف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واستعراض دور الاتحاد التاريخي في دعمه وتطويره، وتشجيع بعث التعاونيات والتعاضديات، بالإضافة إلى صياغة توصيات المشاركين لتطوير برامج التكوين والدعم والمرافقة.

افتتحت الندوة بكلمات للأخ محمد علي الهادي، الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بتوزر، والأخ محسن اليوسفي، لتتوالى المداخلات العلمية. قدم الأستاذ لطفي بن عيسى لمحة تاريخية عن دور الاتحاد في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فيما تحدثت الأخت سعاد الخلوي عن مفهوم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وألقى الأستاذ عبد السلام النصيري مداخلة حول واقع التعاونيات في الجهات المشاركة.

شهد اليوم الثاني من الندوة عرض تجارب عملية ناجحة للجمعيات والتعاونيات، حيث تناول المشاركون أهمية بعث تعاونية منتسبي الاتحاد وتبادلوا الآراء حول المشروع وقدموا توصيات لتفعيل المبادرة. كما عرض مجموعة من التجارب الناجحة على مستوى الجنوب، منها تجربة جمعية جمعة التي قدمها الطاهر الطاهري، وتجربة سوق الرحبة بتوزر التي قدمها سالم بن سالم، بالإضافة إلى تجارب تعاونية أعوان الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والتي قدمها محمد البدرابي، وتجربة تعاونية شركة فسفاط قفصة التي قدمها يحيى الأكل، وتجربة تعاونية

الكبيرة التي يوفرها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي يمكن للاتحاد الاستفادة منها لتقديم خدمات إضافية لمنخرطيهِ وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

موظفي وأعوان الشؤون الاجتماعية التي قدمها هاشم الجريدي. اختتم الأخ محمد علي الهادي في الندوة بكلمة أكد فيها على الدور التاريخي للاتحاد في دعم الحركة التعاونية، مشدداً على الفرص

عمال شركة Mecachrome Tunisie يواصلون إضرابهم بدعم الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس



في إطار الاستعداد للإضراب المقرر يومي الاثنين والثلاثاء 15 و16 ديسمبر 2025، توافد عدد كبير من عمال شركة Mecachrome Tunisie إلى دار الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس يوم السبت 13 ديسمبر 2025، لحضور الاجتماع العام ومناقشة ترتيبات الإضراب والاستعدادات التنظيمية المصاحبة له. وقد أشرف على الاجتماع الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس بحضور الكاتب العام الأخ محمد نجيب المبروكي، إلى جانب النقابة الأساسية للشركة، التي جددت دعمها المطلق ومساندتها الكاملة

وSFTL، في تعبير صادق عن التضامن العمالي بين مختلف القطاعات والشركات.

وتتميز الإضراب بالانضباط والتنظيم، كما أعاد تأكيد التمسك بالمطالب القانونية والمشروعة، ورفض كل أشكال التلاعب أو الاستخفاف بحقوق العمال وحياتهم المهنية. وأكد المشاركون أن النضال المسؤول ووحدة الصف هما السبيل الوحيد لانتزاع الحقوق وصون الكرامة العمالية.

إن هذا التحرك يعكس إيمان العمال بعدالة مطالبهم وثقتهم العميقة في نقاباتهم واتحادهم، ويبرز الدور الحيوي للاتحاد الجهوي للشغل بن عروس في دعم الحركة العمالية، وضمان أن صوت الشغيلة يصل إلى كل المستويات. عاشت نضالات العمال، وعاش الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس.

قوية مفادها أن الاتحاد قوة، وأن الحقوق لا تضيع وراء المطالب المشروعة.

ويأتي هذا التحرك الاحتجاجي في ظل تعمد إدارة الشركة رفض الانخراط في التفاوض مع العمال لإيجاد حلول فعالة لمطالبهم، ما زاد من احتقان المناخ الاجتماعي ورفع سقف الإصرار على مواصلة النضال حتى تحقيق الحقوق كاملة غير منقوصة.

وفي اليوم الثاني من الإضراب، الثلاثاء 16 ديسمبر، استمر العمال في تحركهم أمام مقر الشركة بدعم ومساندة الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس، بحضور المكتب التنفيذي الجهوي، الاتحاد المحلي، الفرع الجامعي لقطاع المعادن والإلكترونيك، وعدد من النقابيين من شركات مجاورة مثل AIRBUS، MECAPROTEC AERO، تجهيز الطيران SEA



اجتماع عام لشركة تونبات :

دعوة لحلول عاجلة واستعداد للتحركات النقابية



التأم اليوم الإثنين 15 ديسمبر 2025، اجتماع عام لأعوان وإطارات شركة «تونبات» تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بتونس، وذلك بحضور الكاتب العام للاتحاد الجهوي جبران بوراوي، وعضو المكتب التنفيذي وليد الجويني، إلى جانب فخر الدين العويني الكاتب العام

للجامعة العامة لاتصالات تونس، ومنيرة التومي عضوة الجامعة العامة، فضلاً عن ممثلي النقابة الأساسية للشركة.

اللقاء خصّص لمناقشة الوضع الراهن للمؤسسة، حيث عبّر المشاركون عن قلقهم إزاء مستقبل الشركة واستمراريتها، في ظل تدهور المناخ الاجتماعي الناجم عن سياسة التفرد بالقرار، إضافة إلى ظروف العمل الصعبة وتراجع المردودية. وقد شدّد الحاضرون على ضرورة التحرك العاجل لإيجاد حلول تحفظ حقوق العاملين وتضمن ديمومة المؤسسة، محمّلين الأطراف المسؤولة بتبعات ما آلت إليه الأوضاع.

وفي ختام الاجتماع، أعلن أعوان وإطارات «تونبات» استعدادهم لخوض مختلف أشكال النضال المشروع دفاعاً عن مطالبهم، مؤكدين التزامهم بالعمل النقابي المسؤول وتحت إشراف هيكل الاتحاد العام التونسي للشغل.

رفع الشارة الحمراء وتجمع احتجاجي في الاتحاد الدولي للبنوك يوم 18 ديسمبر الجاري



اعلنت النقابة الأساسية للاتحاد الدولي للبنوك حمل الشارة الحمراء ابتداء من يوم الاثنين 15 ديسمبر 2025، وتنظيم تجمع احتجاجي أمام المقر الرئيسي للمؤسسة بالعاصمة وذلك يوم الخميس 18 ديسمبر 2025 من الساعة 12:00 إلى الساعة 13:00.

ويأتي هذا التجمع الاحتجاجي إثر تواصل حالة التعطيل والتوقف غير المبرر للمفاوضات، وما خلفته من احتقان واستياء في صفوف الإطارات البنكية، وعملاً بمخرجات اجتماع الإطارات البنكية المنعقد يوم الخميس 11 ديسمبر 2025 بإشراف الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية.

ومعلوم ان القطاع يشهد احتقاناً متنامياً أدى إلى تنفيذ الإضراب الشرعي والقانوني يومي 3 و 4 نوفمبر 2025 للمطالبة باحترام القوانين ومن أهمها تطبيق الفصل 412 من المجلة التجارية على جميع موظفي البنوك واحترام الاتفاقيات المبرمة والتراتب الجاري بها العمل مع الأطراف الاجتماعية وأهمها فتح المفاوضات في الزيادات في الأجور بعنوان سنة 2025 وإرجاع النقابيين المطرودين تعسفاً إلى سالف نشاطهم إلى جانب تسوية وضعية المتعاقدين وأعوان المناولة وذلك عملاً بالقوانين الصادرة مؤخراً.

القصيرين :

تأخر صرف اجور عاملات وعمال ديوان الأراضي الدولية وادي الدرب المسترسلين والعرضيين

نفذ اليوم السبت 13 ديسمبر 2025 عاملات وعمال ديوان الأراضي الدولية وادي الدرب بالقصيرين المسترسلين والعرضيين وقفة احتجاجية بساعتين من الساعة 8.00 إلى الساعة 10.00 صباحاً.

ويحتج العمال على تأخر صرف أجورهم رغم ما يبذلونه من جهد في القيام بالعمل المكلفين به.

وقد عبر الاتحاد الجهوي للشغل بالقصيرين عن استغرابه من استثناءهم، لافتاً إلى أن هذا التأخير قد تكرر مراراً، محملاً مسؤولية ذلك إلى إدارة الديوان وإلى السلط الجهوية في التغافل على وضع حد لمثل هذا التعامل مع وضعية عملة الديوان وعدم الجدوية في حل مشاكلهم العديدة والمزمنة. ونبه الاتحاد الجهوي من عدم تحمله لمسؤولية ما سيترتب عن ذلك، وطالب بالإسراع في صرف أجور هؤلاء العملة حفاظاً على المناخ الاجتماعي وديمومة العمل في الديوان.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان وموظفي ولاية جندوبة و معتمدياتها



انعقد يوم السبت 13 ديسمبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان و موظفي ولاية جندوبة و معتمدياتها برئاسة الأخ عادل الصولي الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة وقد أفرزت نتائج المؤتمر التشكيلة التالية :

نبيل مروان : كاتب عام

أعضاء : حسين الخزري ، نبيل السكوشي ، ريم الضويوي ، عدنان الهلاي ، عبد الكريم الخميري وشعبان بن علي .

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لشركة الكترولكونتاكت بالمسعين



انعقد اليوم الإثنين 15 ديسمبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لشركة الكترولكونتاكت بالمسعين تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة وبحضور الجامعة العامة للمعادن و الإلكترونيك والفرع الجامعي للمعادن بسوسة والاتحاد المحلي للشغل بمسكن.

وقد أسفر المؤتمر على انتخاب التشكيلة التالية :

هشام الجلاصي : كاتب عام

مراد الجريدي : كاتب عام مساعد

أعضاء : جهاد الفازع ، نوفل بهارة ، كريم المباركي، نورة العبيدي، ليلى العيساوي، لطفي النجاشي وهشام البحري

صفاقس :

مراسلة نقابية لطلب عقد جلسة عمل مع مدير شركة مونوبري

وجه الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس والمكتب النقابي لأعوان شركة مونوبري بصفاقس مراسلة إلى مدير شركة مونوبري لطلب عقد جلسة عمل معه بشأن الخوض في عدد من النقاط المهنية والاجتماعية.

ويستعد الطرف النقابي للخوض في ملفات حارقة على رأسها الحق النقابي والمناخ الاجتماعي والزيادة في الأجور لسنة 2025.

اعتصام مفتوح ثم اتفاق:

نقابات المناجم بقفصة تفرض فتح باب التفاوض ورفع الاحتقان

نصر الدين ساسي



دخلت نقابات قطاع المناجم بجهة قفصة، يوم الخميس 11 ديسمبر 2025، في اعتصام مفتوح داخل المقر الاجتماعي لشركة فسفاط قفصة، احتجاجاً على ما اعتبرته تواصل سياسة المماطلة والتسويق من قبل الإدارة العامة، ورفضها تنفيذ جملة من الاتفاقات الممضاة منذ أشهر، بعضها يعود إلى أكثر من سنة، إلى جانب غلق باب الحوار وغياب أي مسار تفاوضي جدي.

وأوضحت الكتابة العامة للجامعة العامة للمناجم، ريم هلال، في تصريح خاص لـ«الشعب»، أن هذا التحرك جاء بعد استنفاد كل وسائل التنبية والتذكير، مشيرة إلى أن الجامعة العامة للمناجم والفرع الجهوي وجهها عديد المراسلات وطلبت عقد جلسات تفاوض، دون أن تلقى أي تجاوب فعلي من الطرف الإداري.

وكان الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة قد عقد صباح يوم الاعتصام اجتماعاً عاماً موسعاً بإشراف الكاتب العام للاتحاد الجهوي محمد الصغير الميراوي، وبحضور ممثلي الجامعة العامة للمناجم والفرع الجامعي للمناجم والنقابات الأساسية، خصص لتقييم الوضع داخل الشركة والوقوف على حالة الانسداد التفاوضي التي تواصلت طيلة الأشهر الأخيرة، ليتم إثره اتخاذ قرار الدخول في اعتصام مفتوح إلى حين الاستجابة للمطالب المهنية والاجتماعية العالقة. وبعد أيام من التوتر والاحتقان الاجتماعي، تم مساء الجمعة 12 ديسمبر

احمد الجزيري :

بداية من الأسبوع المقبل، شارة حمراء وتجمعات احتجاجية تتوج بيوم غضب أمام إحدى مقرات السيادة



الوضع الاجتماعي والمهني للقطاع، محملة إياهم المسؤولية كاملة في كل ما قد ينجر من تآزيم أكثر للمناخ الاجتماعي. هذا وتناولت ندوة الاطارات النقابية المنعقدة اليوم بالدرس تقييم الاضراب العام الاخير، وقد اكد الحاضرون استعداد الهياكل النقابية لانجاح السلسلة الجديدة من الاحتجاجات والتي ستتوج باضراب عام ثان سيتم تحديد شكله ومدته وتاريخه وفقا لتعاطي المجلس البنكي والمالي مع المطالب المشروعة المطروحة.

* إصرار على حقوق الشغيلة

وترفض الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية ما آلت اليه الاوضاع الاجتماعية والمهنية المتأزمة في القطاع وتحتج على ما بلغت إليه المفاوضات الجماعية من تعطل وتجاهل من قبل المجلس البنكي والمالي والجامعة التونسية لشركات التأمين.

واكدت الجامعة العامة انسداد مسار التفاوض الجماعي رغم ما بذله الطرف النقابي من جهود جدية ومسؤولة لاستئناف الحوار في كنف الاحترام المتبادل والتوازن الاجتماعي، وحملت المجلس البنكي والمالي والجامعة التونسية لشركات التأمين المسؤولية الكاملة عما قد ينجر عن هذا التعطيل المتعمد من احتقان اجتماعي وتوتر داخل المؤسسات المالية.

كما اكدت الجامعة ان تطبيق قانون المناولة والفصل 412 والمفاوضة

اعلن الاخ احمد الجزيري الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والتأمينات والمؤسسات المالية أن اعوان وموظفي القطاع سيدخلون في سلسلة جديدة من التحركات في مؤسساتهم بداية من الأسبوع المقبل، وذلك احتجاجاً على ضرب الحق النقابي و على انقطاع الحوار الاجتماعي و انسداد المسار التفاوضي والحق في زيادة منصفة في أجور شغيلة القطاع.

وكشف في تصريح للشعب نيوز على هامش ندوة الاطارات النقابية المنعقدة اليوم الخميس 11 ديسمبر 2025 بإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بتونس وبحضور الجامعة العامة والفرع الجهوي بتونس، كشف ان شغيلة القطاع سترفع الشارة الحمراء، وستنظم النقابات الأساسية تجمعات احتجاجية في مقرات المؤسسات وستصدر بيانات، وذلك دفاعاً عن الحق في تعديل المقدرة الشرائية المتدهورة للعاملين، خاصة في ظل الانعكاسات السلبية لقانون المالية لسنة 2025 ولعدم تطبيق الفصل 412 الفقرة الثالثة من القانون عدد 2024/41 من المجلة التجارية التونسية على أعوان وموظفي البنوك.

واضاف الجزيري ان هذه السلسلة الجديدة من التحركات ستتوج بتنظيم يوم غضب وطني أمام إحدى مقرات السيادة قد يكون مقر البنك المركزي أو وزارة المالية، وذلك بهدف الضغط على المجلس البنكي والمالي حتى يتحمل مسؤولياته القانونية أمام استحقاقات مهنية واجتماعية في وقت دقيق جدا من هذا العام في علاقة بأهداف والتزامات البنوك والمؤسسات المالية.

يذكر ان الجامعة العامة وجهت عددا من المراسلات في الفترة الأخيرة الى كل من البنك المركزي ووزارة المالية فضلا عن المجلس البنكي والمالي بشأن

قبل نهاية جانفي 2026، إلى جانب تقديم مشروع متكامل لمراجعة المنح التحفيزية خلال الأسبوع الموالي. واعتبر الطرف النقابي أن هذا الاتفاق يمثل خطوة أولى إيجابية في اتجاه استعادة مناخ الثقة وفرض احترام التعهدات، مؤكداً في الآن ذاته مواصلة المتابعة الدقيقة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الآجال المحددة. كما عبّرت الهياكل النقابية القطاعية عن تقديرها لصدور أعوان المناجم ووحدتهم وانضباطهم، مثمّنة دور الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة والجامعة العامة للمناجم والفرع الجامعي للمناجم في إدارة التفاوض والدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية، في قطاع يظل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني وحلقة مركزية في معادلة التنمية بجهة قفصة.

الجماعية هو حق مضمون في الدستور والاتفاقيات الدولية، وأن ضرب هذه الحقوق هو ضرب مباشر لأسس الحوار الاجتماعي والاستقرار المهني، معتبرة ان عدم تطبيق القانون و ضرب الحق في التفاوض هو مساس خطير بأسس الحوار الاجتماعي وتراجع عن مكتسبات تاريخية ناضلت من اجلها الأجيال النقابية المتعاقبة.

* مطالب مشروعة

ويطالب اعوان واطارات قطاع البنوك والتأمين المؤسسات المجلس البنكي والمالي والجامعة التونسية لشركات التأمين بتطبيق قانون المناولة والفصل 412 من المجلة التجارية واستئناف المفاوضات الجماعية، مؤكداً انهم تمسكهم بالاتحاد العام التونسي للشغل وهياكله في القطاع ومواصلتهم الدفاع عن الحقوق المشروعة للأعوان والموظفين بكل الأشكال النضالية المشروعة، من أجل فرض احترام المفاوضات الجماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

صري

جامعة النقل تعلن عن خطوات احتجاجية جديدة داخل شركة نقل تونس



القرارات التصعيدية، أبرزها :

- مقاطعة أشغال لجان إسناد أعداد آخر السنة بشكل فوري، إلى حين تفعيل مقتضيات الفصل 15 المتفق عليه مسبقاً مع الجامعة العامة، والذي كان من المفترض تطبيقه منذ أكتوبر 2025، نظراً لانعكاساته المالية المباشرة على مكتسبات الأعوان ومنحة الإنتاج.

- المطالبة بفض الإشكالات العالقة داخل بعض الوحدات، والتي تسببت فيها مذكرة العمل الصادرة عن الإدارة العامة بخصوص أشغال اللجان، حيث اعتبرت النقابات أن هذه المذكرة صادرة صلاحيات اللجان وحولت انعقادها إلى

انعقد صباح اليوم الأحد 14 ديسمبر 2025، بمقر الجامعة العامة للنقل، اجتماع طارئ أشرف عليه المكتب التنفيذي للجامعة، وجمع كافة الكتاب العاملين للنقابات الأساسية لشركة نقل تونس.

وقد حُصص اللقاء لتدارس الوضع العام المتأزم والمتدرج داخل المؤسسة.

وخلال الجلسة، استعرض الحاضرون التقارير المقدمة وناقشوا بعمق مختلف الإشكالات، ليصدر عن الجامعة العامة للنقل موقف واضح يتمثل في :

- رفض قطعي لسياسة الإقصاء الممنهجة ضد الطرف الاجتماعي وضرب الحق النقابي، مع استنكار سياسة التفرد بالقرار من قبل الإدارة العامة للمؤسسة.

- التنديد بممارسات الإدارة التي اعتُبرت باباً مفتوحاً أمام التعسف وتصفية الحسابات الضيقة، وهو ما خلق حالة من الاحتقان الشديد والتوتر في صفوف الأعوان بكافة الوحدات.

وأمام ما وصفته الجامعة العامة للنقل بـ«سياسة الهروب إلى الأمام وعدم الإيفاء بالتعهدات»، اتفق المجتمعون بالإجماع على اتخاذ جملة من

جامعة النقل تحمل إدارة شركة نقل تونس مسؤولية الإخلال بالاتفاق وتلوح بالتصعيد

التمسك بالحقوق المكتسبة

وشددت الجامعة العامة على تمسكها الكامل واللامشروط بالتطبيق الفوري والدقيق لمضامين المحضر، باعتباره وثيقة تعاقدية ملزمة وحقاً مكتسباً لا يمكن التراجع عنه أو الالتفاف عليه. كما ذكرت بأن منحة الإلزام المتفق بشأنها صلب نفس المحضر تمثل التزاماً صريحاً، وأن صرفها في آجالها شرط أساسي لاحترام الاتفاق ومصادقية التفاوض.

موقف النقابات الأساسية للنقل

وفي ظل ما وصفته بـ«الإخلالات المتواصلة وتعطيل تنفيذ مقتضيات الاتفاق»، أعلنت الجامعة العامة والنقابات الأساسية رفضها المشاركة في لجان تنقيط معدل آخر السنة، مؤكدة أنها لن تكون طرفاً في مسار يُضرب فيه حقوق الأعوان ويُلتف على استحقاقاتهم.

أصدرت الجامعة العامة للنقل، بالتنسيق مع النقابات الأساسية للقطاع، اليوم الجمعة 12 ديسمبر 2025 بياناً على خلفية ما اعتبرته إخلالاً واضحاً من قبل إدارة شركة نقل تونس بعدم الالتزام بمقتضيات المحضر الممضى بينها وبين وزارة النقل ورياسة الحكومة.

خلفية الاتفاق

المحضر المذكور ينص على سحب الفصل 15 على ثلاث أقساط بداية من شهر أكتوبر 2025، غير أن الإدارة لم تفعل هذه الأقساط، بما في ذلك القسط الأول المستوجب صرفه منذ أكتوبر الماضي.

وأكدت الجامعة أن هذا التدرج الاستثنائي يدخل مباشرة في احتساب منحة آخر السنة، ما يجعل التأخير في صرفه مساساً بحقوق الأعوان.

إلغاء إضراب النقابة الأساسية للشركة الجهوية للنقل بجندوبة

أعلن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة اليوم الجمعة 12 ديسمبر 2025، وبعد التشاور مع النقابة الأساسية للشركة الجهوية لنقل المسافرين، عن إلغاء الإضراب الذي كان مقرراً ليوم غد السبت 13 ديسمبر 2025.

ويأتي هذا القرار على خلفية الإجراءات التي اتخذتها السلطة الجهوية والأمنية والإدارة العامة لشركة نقل المسافرين بجندوبة، بهدف التصدي للاعتداءات التي يتعرض لها أعوان الشركة وأسطولها، وتعزيز برنامج حماية الحافلات والأعوان.

وأكد الاتحاد الجهوي أن هذه التدابير تمثل خطوة مهمة في سبيل ضمان سلامة العاملين وحماية وسائل النقل العمومي، مشدداً على أن الحوار والتنسيق بين مختلف الأطراف يبقى السبيل الأمثل لمعالجة الإشكالات المطروحة وصون حقوق الأعوان والمرفق العمومي على حد سواء.

الفرع الجامعي للنقل بتونس يطالب بكشف نتائج التحقيق في تجاوزات الشركة الوطنية للنقل بين المدن

عبر الفرع الجامعي للنقل بجهة تونس عن بالغ انشغاله ورفضه القاطع لما وصفه بـ«الإخلالات الخطيرة» التي تشهدها المنظمة الوطنية للنقل، مؤكداً أن هذه الممارسات تمس بصورة المرفق العمومي وتضعف ثقة المواطنين والمواطنات في مؤسسات الدولة.

وأكد الفرع الجامعي في بيان صادر عنه اليوم الخميس 11 ديسمبر 2025 أن الشركة الوطنية للنقل بين المدن تُعدّ أحد أهم أعمدة المرفق العمومي في البلاد، باعتبارها مؤسسة وطنية تضطلع بدور اجتماعي وتنموي حيوي، وتؤمن الربط بين الجهات وتوفّر خدمات نقل منتظمة لمئات آلاف المواطنين.

وشدّد على ضرورة إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة وصون صورتها وضمان احترام القانون داخلها وفي محيط نشاطها.

حادثة الحافلة على الطريق السيارة مرناق

وفي سياق الأحداث الأخيرة، أبدى الفرع الجامعي للنقل بتونس استغرابه مما تمّ تداوله بخصوص رصد حافلة للشركة الوطنية للنقل بين المدن عند مدخل الطريق السيارة مرناق وهي بصدد تأمين رحلة دون أي إجراءات قانونية أو احترام للضوابط الإدارية والتنظيمية.

ورحب الفرع الجامعي بفتح وزارة النقل تحقيقاً رسمياً في الحادثة، لكنه دعا بالتحاق إلى نشر التقرير النهائي للرأي العام وتحديد المسؤوليات بوضوح وشفافية، معتبراً أن استمرار حالة الغموض لا يخدم المرفق العمومي ولا سمعة الشركة ولا ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

تحديد المسؤوليات

وحمل الفرع الجامعي وزارة النقل والشركة الوطنية للنقل بين المدن ورياسة الحكومة مسؤولية المتابعة الجدية للملف، واتخاذ الإجراءات اللازمة طبقاً للتشريع الجاري به العمل، تنفيذاً لمبادئ الدستور واحتراماً للقانون الذي يضمن حسن سير المرافق العمومية وحماية المال العام، ومقاومة كل أشكال التجاوزات مهما كان مصدرها أو غاياتها.

دعوة إلى الشفافية واليقظة

وشدّد الفرع الجامعي على أن حماية المرفق العمومي ليست خياراً ظرفياً بل التزاماً وطنياً ودستورياً، محذراً من أن ترك أي ملف دون حسم واضح قد يفتح الباب أمام الفوضى والتأويلات ويضرب هيبة الدولة وحقوق العاملين والمرتكبين على حدّ سواء. وطالب بالإسراع في نشر نتائج التحقيق وتطبيق القانون على جميع الأطراف المخالفة، ضماناً لشفافية القطاع وصوناً لدور الشركة الوطنية للنقل بين المدن كمؤسسة عمومية في خدمة عموم التونسيين والتونسيات.

دعوة للعاملين بالقطاع

وفي ختام بيانه، دعا الفرع الجامعي كافة الهياكل المهنية والعاملين بالقطاع إلى مواصلة اليقظة والدفاع عن المرفق العمومي، والتمسك باحترام القانون باعتباره الإطار الضامن لمصادقية المؤسسات ونظافة المسارات الإدارية، حتى تبقى مؤسسات النقل الوطني في مستوى تطلعات المواطن وفي قلب دورها الاجتماعي.



الشركة الجهوية للنقل بجندوبة

SOCIÉTÉ RÉGIONALE DE TRANSPORT JENDOUBA

تطاوين :

الدورة الإقليمية التكوينية الثانية حول الصحة والسلامة المهنية في قطاع الفلاحة



على امتداد يومي السبت والأحد 13 و14 ديسمبر 2025 الجاري وبالتعاون مع فيدرالية النقابات الهولندية FNV، تنعقد الدورة الإقليمية التكوينية الثانية حول الصحة والسلامة المهنية في قطاع الفلاحة بجهة تطاوين تحت إشراف قسيمي الحماية الاجتماعية والعمل غير المنظم والعلاقات العربية والدولية وبتأطير من الجامعة العامة للفلاحة من خلال الأخ عمار الزين كاتب عام الجامعة والأخ يونس العلوي عضو الجامعة وبإشراف من الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين عبر الأخ الشريف البريني كاتب عام الاتحاد الجهوي برفقة الأخ محسن الخرشاني عضو الاتحاد الجهوي، وذلك بمشاركة نقابيات ونقابيين من جهات قبلي وقابس ومدنين وتطاوين.

مدنين :

مطالب مهنية واجتماعية مستعجلة لعمال قطاع الفلاحة

كشف الأخ منصور كماله الكاتب العام للفرع الجامعي للفلاحة بمدنين ان شغيلة القطاع بالجهة يواجهون مشاكل مهنية واجتماعية متراكمة ساهمت في التأثير السلبي على ظروف العمل. وبرز الأخ كماله في حديث مع الشعب نيوز ان عاملات وعمال القطاع يطالبون بسد الشغورات وتعويض المتقاعدين وتطبيق اتفاق 6 فيفري وإصدار مدونة المهنة لعملة الوزارة والاسراع بإصدار الأنظمة الأساسية السلكية والاعلان عن نتائج المناظرات الداخلية 22/ 23 و 24/ 25. كما يشددون على تعميم الترقية الاستثنائية على بقية الأسلاك على غرار السلك الإداري المشترك والاسراع في تهيئة مقر السكن بالعاصمة عند تنقل الاعوان.

صبري

عاملات وعمال قطاع الفلاحة بقابس :

مشاغل ومشاكل تنتظر الاهتمام والحلول



قال الأخ ضامن كريم الكاتب العام للفرع الجامعي للفلاحة بقابس إن عاملات وعمال القطاع يواجهون عديد المشاكل الاجتماعية والمهنية وتنتظر الاهتمام وإيجاد الحلول من طرف الجهات المعنية. وبرز الأخ ضامن كريم في تصريح للشعب ان عاملات وعمال قطاع الفلاحة بالجهة يطالبون بزي الشغل لأعوان الغابات الذي لم يتمتعوا به منذ 03 سنوات ومادة الحليب وبتدعيم الادارات بالاعوان نظرا للنقص الفادح وبتوفير شروط الوقاية من الأخطار المهنية.

كما يشدد عاملات وعمال القطاع على تسمية الخطط الشاغرة بالمندوبية والترقيات الاستثنائية والترقيات العادية وتحسين النظام الاساسي للمراكز الفنية و تطبيق قانون تنظيم الشهادات العلمية، الى جانب تسوية وضعية عمال الفلاحة بمعمل ديوان الاعلاف شانشو قابس الذين تم إلحاقهم من ديوان تربية الماشية و عددهم 04 وترسيم عمال ديوان الحبوب وسن النظام الاساسي، كما يعبرون عن احتجاجهم على التضييق على اسناد منحة التنقل وتقليص الموارد المالية المخصصة لها.

صبري

حول التعويض على حوادث الشغل والأمراض المهنية بقطاع الفلاحة، قدمها الأستاذ عدنان الحنشي. في اليوم الثاني من الدورة انقسم المشاركون والمشاركات على ورشتين تفاعليتين نشطهما الاستاذان عدنان الحنشي وسفيان زكري، تتعلقان بموضوع بالوقاية من الاخطار الكيميائية في القطاع الفلاحي. صبري الزغدي

وتضمن برنامج الدورة التكوينية مداخلة للدكتور عدنان الحنشي حول موضوع الصحة والسلامة المهنية من خلال التشريعات الدولية والوطنية في قطاع الفلاحة ودور المسؤول النقابي في تطور منظومة الصحة والسلامة المهنية.

ومداخلة بعنوان الأخطار المهنية في قطاع الفلاحة : المؤشرات وسبل الوقاية للمهندس في معهد الصحة والسلامة المهنية السيد سفيان زكري. المشاركات والمشاركون في هذه الدورة كانت لهم حصّة تكوينية تفاعلية



مشاكل مهنية واجتماعية مزمنة بقطاع الفلاحة بتطاوين



أشرف الأخ الشريف البريني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين اليوم الجمعة 12 ديسمبر 2025 على ندوة اطارات نقابية لقطاع الفلاحة بدار الاتحاد بالجهة وذلك بحضور الأخ عمار الزين الكاتب العام للجامعة العامة للفلاحة والأخ يونس العلوي عضو الجامعة العامة. وتناول هذا اللقاء بالدرس الوضع العام بالبلاد والوضع النقابي العام والظروف المهنية والاجتماعية لشغيلة القطاع وطنيا وجهويا.

وتطرق نقابيات ونقابيو قطاع الفلاحة بتطاوين إلى ما تشهده علاقة السلطة بالمنظمة الشغيلة من توتر وقطيعة ظهر من خلال نسف الحوار الاجتماعي وضرب التفاوض الجماعي والانقلاب على الاتفاقات والتضييق على النقابيين، مؤكدا الاستعداد لانجاح الإضراب العام الذي قرره الهيئة الإدارية الوطنية يوم 21 جانفي 2026 المقبل. وحول الأوضاع المهنية والاجتماعية لشغالي قطاع الفلاحة بجهة تطاوين، أكد الحضور أهمية دور النقابات الأساسية في التأطير والانغراس وفي الرفع من وعي العمال وإقناعهم بجدوى الانتساب والانخراط في منظماتهم النقابية وتمتين وحدتهم للدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية. كما استعرضوا مختلف الملفات المهنية والاجتماعية العالقة لكافة اسلاك قطاع الفلاحة على المستوى الوطني والجهوي، من ذلك الحق النقابي والنقص الواضح في العملة والاداريين وملف الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف اسلاك القطاع وشروط حفظ الصحة والسلامة المهنية والترقيات الاستثنائية والتأخير في إصدار نتائج المناظرات الداخلية والمنح الخاصة بالعمل في المحميات في الصحراء، الى جانب تطبيق محاضر الجلسات المبرمة مع المندوبية الجهوية للفلاحة بتطاوين، و أكدوا أهمية التكوين النقابي والثقافة العمالية من أجل تطوير قدرات النقابيات والنقابيين في القطاع.

صبري الزغدي

تشكيلية جديدة على رأس النقابة الأساسية لعملة التربة بصفاقس الغربية



انعقد اليوم السبت 13 ديسمبر 2025 مؤتمر تجديد النقابة الأساسية لعملة التربة بصفاقس الغربية تحت إشراف الإتحاد الجهوي للشغل بصفاقس.

وقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :

- محمد العوي : كاتب عام

سمير بوعزيز، فوزي الطرابلسي، لمياء محمود، وليد اسماعيل، يامن البوكادي، الحبيب العوادي

تشكيلية جديدة على رأس النقابة الأساسية للعاملات الفلاحيات بسيدي بوزيد



انعقد اليوم الخميس 11 ديسمبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية للعاملات الفلاحيات بسيدي بوزيد تحت إشراف الأخ جمال العبادي وبحضور الأخ محمد لزهير القمودي عن الإتحاد الجهوي للشغل والأخت راضية القراوي عن الجامعة العامة للفلاحة والأخ ضو الربعاوي عن الفرع الجامعي للفلاحة بسيدي بوزيد والأخت هندا العمري عن مكتب المرأة العاملة وقد أسفر عن تشكيلية نقابية تتكون من:

- منيرة اللاحق : كاتبة عامة

أعضاء: صحراء المحفوظي، رباب القدري، راضية العمري، مريم العباسي، ياقوتة الظاهري و حدة الميساوي

تشكيلية جديدة على رأس نقابة أعوان الإدارة الجهوية للمعامل وإدارة الشراء بالمجمع الكيميائي بقابس



تحت إشراف الإتحاد الجهوي للشغل بقابس وبإدارة الأخ عماد كريم، الكاتب العام المساعد، انعقد يوم الثلاثاء 10 ديسمبر 2025، بمقر العمل، مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان الإدارة الجهوية للمعامل وإدارة الشراء بالمجمع الكيميائي، وقد أسفر عن النتائج التالية :

- القناوي راجح : كاتب عام

أعضاء : التومي شوية، سيف الدين رمضان، يسرى دخيل، مفتاح الغماقي، محمد شقرة، صبري الشقراني.

عمال المطاحن والعجين الغذائي يُصدرون تحذيراً :

تصعيد نضالي في الأفق بعد تعذت أرباب العمل

المسلطة على النقابيين والعمال.

مسؤولية أرباب العمل

حمل المجتمعون الغرفة الوطنية للمطاحن والعجين الغذائي «المسؤولية الكاملة عن توتر المناخ الاجتماعي داخل المؤسسات وتعطيل مسار التفاوض»، مؤكداً أن سياسة «اللامبالاة والاستخفاف بمطالب العمال» هي التي تدفع نحو التصعيد النضالي.

خطة تصعيدية محددة الزمن

في حال تواصل التعنت وغياب استجابة فعلية للمطالب، أقر المجتمعون خطة نضالية تصاعديّة تشمل:

- وقفات احتجاجية أمام مقرات المؤسسات.
- حمل الشارة الحمراء بكافة المؤسسات ابتداءً من 25 ديسمبر 2025 وحتى تاريخ الإضراب القادم.
- برمجة إضراب عام قطاعي شامل يحدد تاريخه لاحقاً.
- تفويض الهياكل النقابية المختصة لاختيار التوقيت والأشكال النضالية المناسبة حسب تطور المفاوضات.

رسالة واضحة: الحوار أولاً ولكن...

اختتم البيان بتأكيد أن عمال وعاملات القطاع «متمسكون بالحوار الجاد والمسؤول لكنهم في الآن نفسه مستعدون لخوض كل الأشكال النضالية المشروعة دفاعاً عن حقوقهم وكرامتهم»، مرددين شعارات «لا تراجع عن الزيادة في الأجور»، و«وحدة القطاع ضمان الانتصار».

يأتي هذا التصعيد النقابي في قطاع استراتيجي يمس الأمن الغذائي للتونسيين، مما يطرح تساؤلات حول تداعيات أي إضراب مقبل على سلاسل توريد المواد الأساسية، في وقت لا تزال البلاد تشهد تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة.

اجتمعت النقابات الأساسية لقطاعي المطاحن والعجين الغذائي والكسكي، اليوم السبت 13 ديسمبر 2025، بمقر الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية، في حضور ممثلي نقابات تونس الكبرى وبالتنسيق مع كافة جهات الجمهورية، تحت إشراف الأخ محمد البركاني وبحضور الأخ نجيب الجويني الكاتب العام للنقابة العامة للمطاحن التونسية.

جاء الاجتماع لتقييم الوضع بعد نجاح الإضراب القطاعي ليوم 10 ديسمبر 2025، الذي عبّر -حسب البيان- عن «وحدة الصف والوعي النضالي والاستعداد الجماعي للدفاع عن الحقوق المشروعة».

لكن النقابات سجلت «تواصل تعنت الغرفة الوطنية للمطاحن والعجين الغذائي ورفضها فتح مفاوضات جديّة حول الزيادات في الأجور».

مطالبات عادلة في ظل أزمات متلاحقة

واجه العمال، حسب ما جاء في البيان، «تدهوراً متواصلاً للقدرة الشرائية»، حيث مرت سنتي 2020 و2021 دون زيادة في الأجور، في مقابل «ارتفاع غير مسبوق في كلفة المعيشة»، بينما يتحمل العمال والعاملات «تبعات الأزمات دون تحمل الأعراف مسؤولياتهم الاجتماعية».

وقد حدد المجتمعون مطالبهم في النقاط التالية:

- زيادة الأجور لعام 2025 مع الترفيع في منحة الإنتاج ومنحة الأقدمية ومنحة العمل بنظام الفرق بما يتماشى مع طبيعة العمل الشاقة.
- تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية داخل المؤسسات وتوفير معدات الوقاية الفردية.
- احترام الحق النقابي ووقف كل أشكال التضيق أو التهديد

انتظمت في القاهرة :

وفد من جامعة المتقاعدين يشارك في ندوة عربية حول الحوار الاجتماعي



شارك الأخوان عبد القادر الناصري الكاتب العام ومرشد إدريس عضو الجامعة العامة للمتقاعدين في ندوة عربية انعقدت بالقاهرة يومي 6 و7 ديسمبر 2025 تحت عنوان: دور الحوار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين العرب ندوة نظمتها منظمة العمل العربية بالتنسيق مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالسودان واتحاد المتقاعدين العرب وتطرق إلى محور أساسي عنوانه الحد من التحديات التي تواجه المتقاعدين عبر الحوار والمساهمة في الحصول على الحقوق الاجتماعية للعاملين المتقاعدين وفقاً للحوار الذي يساهم في تطوير التشريعات والقوانين الوطنية التأمينية.

- ترسيخ مفهوم الحوار الاجتماعي للمشاركين من المتقاعدين العرب

- الوقوف على دور الحوار في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين العرب

- تعزيز دور الاتحادات عبر الحوار الاجتماعي لتحسين أحوال أصحاب الجرايات

واستمع المشاركون إلى أوراق عمل من قبل خبراء متخصصين وناقشوها وإلى أوراق عمل تجارب في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما المشاركون فكانوا ممثلين لقيادات اتحادات المتقاعدين العرب ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية وجاءوا من المغرب، تونس، ليبيا، مصر، السودان، الأردن، العراق، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية.

الفعل الثوري والبيئة:

حين يصبح الدفاع عن الأرض جزءاً من معركة التحرر. (الجزء 2)

رياض الشرايطي

8. الفعل البيئي الثوري كبرنامج لإعادة بناء المجتمع:

إذا كانت النقطة السابقة تناولت البيئة كأداة لمواجهة السلطة، فإن هذه النقطة تركز على البعد البنائي للفعل الثوري البيئي، أي كيف يتحول النضال البيئي من مقاومة إلى بناء مجتمع جديد قائم على العدالة البيئية والاجتماعية.

8.1. البيئة كأساس لإعادة توزيع القوة: الفعل البيئي الثوري لا يقتصر على حماية الموارد؛ بل يشمل إعادة توزيع القوة الاجتماعية والاقتصادية عبر جمعيات ومجالس محلية لإدارة المياه والطاقة والزراعة وتعاونيات فلاحيية وصناعية تدير الإنتاج بطريقة عادلة وإشراك السكان في اتخاذ القرارات البيئية والتنموية وهذا يغيّر هيكل السلطة ويضع المجتمع في مركز التحكم في موارده.

8.2. إنتاج المعرفة ومناهضة الهيمنة الفكرية: الفعل الثوري البيئي يشمل أيضاً إنتاج معرفة جديدة تحرر المجتمع من الاعتماد على الشركات والخبراء الدوليين بحوث محلية حول التربة والمياه وتوثيق تاريخ الأراضي واستخدامها وتعليم مجتمعي للزراعة المستدامة والطاقة النظيفة ونقل التجارب بين الجهات والبلدان.

هذا يسمح للشعوب بفهم المسببات البيئية والاجتماعية للأزمة، وتحولها إلى قوة نضالية.

8.3. البيئة كمحفز للتضامن الاجتماعي: المعركة البيئية تخلق شبكات تضامن بين الفئات الشعبية الفلاحات والفلاحون والنساء العاملات والشباب الطلاب والعمّال في المصانع الملوّثة.

التضامن يولّد حركة شعبية قادرة على مواجهة الدولة والشركات، ويحوّل البيئة إلى قوة موحّدة ضد الاستغلال.

8.4. الاقتصاد البديل: بيئة مستدامة كشرط للتحرر: الفعل البيئي الثوري يقود إلى إعادة تنظيم الاقتصاد: واقتصاد دائري يحوّل النفايات إلى موارد وإنتاج طاقة متجددة مملوكة للشعب وفلاحة مستدامة تعتمد على التربة الحية وحماية الغابات والسواحل وبنية تحتية حضرية تحترم البيئة وهذا يعيد تعريف معنى الإنتاج والاستهلاك بطريقة تحررية.

8.5. بناء مشروع مجتمع شامل: الفعل البيئي الثوري هو مشروع مجتمع كامل، حيث: والطبيعة ليست مورداً للبيع بل حقاً للجميع والناس ليسوا مستهلكين فقط بل منتجين ومالكين لقرارهم البيئي والقوة السياسية والاقتصادية توزع على أساس العدالة الاجتماعية والبيئية وكل خطوة إنتاجية أو صناعية أو طاقة تخضع لمبدأ الاستدامة والسيادة الشعبية وهكذا يتحول النضال البيئي إلى مشروع ثوري متكامل يعيد صياغة كل علاقات القوة بين الإنسان والطبيعة والدولة والسوق.

8.6. البيئة كمدخل لأمية ثورية جديدة: الفعل البيئي الثوري لا يبقى محلياً، بل يبني تحالفات جنوب-جنوب ضد الشركات متعددة الجنسيات وينقل المعركة إلى المستوى العالمي لمواجهة السياسات الإمبريالية ويربط المصالح المحلية بالعدالة المناخية العالمية ويخلق شعوراً مشتركاً بالمسؤولية بين شعوب متضررة من نفس النظام الرأسمالي وبهذا تصبح البيئة قلب المشروع الثوري الأممي الجديد.

9. البيئة كحقل للتجريب الاجتماعي والثقافي والسياسي:

الفعل البيئي الثوري ليس فقط مواجهة للسلطة أو بناء للسيادة، بل هو مساحة لتجريب أشكال جديدة من الحياة والعلاقات الاجتماعية، حيث تتحوّل البيئة إلى مختبر لإعادة تعريف المجتمعات الإنسانية.

9.1. التجريب الاجتماعي: خلق علاقات جديدة: البيئة توفر مجالاً لإعادة تعريف العلاقات بين الناس، بعيداً عن المنطق الرأسمالي القائم على المنافسة والفردية التعاون بين الفلاحات والفلاحين لإدارة الموارد المشتركة ومشاركة المدن والقرى في برامج الزراعة المستدامة وبناء شبكات محلية لتوزيع الغذاء بعيداً عن السوق الرأسمالية وخلق مساحات عامة مستدامة تشجع التبادل والتضامن.

هكذا تصبح البيئة أداة تربوية وثقافية لإعادة صياغة المجتمعات على أساس التضامن وليس الربح.

9.2. التجريب السياسي: نماذج للسلطة الشعبية: الفعل البيئي يحوّل المجتمعات إلى مختبرات سياسية حقيقية مجالس شعبية لإدارة الموارد ولجان مراقبة بيئية تحاسب الدولة والشركات وتحالفات بين الأحياء والقرى والفلاحين لتوحيد جهود المقاومة وأدوات ديمقراطية مباشرة لتقرير أولويات الإنتاج وحماية البيئة.

هذا التجريب السياسي يظهر أن السلطة يمكن أن تكون منبثقة من الأسفل، لا من الأعلى، وأن المجتمع قادر على تنظيم نفسه بعيداً عن الهيمنة الرأسمالية.

9.3. التجريب الثقافي: إعادة صياغة العلاقة بالبيئة: الثورة البيئية ليست تقنية فقط، بل ثقافة: واستعادة قيم احترام الأرض والمياه والغابات وتعليم الأجيال الجديدة فهم البيئة كموروث جماعي وإعادة الاعتبار للمعرفة التقليدية للفلاحين والفلاحات وخلق سرديات جديدة تجمع الإنسان بالطبيعة بدلا من استغلالها.

التجربة البيئية الثقافية تحوّل المجتمع إلى مجتمع واع، حيث الحفاظ على البيئة جزء من الهوية اليومية.

9.4. التجريب الاقتصادي: نموذج إنتاج بديل: البيئة تمنح فرصة لإعادة صياغة الاقتصاد فلاحة مستدامة ومملوكة جماعياً وصناعات محلية تعتمد على الموارد المتجددة واقتصاد دائري يقلل من النفايات ويحافظ على الموارد وطاقات نظيفة تدار من المجتمع وليس من الشركات الكبرى ووهذا يشكل نماذج اقتصادية حقيقية يمكن توسيعها لتصبح أساساً لمجتمع جديد.

10. الفعل البيئي الثوري كاستراتيجية أممية ومستمرة .

يكتسب النضال البيئي طابعاً مستداماً وأمميًا، ويصبح جزءاً لا يتجزأ من المشروع الثوري الشامل.

10.1. الفعل البيئي كأداة للتضامن العالمي: المعركة ضد الاستغلال البيئي ليست محلية فقط؛ فهي: وترتبط الفقراء والمستضعفين في كل القارات وتوحد الفلاحات والفلاحين ضد الشركات متعددة الجنسيات وتشكل تحالفات جنوب-جنوب ضد الهيمنة الاقتصادية والسياسية وتعزز الروابط بين الحركات الشعبية المناهضة للرأسمالية البيئية.

هذا يجعل البيئة خطاً أممياً للنضال الطبقي الجديد.

10.2. الفعل البيئي كاستراتيجية مستدامة: الثورة البيئية لا تنتهي بسقوط سلطة أو غلق مصنع؛ بل هي عملية مستمرة لمراقبة الدولة والشركات وبناء قدرات محلية للحفاظ على الموارد وتعليم الأجيال القادمة طرق الإنتاج المستدام وتحديث التشريعات والممارسات البيئية بشكل دائم وربط السياسات البيئية بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك تصبح البيئة مشروعاً ثورياً دائماً الحركة، لا ملفاً عابراً.

10.3. الفعل البيئي كإعادة تعريف الحرية: الحرية في السياق البيئي تعني الحق في الهواء النقي والماء الصالح للشرب والحق في الأرض التي تنتج الغذاء والحق في التحكم في مصادر الطاقة والحق في حياة مستدامة وكرامة.

وهذا يعيد تعريف الحرية ليس فقط كتحرر من السلطة السياسية، بل كتحرر من النظام الرأسمالي البيئي.

10.4. البيئة كجبهة للتحويل الاجتماعي الشامل: الفعل البيئي الثوري لا يقف عند حماية الموارد؛ بل يمتد ليكون جبهة لإعادة توزيع القوة الاقتصادية ووسيلة لإعادة تشكيل المؤسسات السياسية وأداة لتعليم الأجيال الجديدة قيم العدالة والتضامن وإطار لإعادة بناء المجتمعات على أسس إنتاجية واجتماعية مستدامة.

وهكذا تصبح البيئة مركز المشروع الثوري الشامل، حيث تتقاطع كل أشكال النضال: الطبقي، السياسي، الاجتماعي، والثقافي.

10.5. البيئة كرمز لثورة مستمرة: الفعل البيئي الثوري هو مشروع مستمر ضد الاستغلال الداخلي والخارجي وتحد دائم للدولة النيوليبرالية والشركات الكبرى وإعادة بناء مستدامة لعلاقات الإنسان بالمجتمع والطبيعة وضمان أن كل خطوة إنتاجية أو استهلاكية تخضع لمبادئ العدالة البيئية والاجتماعية



إن البيئة بهذا تتحوّل من مجرد قضية إلى رمز الثورة نفسها، إلى مشروع حياة شامل ومستدام.

11. البيئة كمحور نضال أممي وإطار ثوري شامل:

لقد تبين أن البيئة ليست قضية فرعية أو ملفاً ثانوياً يمكن تأجيله في جدول النضالات الاجتماعية والسياسية. إنها جوهر كل الصراعات الطبقيّة، ومحور السيادة، ومرآة العدالة الاجتماعية، فهي تكشف بوضوح من يستفيد ومن يُستنزف، من يحمي مصالح الشعوب ومن يحمي مصالح الشركات متعددة الجنسيات والدولة النيوليبرالية.

إن الفعل البيئي الثوري يفرض علينا إعادة التفكير في كل أشكال السلطة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. فالماء، الأرض، الغابات، الطاقة، والغذاء ليست مجرد موارد طبيعية؛ بل هي أدوات وجودية تحدد قدرة الشعوب على الحياة، وتكشف عمق الاستغلال الطبقي والهيمنة الاقتصادية والسياسية. وعليه، تصبح حماية البيئة وإعادة السيطرة عليها مهمة ثورية مركزية، لأن أي مشروع سياسي لا يعالج قضية البيئة سيظل ناقصاً، عاجزاً عن ضمان الحرية الحقيقية، وعن بناء مجتمع قائم على العدالة والمساواة.

كما أوضحنا، الفعل البيئي ليس مجرد مقاومة محلية أو احتجاج عابر، بل أداة لتفكيك هيمنة الدولة النيوليبرالية ورأس المال العالمي، وتحويل السكان المتضررين إلى قوة سياسية نشطة وفاعلة. من خلال التنظيم الشعبي، والمجالس المحلية، والتعاونيات، والمبادرات الإنتاجية المستدامة، يمكن للفئات الشعبية أن تستعيد السيادة على مواردها، وأن تفرض معايير العدالة البيئية والاجتماعية في مواجهة المشاريع المدمرة. وفي هذا الإطار، يصبح الفعل البيئي مختبراً للتجريب الاجتماعي والثقافي والسياسي، حيث تعاد صياغة علاقات البشر ببعضهم، وبالمجتمع، وبالبيئة نفسها. إن التجارب الميدانية في الإدارة الشعبية للمياه، والزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة، والتعليم البيئي الجماعي، تكشف أن البيئة يمكن أن تكون قوة موحّدة لكل الطبقات المستضعفة، وأنها تخلق التضامن الاجتماعي الذي يفتقده النظام الرأسمالي، ويعيد توزيع القوة بشكل يضمن مشاركة حقيقية وقراراتاً جماعية.

الأهم من ذلك أن البيئة أصبحت محور نضال أممي مستمر. فالشركات متعددة الجنسيات التي تستنزف موارد تونس هي نفسها التي تنهب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. إن النضال البيئي المحلي يمتد عالمياً، ويصبح جزءاً من حركة شعبية دولية ضد الهيمنة الاقتصادية والسياسية، ضد التبعية الجديدة، وضد الإمبريالية البيئية. فالبيئة هنا ليست مجرد أرض أو هواء أو ماء، بل رمز عالمي للعدالة والحرية والتضامن الأممي، وميدان معركة تتجاوز الحدود الوطنية، لتتجمع الشعوب في مواجهة مشتركة ضد أنظمة الاستغلال الرأسمالية المتعددة المستويات.

في هذا السياق، يصبح الفعل البيئي الثوري ليس فقط نضالاً ضد التدمير

تونس على حافة الانهيار المناخي:

سيناريوهات كارثية قبل 2050

تتجه تونس بسرعة نحو أزمة مناخية عميقة تهدد كل جوانب الحياة فيها. درجات الحرارة في البلاد مرشحة للارتفاع بشكل حاد خلال العقود القادمة، ما سيضاعف وتيرة موجات الحر والجفاف المتكرر على نحو غير مسبوق. الصيف في البلاد أصبح أكثر قسوة من أي وقت مضى، حيث تجاوزت درجات الحرارة 48 درجة مئوية في مناطق مثل القيروان، وهو ما يزيد من معاناة السكان ويشكل ضغطاً هائلاً على الموارد المائية والكهربائية. وفي الوقت نفسه، شهدت بعض المناطق انخفاضاً حاداً في درجات الحرارة خلال الشتاء، مصحوباً برياح قوية وأمطار مفاجئة، ما يجعل الظروف المناخية أكثر تقلباً وخطورة على السكان والبنية التحتية.

في الشمال، ولايات مثل بنزرت وأريانة تواجه انخفاضاً ملحوظاً في هطول الأمطار، ما يؤدي إلى جفاف الأنهار والينابيع وتراجع المخزون المائي للسود، بينما تزداد المخاطر الساحلية بسبب ارتفاع مستوى البحر وتآكل الشواطئ، ما يهدد المدن الساحلية الصغيرة ويضعف القطاع السياحي. الشمال الشرقي أصبح أكثر عرضة للأعاصير والعواصف المفاجئة التي تسبب أضراراً للممتلكات وتفاقم الفيضانات المحلية.

الوسط التونسي، بما في ذلك ولايات مثل القيروان وسيدي بوزيد، يشهد ارتفاعاً شديداً في درجات الحرارة خلال موجات الحر، حيث بلغت الحرارة القصوى مستويات لم تعرفها البلاد من قبل. هذه الظروف الحرارية القاسية لا تهدد الصحة العامة فحسب، بل تعرض الزراعة التقليدية للانهيار الكامل، إذ تتعرض المحاصيل الأساسية مثل الحبوب والخضروات والجذور لموجات جفاف متكررة، كما تتبخر كميات كبيرة من مياه السدود والآبار، مما يزيد من ندرة المياه ويؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي المحلي.

المنطقة الداخلية والجنوبية، مثل توزر والقصرين، من بين الأكثر تضرراً على مستوى البلاد. ندرة المياه الحادة هناك تجعل سكان هذه الولايات أكثر عرضة للأزمات المائية والغذائية، حيث تقل كميات المياه المتاحة لكل فرد إلى أقل من النصف مقارنة بالحدود العالمية الدنيا. الأراضي الزراعية في هذه المناطق معرضة للتدهور السريع، مع فقدان خصوبة التربة نتيجة الجفاف الطويل وارتفاع درجات الحرارة. وفي الجنوب الشرقي، ولاية قابس تعاني من مزيج كارثي من ارتفاع الحرارة وتلوث بيئي متصاعد أدى إلى نفوق واسع للحياة البرية البحرية وتدهور التنوع البيولوجي، ما يلقي بظلال قائمة على مستقبل السياحة والصيد والاستقرار البيئي المحلي.

المناطق الساحلية مثل صفاقس والمنستير تواجه خطراً مزدوجاً، حيث يهدد ارتفاع مستوى البحر الأراضي الزراعية القريبة من الساحل، بينما تتعرض المدن للفيضانات المتكررة، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة ويزيد من صعوبة الحياة اليومية. كما أن تأثير الجفاف وارتفاع الحرارة يفاقم من تدهور الإنتاج الزراعي ويزيد من الضغط على الأمن الغذائي، ما يجعل السكان أكثر عرضة لانعدام الاستقرار الغذائي والاقتصادي.

التحديات الصحية في ارتفاع مستمر، إذ تزيد موجات الحر الشديدة من حالات الإجهاد الحراري والأمراض المرتبطة بالحرارة، خصوصاً بين كبار السن والأطفال. وبالمقابل، تؤدي الأمطار الغزيرة المفاجئة في الشتاء إلى فيضانات محلية تؤثر على المجتمعات والطرق والمباني، ما يعكس خطورة التغير المناخي على الصحة العامة والبنية التحتية.

التوقعات المستقبلية تبدو قائمة بشكل خاص، مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة وتقلبات جوية متطرفة، وانخفاض أكبر في هطول الأمطار وتفاقم الجفاف، إضافة إلى ارتفاع مستوى البحر الذي يهدد مناطق ساحلية حيوية. في سيناريو الأسوأ المتوقع، قد تتفاقم موجات الجفاف لتصل إلى فترات طويلة دون هطول الأمطار، بينما يزداد ارتفاع درجات الحرارة القصوى بشكل متسارع، ما يجعل بعض المناطق الداخلية غير صالحة للزراعة التقليدية ويهدد الأمن الغذائي لسكانها.

إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة وجذرية للحد من الانبعاثات الكربونية والتكيف مع هذه التغيرات المتسارعة، فإن تونس ستجد نفسها في مسار كارثي يتضمن انخفاضاً مستمراً للموارد المائية، انهياراً للزراعة التقليدية، تدهوراً بيئياً غير مسبوق، وزيادة حادة في المخاطر الصحية والاقتصادية لسكان كل ولاية. المستقبل القريب يبدو مظلماً، ما يجعل العمل الفوري والمتكامل أمراً حيوياً لتجنب الانزلاق نحو أزمة مناخية كاملة تهدد استقرار البلاد ومستقبل أجيالها القادمة.

السيطرة على الموارد الأساسية: الماء، الأرض، الغابات، الطاقة، والغذاء. هذه الموارد ليست مجرد وسائل إنتاج؛ بل هي حق وجودي وجوهر سيادة الشعوب. وكل محاولة لتحويلها إلى سلعة أو ملكية خاصة ليست فقط خطأ اقتصادياً، بل استراتيجية استغلالية تهدد حياة ملايين البشر. إن النضال البيئي يصبح إذن أداة لمواجهة الهيمنة، ولتفكيك التحالفات بين الدولة النيوليبرالية ورأس المال المحلي والأجنبي.

والفعل البيئي الثوري، كما بينت النقاط السابقة، ليس احتجاجاً على مصنع ملوث أو مشروع استثماري كارثي. إنه أداة لإعادة بناء المجتمع من الأسفل. من خلال التنظيم الشعبي، والمجالس المحلية، والتعاونيات، والمبادرات الإنتاجية المستدامة، يمكن للفئات الشعبية أن تستعيد السيادة على مواردها، وأن تفرض معايير العدالة البيئية والاجتماعية. فالبيئة هنا تصبح قوة سياسية حقيقية، وقلباً لكل مشروع تحرري مستقبلي.

كما أكدت أن البيئة تمثل حقلاً للتجريب الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. إنها مساحة لإعادة تعريف العلاقات بين الناس، وإعادة تشكيل السلطة الشعبية، وإنتاج معرفة جديدة تحرر المجتمع من الاعتماد على الخبراء الدوليين والشركات الكبرى، وتعيد الاعتبار للمعرفة التقليدية المحلية. كما أن التجربة البيئية الثقافية تكشف أن المجتمع قادر على تنظيم نفسه على أسس تضامنية ومستدامة، بعيداً عن الفردية والمنافسة التي تفرضها الرأسمالية.

الأهم من ذلك، أن البيئة أصبحت محور نضال أممي متواصل. فالشركات متعددة الجنسيات التي تستنزف موارد تونس هي نفسها التي تستنزف إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ومن هنا، فإن كل مقاومة محلية تصبح امتداداً لحركة شعبية عالمية ضد الهيمنة الاقتصادية والسياسية والإمبريالية البيئية، وتصبح البيئة رمزاً عالمياً للعدالة والحرية والتضامن الأممي. هذا الربط بين المحلي والعالمي يجعل من الفعل البيئي أداة نضالية استراتيجية متكاملة، لا تنتهي عند حدود الدولة، بل تتخطاها لتشكّل جزءاً من حركة شعبية دولية تستعيد السيادة للشعوب المتضررة من النظام الرأسمالي العالمي.

ومن زاوية أخرى، أصبح واضحاً أن النضال البيئي لا يمكن أن يقتصر على المقاومة فحسب، بل يجب أن يتحول إلى برنامج بناء شامل. فهذا البرنامج يشمل إعادة توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية وبناء اقتصاد دائري ومستدام وحماية الموارد الطبيعية من النهب والتحويل إلى سلعة وإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار وإدارة الموارد وتعليم الأجيال القادمة أسس الاستدامة والعدالة البيئية بهذا المعنى، تصبح البيئة ليست مجرد قضية سياسية، بل إطار شامل لإعادة بناء المجتمع، حيث تتحول الحرية إلى مفهوم شامل يشمل الحق في الحياة، الحق في الماء، الحق في الغذاء، والحق في بيئة سليمة وآمنة. إن الدفاع عن البيئة وإعادة السيادة عليها هو في الجوهر نضال ضد كل أشكال الاستغلال والهيمنة والاضطهاد، ومعركة وجودية ضد السياسات النيوليبرالية الرأسمالية التي تهدف إلى تحويل الحياة نفسها إلى سلعة للبيع.

وفي النهاية، يمكن القول إن البيئة أصبحت رمز الثورة نفسها، ومشروع حياة شامل ومستدام، وركيزة مركزية لأي مشروع تحرري يطمح إلى العدالة والمساواة والحرية. فالبيئة تجمع بين العدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية والحرية السياسية، وتؤسس لأمنية جديدة تقوم على التضامن والمقاومة، حيث تصبح الأرض والمياه والغابات والهواء والغذاء حقوقاً جماعية لا يحق لأي سلطة أو رأس مال التحكم فيها منفرداً. إن النضال البيئي الثوري ليس مجرد خيار، بل ضرورة وجودية للبشرية ولتحرير كل شعوب العالم من ربة الاستغلال والإهمال والهيمنة.



البيئي، بل مشروع مجتمع شامل، يعيد بناء الاقتصاد، وينظم السلطة، ويعيد تعريف الحرية. إنه يضع الأساس لمجتمع جديد، حيث لا يقرر رأس المال وحده من يعيش ومن يموت، ولا من يمتلك الموارد ومن يفترق إليها، بل تستعيد الجماعة حقوقها في الحياة، وفي الأرض، وفي الطبيعة نفسها. هذا المشروع لا يقف عند حدود اليوم أو المكان، بل يخلق رؤية مستمرة لمستقبل مستدام وعادل، يربط السياسات المحلية بالعدالة المناخية العالمية، ويؤسس لأمنية جديدة تقوم على التضامن والمقاومة والحرية.

إن الخطر الأكبر على البيئة ليس التغير المناخي وحده، بل استمرار السياسات الرأسمالية النيوليبرالية التي تحول الموارد إلى وسيلة تراكم للثروة، وتترك الفئات الشعبية الأكثر تضرراً بلا حماية. ولذلك، فإن الدفاع عن البيئة، وإعادة السيطرة عليها، ليس فقط نضالاً بيئياً، بل نضالاً ضد كل أشكال الاستغلال والهيمنة والاضطهاد. إنها معركة حياة أو موت، معركة وجودية للإنسانية نفسها، ومعركة أممية لا تتجزأ من أي نضال شعبي حقيقي.

في النهاية، يمكن القول إن الثورة الحقيقية لا تتحقق إلا إذا تم إدماج البيئة في صميم كل مشروع تحرري. فالبيئة ليست فقط قضية للوعي أو للتربية، بل جبهة مركزية للمقاومة، ومختبر لإعادة البناء، ومحور نضال أممي مستمر، يربط بين العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، والسيادة الاقتصادية، والاستدامة البيئية. وبذلك، تصبح البيئة رمزاً للثورة نفسها، وإمكانية بناء عالم جديد، قائم على التضامن، العدالة، والحرية، حيث الإنسان والطبيعة جزء من نسج واحد لا ينفصل.

الخلاصة :

لقد أصبح واضحاً، بعد هذه المحاولة التحليلية، أن البيئة ليست مجرد ملف تقني أو قضية ثانوية يمكن تأجيلها في أجندة النضالات الاجتماعية والسياسية. بل هي المحور المركزي لكل الصراعات الطبقيّة، والعدالة الاجتماعية، والسيادة الوطنية، والحرية الإنسانية. فالبيئة تكشف بالقدر نفسه من الوضوح من يستفيد ومن يستنزف، ومن يحمي مصالح الشعوب ومن يحمي مصالح الشركات متعددة الجنسيات والدولة النيوليبرالية. أي محاولة لبناء مشروع تحرري دون إدماج البيئة في جوهره هي مشروع ناقص، عاجز عن ضمان الحرية والعدالة الحقيقية. لقد أوضحنا أن الفعل الثوري البيئي يبدأ من استعادة



الشاعرة والمترجمة زهرة الحواشي لـ «الشعب»

الترجمة تفتح الأقفاس اللغوية الضيقة

* حاورها: أبو جريب

وما تفاعل القراء والمتابعين وكل من استمع لقصائدي ومهامهم وتجاوبهم مع ما أنشد وإقبالهم على كتيبي إلا دليل قاطع على أن تونس واحدة من شمالها إلى جنوبها لا تتجزأ رغم اختلاف البيئات واللهجات والعوامل الطبيعية وفي مدونتي الشعرية حضور لأغلب اللهجات ومختلف المفردات شمالا وجنوبا لأن مشاغل وحيرة ومعاناة المواطن التونسي هي نفسها بل لعلها تتعدى حدود الوطن إلى كامل أرجاء المغرب العربي لما يجمعنا من روابط اجتماعية واقتصادية وتاريخية عريقة.

* **يقال إن الكتابة وخاصة الشعر مهمة شاقّة بمجرد أنها نشاط ذهني متميز لفئة من الأشخاص. ما هي حدود وظيفة الشعر وملازمها في هذا الواقع المعولم في مواجهة طغيان ثقافة الاستهلاك الرقمي؟**

- الشعر ليس مهمة. الشعر إحساس فياض لا يستطيع أحد أن يكلفنا بالقيام به أو يوكل إلينا مهمة كتابته أو يدرّسنا أبجدياته إنما هو ينبعث من ضمائرنا دون استئذان كلما صرخت في دواخلنا الحاجة إلى التعبير والبوح واحتدمت المعاني وتأجج لهيبها بحثا عن الحروف والكلمات. ولقد قلت في هذا المعنى: «ما كل من نظم القوافي شاعر... الشعر روح واختلاج مشاعر

جنين إذا حان التجلي تمرّد... بوحا ودعما واختراق مشاعر فيا شاعرا أشهر حروفك للوغى... أو فاستقل ما بالجمود نفاخر» صحيح أن الشعر اليوم يواجه طغيان العولمة والاستهلاك وزد على ذلك غول الذكاء الاصطناعي لكن لا أظن الشعر الجيد الرفيع المتشعب بروح الشاعر الصادق الملامس لوشائج المتلقي إلا خالدا منتصرا.

* **أشعر أي أحصد تجربة عمر كامل حولتها الى قصائد**

* **يقول أدونيس الشعر إعادة كتابة العالم خارج الأنساق. ما علاقة النقد بالنص؟ وهل هي علاقة تخالف أو تتفاعل وهل وجدت مدوّنتك الشعرية التفاعل من النقاد وخاصة الأكاديميين؟**

- المشهد الشعري اليوم يفتقر إلى مجالس نقدية حاسمة تفرز فرزا صحيحا وشجاعا لهذه الشلالات الشعرية التي نراها تتوافد على الساحة الثقافية وفي ذلك نفع للشاعر والمتلقي على حدّ سواء إذ يرتفع المؤلّف بمستوى نصّه نحو الأفضل ويرقى المتلقي أو القارئ بذائقته. وللأسف نرى اليوم أن التقدّ رهينة التقدّ (نقود) وهكذا اختلطت المقامات ولا شك في أن هذا السبب أثر على إقبال القارئ وجعله ينفر من الاهتمام بالشعر وينأى عن الشعراء.

* **هل تحسبن أنك من الشاعرات المظلومات**

زهرة الحواشي شاعرة وكاتبة تونسية متخصصة في علم البيولوجيا. أصيلة ربوع الدهماني من ولاية الكاف. تكتب الشعر باللغة العربية الفصحى والتونسية الفصيحة وكذلك باللغة الفرنسية. تترجم الشعر من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية ومن اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية. وتكتب الرواية والأمثلة والقصة القصيرة باللغتين العربية والفرنسية.

صدر لها في جانفي 2019: ثلاث مجموعات شعرية في نفس الوقت تحمل كل واحدة منها ثلاثة أجزاء: جزء بالعربية، جزء بالتونسية المحكية وجزء بالفرنسية تحت نفس الغلاف وهي: رأسي في قفص الاتهام/ محكية تونسية /Confidence/ حديث الروح/ محكية تونسية/ Etat desprit / حرف ودعمة/ محكية تونسية/ Nostalgie.

وفي فيفري 2021: مجموعة شعرية كذلك بثلاثة أجزاء عربية وفرنسية ومحيّة تونسية تحمل عنوان: ببشليمات وما من بيدبا/ محكية تونسية/ Dia-mant

- كتاب ترجمة المجموعة الشعرية للحمّة الحية للشاعر التونسي صالح القرمادي حيث ترجمت الجزء العربي إلى اللغة الفرنسية والجزء الفرنسي إلى اللغة العربية.

- صدر لها في 2023 رواية بعنوان: ابن العاقر ومجموعة أمثولات بعنوان Mes fables préférées ومجموعة أمثولات بالعربية بعنوان من بديع القصّ ومجموعة قصصية بعنوان كُتاب أبي. وينشر لها قريبا: ترجمة ديوان أشعار نقشتها الرّيح على أبواب تونس السبعة للشاعر الشهيد شكري بلعيد، من العربية إلى الفرنسية

وكتاب شعري جديد بثلاث لغات: عربية فصحي - فرنسية- أنكليزية إضافة إلى الدارجة المحكية. ورواية ثانية بعنوان مينة.

حول تجربتها الإبداعية وعن علاقة المبدع بالشأن العام ومواضيع أخرى كان هذا الحوار...

* **أستاذة زهرة جريدة الشعب ترحب بك...**

- شكرا لكم على هذه الاستضافة.

* **لماذا لم تبرز زهرة الحواشي شاعرة إلا في السنوات الأخيرة وما هي الأسباب؟**

- ضغوطات العمل والحياة اليومية والمسؤوليات العائلية ككل أم ورثة بيت حالت دون ظهوري.

* **مجموعاتك الشعرية التي نشرت. هل هي ناطقة باسم البيئة التي نشأت فيها الشاعرة زهرة الحواشي؟**

- أنا تونسية وأشعاري نابعة من روح تونس الحبيبة.

في الساحة الثقافية على مستوى الحضور والإعلام؟

- لا يعنيني الظهور كثيرا في هذا الخليط وهذه «الزرد» (اسمع وافزع) التي لا فائدة منها بل بالعكس أحيانا تضيق في خضمها معاني النصوص وتفقد قيمتها. ونحن نرى اليوم أن الحضور والدعوات أضحت معلومة الشروط بعيدا عن محتوى النصوص وقيمتها الإبداعية فهي في أغلبها مجاملات ومصالح *شيلني وأشيلك* إلا أن ما يحزّ في نفسي حقّا هي تلك البعثات الرعوانية لعدد من الشعراء ليمثلن تونس وهذه جريمة ليس فقط في حق الشعراء الأذاد وهم كثر بل في حق تونس حين يقع استنقص قيمتها الأدبية والإبداعية وتنكّس هيبتها بين الدول.

* **الشعر هو**

الحصن الأخير للغة الصافية

* **ما علاقتك بالجوائز الوطنية والعربية؟**

- لا علاقة لي بهذا الميدان وأظن أن أمور الجوائز هي ما كينة داخلية للمنظمين ليست في متناول الجميع.

* **لقد عرفت تونس في الثلاثينات والأربعينات نشاطا أدبيا كبيرا أفرز أسماء كبيرة على رأسها أبو القاسم الشابي وفي القصة علي الدوعاجي. كيف ترى الواقع الأدبي والثقافي الوطني راهنا؟**

- أعتقد أن الواقع الأدبي الحالي في تقهقر مثلما هو الحال في عدّة ميادين.

* **الشعر الشعبي التونسي كان سجلا حيا**

* **المتأمل في المشهد الإعلامي الثقافي**

الوطني، نراه كرواية متشعبة الشّخصيات والحبكات. يتمثل أبرزها في عدة ظواهر: التكتلات: إذ تتحول الساحة أحيانا إلى دوائر مغلقة، يصعب على الأصوات الجديدة أو المستقلة اختراقها. وأدلجة الثقافة: إذ يُختزل الفكر أحيانا في خدمة خطاب أو إيديولوجيا محددة، فتفقد الثقافة حياديتها وجوهرها الإنساني. هل من تعليق؟

- التكتلات هذا ما أشرت إليه وهو فعلا معوّق كبير في طريق المبدعين الحقيقيين

الدورة 14 لمعرض مدينة تونس للكتاب:

معرض يعيد الحياة إلى الشارع الحاضن للشعب المحب للحياة



التي حرصت وأحسب أنها نجحت لأول مرة في البرمجة الموازية للمعرض.

فقد هذه الدورة تميزت بانفتاحها على إبداع الجهات. فسليانة الاتحادات المجلة المناضلة حاضرة لهجة وطهارة. وولاية قبلي المرزوقي سؤال التاريخ.

الدورة الرابعة عشرة لمعرض مدينة تونس للكتاب شمعة من الشموع التي تبثها القصائد والروايات والقصص وما خفي من الأخبار. دورة تحملنا ونحملها إلى الجيل الجديد من الكتاب والفاعلين الثقافيين. اتحدوا لأجل تثوير العواطف وتثوير العقول والأفكار وتثوير العواطف.

لا نشكر السيد المندوب الجهوي للشؤون الثقافية لولاية تونس على دوره الفعال لإنجاز هذه الدورة النموذجية ومع ذلك دائما هنالك البعض من النقائص وعلى المشرفين على هذا الصرخ الثقافي المهتم العناية به فلا يمكن تحرير الإنسان دون تحرير العقل.

دورة انفتحت على فعل الطفولة ومع وزارة التربية. وكذلك مع التراث والروايات والكتب والمجلات ونحوها من مراسم الإبداع. وستكرم الدورة الرابعة عشرة لمعرض مدينة تونس للكتاب ولاية سليانة المبدعة في شخصية مغايرة اسمها مجلة الاتحاد الجامعة التي عبرت المدن للوصول إلى الوطن وولاية قبلي بزخمها الثري ثراء التاريخ.

هذه الدورة الرابعة عشرة لمعرض مدينة تونس للكتاب تحملنا إلى عوالم تتحرك في المشهد الثقافي الوطني. والسؤال المركزي متى تنحني الدولة للفعل الثقافي؟

هذا المعرض الذي كان دوما الشمعة المضيئة لجعل الكتاب بكل تفاصيله وعناوينه وفي هذه الدورة وصل إلى 135 ألف عنوانا بكل تفرعات الإبداع. وكذلك هناك تكريمات عديدة لأسماء فعلت فعل الحياة كتابة. وما ميز هذه الدورة هو انفتاح المعرض على التفاعل مع وزارة التربية من خلال الطرح الثقافي الموجه للمستقبل.

نعم هناك بعض الهنات والنقائص في هذه الدورة النموذجية وحسب الأستاذ المندوب الجهوي للشؤون الثقافية لولاية تونس السيد بشير التواتي أن الدورات القادمة ستكون مفتوحة على كل الأفكار دون إقصاء لأن حكاية معرض مدينة تونس للكتاب هو البحث الدائم المستمر عن فعل الحياة.

بإشراف المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية لولاية تونس بالتعاون مع المركز التونسي للكتاب واتحاد الناشرين التونسيين والمكتبة الجهوية بتونس وعدد من دور الثقافة بتونس العاصمة تنتظم الدورة الرابعة عشرة لمعرض مدينة تونس للكتاب انطلاقا من 18 ديسمبر إلى 30 جانفي 2025. هذا المعرض الذي كان دوما الشمعة المضيئة لجعل الكتاب على أعتاب الناس بكل مستوياتهم الاجتماعية بما يحمله من رسائل عبر عديد المسارات. الدورة الرابعة عشرة لمعرض مدينة تونس للكتاب لسنة 2026 ليس معرضا للبيع والشراء إنما هو حركة تفاعلية مع الكاتب والكتاب في حركة أفقية مع محامل الكتاب والمتفاعل مع الثقافة بعلاقة مع شموع تضيء الشارع دون ضجيج بل إن هذا الفعل الثقافي الوطني يجعلنا نؤكد أن التمثل الثقافي والفكري هو حركة تفاعلية مع الشعب توفقا إلى تثوير العقول وتجويد العواطف وتثوير الأفكار.

معرض مدينة تونس للكتاب في دورته الرابعة عشرة. رغم الصعوبات التي يعيشها الناشر التونسي على عديد المسارات نجد اليوم أناسا تجاوزوا الإدارات الصامتة ولم يستسلموا لواقع الثقافة المزري وطنيا.

هؤلاء هم في الحقيقة هم مناضلون تأبطوا بفعل الحياة من أجل تواصل معرض مدينة تونس للكتاب في مشهد يعتبر لا علاقة للدولة بالثقافة، إذ نلاحظ أن ميزانية وزارة الشؤون الثقافية التي لا تتجاوز 57,0. ومع ذلك نجد بعض الفاعلين الثقافيين مثل السيد حبيب العرقوبي ممثل دور النشر التونسية التي تعاني أغلبها من الخصاصة. ورغم ذلك أن ينجح معرض مدينة تونس للكتاب يعتبر من أكبر الإنجازات في واقع الحال الذي يعكس حال آلاف المواطنين اجتماعيا.

معرض مدينة تونس للكتاب في دورته الرابعة عشرة أطلعنا على برمجته أثناء الندوة الصحفية التي أشرف على تسييرها الإعلامي سفيان العرفاوي الذي مكن كل الصحفيين والحاضرين دون استثناء من إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول الدورة.

وعبر أغلب الحاضرين عن ارتسامات الرضا رغم النقائص. فهذه الدورة الخمسة التي تعاقب الكتاب في زمن العولمة تصارع لأجل نشر الكتاب في كل بيت وكل ركن. وهي تعتبر الفعل الوطني وليس سخاء من دور النشر بل هو البحث عن سلاية تقرأ.

الفعل الثقافي الذي يقوم به السيد حبيب العرقوبي من خلال التفاعل بين المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية لولاية تونس

لهموم الناس وأحلامهم، ومرآة عاكسة لتاريخهم. لقد كان الشعر دوما من رحم المعاناة وفي تواصل مع بيئته، وسيلة للتعبير عن قضايا المجتمع. هلا مازال الشعر الشعبي (باللغة العامية) يقوم بهذا الدور؟

- الشعر باللغة العامية هو محمل هموم الشعب وذاكرته ويوميته وتراثه وهو هويته التي لا يفصلها عنه فاصل مهما تقدم الزمن فهل يستطيع أحدنا أن يتنصل من جذوره.

وشعراء الدارجة في تونس يمثلون زخما كبيرا ومدونة ثرية جدا لكن للأسف لم تتل بعد مكائنها اللائقة في مدارج الدراسات الأكاديمية والعلمية كما تستحق وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التعت من الشعر هو الوحيد الذي بقي عصيا على الذكاء الاصطناعي.

* كيف تفسرين هيمنة الشعر التقليدي على اهتمامات أغلب الأقاليم ولجان الجوائز والحال أن الفضاء الإبداعي متجه نحو القصيدة الحديثة وقصيدة الأثر تحديدا؟

- هناك نوع من التعصب والانتصار للشعر التقليدي بوصفه الركيزة الأساسية التي على الشاعر أن يمر بها ويمتلك ناصيتها حتى يتمكن بعدها من التحكم في عنان القصيدة الحديثة وربما هذا ناتج عن سوء التحكم الذي يظهر على الساحة في قصيدة النثر بالأخص.

* أي مستقبل لواقع الثقافة والإبداع عموما في سياق الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيمية التي تشهدها تونس وبمیزانية 0.57 % من ميزانية الدولة؟

- الجواب واضح في طبقات السؤال.

* هلا نجدك قريبا تزجج إلى كتابة الرواية؟

- بعد الشعر اتجهت إلى السرد منذ تقريبا أربع سنوات وفي رصيدي روايتان الأولى بعنوان ابن العاقر والثانية بعنوان مينة ومجموعة قصصية بعنوان كُتاب أبي. عالم السرد بديع حقا وأغواره رهيبة ومرعبة أحيانا. ويكفي أن يجد السارد نفسه أحيانا تحت حكم أحد أبطال روايته الذي ابتدعه بنفسه وما يسببه له ذلك من قلق وحيرة.

* أين فلسطين في مدونة الشاعرة زهرة الحواشي؟

- فلسطين في تلافيف القلب. لو أنني أستطيع أن أحررها لفديتها بحياتي. فلسطين لا حاجة لها بالشعر فلها شعراؤها وهم بالملئات وهذا الماراطون الذي نراه اليوم باسم فلسطين لا يجدي نفعا بل أصبح مهزلة (اركب لا تمك).

* كيف ترى مدونة الشهيد شكري بلعيد شاعرا وأنت الناقدة والمحققة والمترجمة؟

- شكري بلعيد شاعر من فطاحل الشعر في تونس ولعلّه من أفضلهم أو حتى أفضلهم على الإطلاق ومدونته الباذخة تنم عن قدرته الإبداعية الخارقة وثقافته الموسوعية ووطنيته التي لا تعرف الحدود ولهذا السبب تناولت ديوانه «أشعار نقشتها الريح على أبواب تونس السبعة» بالترجمة وقد أفنيت فيه سنتين وسبعة شهور بتمامها وكما لها حتى أنهيت في السنة الفارطة. وما حدث لي من مفاجأة غير سارة أنني منعت من نشره من قبل عائلته بعد أن استشرت أحدهم وحصلت على الموافقة. وهذا أمر يبقى محل تساؤل واستفهام. ثم نشرت بعد ذلك منشورا أبلغت فيه أنني أتنازل لهم عن كل حقوقي المهم أن ينشر الكتاب حتى نتيح المجال لقصائد شهيدنا العزيز أن تنتشر وترجم إلى لغات متعدّدة.

وهذا نصّ المنشور:

وفاء للشهيد الرمز شكري بلعيد وتخليدا لذكراه وتقديرا لتضحياته ومختلف إسهاماته النضالية والفكرية والإبداعية فقد تشرفت أنا زهرة الحواشي بترجمة كامل قصائد ديوانه «أشعار نقشتها الريح على أبواب تونس السبعة» وذلك إيمانا مني بقيم شكري بلعيد الأدبية والشعرية وهي تعتبر إضافة نوعية لمسار الشعر التونسي خاصة ومدونة الشعر العربي والعالمي عامة على هذا الأساس ومساهمة مني في التعريف بهذا المنجز الإبداعي للشهيد الزم وحرضا على أن يصل إلى أوسع نطاق من الانتشار -عربيا وعالميا- وتحريره من قيد اللغة الواحدة فأبني أنا زهرة الحواشي أعلن رسميا ودون قيد أو شرط عن تنازلي التام عن حقوقي المادية عند نشر ترجمة هذه المدونة لفائدة ورثة الشهيد شكري بلعيد وأدعوهم إلى الحرص والإسراع بنشر هذه الترجمة مع المحافظة على ذكر إسمي على غلاف الكتاب. مع العلم أن النسخة الصفر جاهزة للسحب والنشر والتوزيع.

دعم إنتاج السينما التونسية الشحيح

* حسني عبد الرحيم

شركات الإنتاج السينمائي الخاصة تبلغ الآن 800 شركة تتنافس في ما بينها لدى إدارة الفنون السمعية والبصرية لتحصل على دعم لمشاريع إنتاج أفلام والميزانية الكاملة للدعم تبلغ خمسة ملايين دينار تونسي وبطبيعة الحال هذا المبلغ لا يكفي لإنتاج فيلم روائي واحد ولهذا يتوجه المنتجون إلى جهات أخرى للدعم منها المنظمات الثقافية الفرنكفونية وغيرها مع غياب كامل لمؤسسات الأعمال في هذا المجال.

معظم الأفلام المنتجة في تونس لا تحقق ربحا من خلال شبك التذاكر والإشهار لأسباب متنوعة من بينها عدد السكان المحدود وإغلاق أغلبية دور العرض بسبب محدودية السوق العربي والدولي الذي لا توجد فيه أفلام تونسية إلا في المهرجانات والتي تقدم جوائز رمزية. بينما المحطات التلفزيونية التونسية تبث المسلسلات التركية التي حازت في السنوات الأخيرة على السبق في المنافسة بعد تراجع المسلسلات المصرية والسورية فلا مجال لعرض الأفلام التونسية عبر تلك المحطات وخاصة أن أغلبها ناطقة بالدارجة التونسية. والأفلام تبقى معروضة خلال أسبوعين على الأكثر وبقية العام تغلق دور العرض أو تؤجر لبرامج التكوين المسرحي والتي صارت الطريقة الجديدة لزيادة دخل عديد الفنانين الذي يعانون من شروط اقتصادية صعبة وخاصة من المحترفين الذين ليس لديهم وظائف قارة تسمح بالعيش الكريم.

خلال أيام قرطاج السينمائية قامت مجموعة من المخرجين التونسيين المستقلين (حبيب المستيري - سلمى بكر - ابراهيم لطيف وآخرين)



أنه يوفر فرص تشغيل لمئات من المبدعين والتقنيين ويحافظ على الثروة المتمثلة في دور العرض في العاصمة والتي تشكل متحفا حيا لذكريات وعلاقات وأحداث ثقافية واجتماعية مهمة وخصوصا في «الكوليزيه» و«الريو» والقاعات المغلقة في الضاحية الشمالية. السينما هدف ثقافي استراتيجي للقوة الناعمة في كل المجتمعات. ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

بتوزيع بيان على السينمائيين والجمهور يوضح للجميع هذا المأزق الذي يعوق تنفيذ عديد المشاريع السينمائية المكتملة والباقية في الأدرج والتي لن تتحقق إلا بتوفير تمويل كافٍ من الأجهزة الثقافية بينما حتى التمويل الشحيح الحالي يذهب إلى أطراف محددة. بينما المنجز الثقافي السينمائي الوطني الذي تراكم خلال أكثر من نصف قرن مهَّد بالضياع. دعم السينما ليس رفاهية وإنما تنمية ثقافية- اجتماعية بالإضافة إلى

قراءة نقدية في الكتاب الشعري «باب الذي لا يُرى» للشاعر سعييف علي

يكتب من أجل حرف يناسب فخامة البقاء وحيدا

التقيت بالكاتب سعييف علي فوق رصيف راحة المقهى بأب القري، كنا تواعدنا لتبادل أفكارنا حول ما يثير محبرة أعلامنا من وشائج القلق ويثير رياح هذا العصر المتقلب بإرهاصاته زارني قرب بيتي الهادي مُدججا بآخر إصداراته: «باب الذي لا يُرى» والحائز على جائزة مصطفى خريف للإبداع الأدبي في معرض الكتاب الدولي بتونس، فأتلج صدري وشاركتني بهاء عزلتي بأحاديث رحلاته المدهشة إلى اليونان فبادلته نبضات الطريق الباقية عربون ما جادت به بنات قصائدي لتختلط القهوة بسكر مزاجنا ودهشة تداعياتنا التي راوحت الزمان بتفحص ذاكرتنا وما حوت ثم التطفل على سحر وجهال الأمكنة وما جاورها.

مازال يسترق السمع وينصت جيدا للشعراء

يطربني ويشدني التحادث مع سعييف علي لأنه يشبهني في عديد المواقع وتقاطع عند مفترق الفكرة ليثير إعجابي بحديثه حين يروي بداية التجربة في الكتابة قائلا: «حين كنت في الجامعة كنت أسترق السمع وأنصت للشعراء في الكلية وفي المركز الجامعي الحسين بوزيان أقصد أنني كنت جمهورا. حين كنت أدرس الشعر في المدرجات وفي الدروس كنت أفضل في التركيز ما إن يشدني بيت أو نص شعري وأذكر أنني أحببت خليل حاوي كنت كثيرا من المنمنمات والقصائد المُقفاة لكنني لم أكن قادرا على المواصلة فيها وحتى هذه اللحظة ما زلت لا أحب القافية وأعني القافية لا الوزن... انفتحت في قراءتي على جميع التجارب الشعرية المتاحة وطالما توجست من الأسماء الراقصة وشعرت أن بعض الشعراء سخرة وطالما أحسست بمقاومة أن تكتب نصا باهرا. تسألني: هل قرأت الجميع؟ أجيبك بنعم طبعاً وبمحبّة وعمق.

وهل يمكن أن تذكر أمثلة؟ لا، طبعاً... لقد قرأت للجميع وأعرف تجاربهم، هذا هروب من السؤال؟ لا، طبعاً... يمكن أن نتحدث عن أي تجربة حول قهوة مثلا وسأناسب في الحديث عن ملامحها وقوتها. وأنا أومن أن الشاعر إذا وصل إلى مرتبة التجربة أصبح مهتما مازلت أسترق السمع وأنصت جيدا وهذا لا يعينني في شيء وسأواصل محبة الشعر والاستماع للشعراء فقد وقع عندي أننا انتقلنا إلى شعر الأصوات المتعددة». هكذا وتلك التيمات أبهرني الكاتب سعييف علي وشدني إليه، الأمر الذي رغبني كثيرا لأرى ما لا يُرى خلف هذا الباب لأفك طلاسمه بجرعة نقدية كافية.



نصر الغلاف: ضياء المعنى وفداحته

نص الغلاف لكتابه الشعري في إهابه الجديد وقد أخذ كل مقطع مكانه مستقلا في صفحة محاولا أن يضيء معناه وربما فداحته. حين تقرأ: «باب بكلمات فادحة» فيقول الشاعر ساخرا من نفسه ثم يرمي الكلام على عينها بهت ويقول «رَبِّمَا: رَبِّمَا تأتي الطيور هذا اليوم بشكل جديد/ لكنّه لا ينجح أبدا في صيدها/ أنا لا أقول باب بكلمات فادحة/ ولا أسخر أبدا من فشل الوجه/ في تمارين المرايا/ فأنا أقول في تودة.. لكل قطار صافرة ودخان/ وفحم الحجر/ لا باب إذًا/ لكن كلام كثير عن حياة ثانية».

لا يكثرث الشاعر بما يحدث في

حدائق الآخرين على غير عادة المحاربين

من أعالي مناخات قصائد الديوان أعترف مع سبق الإصرار والترصد أن سعييف علي كائن استثنائي لا يشبه باقي نُدمانه في المشهد الشعري ليفتتح له باقتدار مكانه منفردا بهوسه الأدبي الذي يرتحل بقلوبنا الواجلة وشدها للإبحار فوق رمال قصائده المتحركة لذا كان لزاما أن تتركب رياحها وتلزم التمسك بناصية

اللغة ورفع درجة التأهب حتى تتوصل إلى إدراك المعنى وفك رموز وفضول تلك الأبواب بدءا من سيرة الذئب ومرورا بباب مدينة الأخطاء ثم باب الضيق والسقوط ووصولاً إلى باب الذي يمشي في قدم الكهولة. راکضا مع الكاتب في حجرة ذاكرته المنسية، هكذا وتلك المواصفات كان سعييف علي دقيقا حد النخاع في إتيانه على التفاصيل المهملة لا يدعي الحكمة فقط بل أبلغ من ذلك الشاعر الواصف يمسك بدقة مذهلة أو البحث عن الحرف الزائد في كلمة الاشتياق... تلك دلالات ترتقي به إلى مصاف شعراء قصيدة النثر المختلفين الذين لهم صوتهم المخصوص وترشحه بأن يرتقي إلى رتبة ربان خبير بأسرار البحار بفضل جهده البالغ حتى يعيد السفن التي علقت في أصابع أخطبوط أسود. فالشاعر يمثل هذه الكتابة يتلاعب بالأبجدية ويكوم بياض الورق حبر الإجابة عن نصف السؤال ويترك النصف الباقي بين سندان الإمتاع ومطرقة السفر دون بوصلة.

الشمس خضراء هذا اليوم

يردد الشاعر سعييف علي عند عتبة باب «لون بلا قلب»: أنا رجل هاديئ-كما قلت عن نفسي في ثثرة عابرة/ لست رشيقا/ لكنني أغضب حين يذكرني صديقي/ أن بطني البارز لم يعد لائقا/ رغم اجتهادي في إخفائه بوضع قبعة حمراء على رأسي/ رحلة ذهاب/ ليس في نية الحيرة أن تغادرني/ رحلة إياب/ ليس في نيتي أن أغادر الحيرة/ رحلة ذهاب وإياب/ الشمس خضراء هذا اليوم...»

سيرة ذاتية للكاتب سعييف علي الظريف:

كاتب وشاعر تونسي. صدر له: «نصف بيمول من مقام الرست» (شعر) و«محاولة للبقاء خارج ساعة يدوية» (قصص قصيرة جدا) و«تمطر الآن في يدي» (شعر) و«المرايا لا ترى النور» (شعر/ صدرت في مصر) و«طينيات» (شعر) و«باب الذي لا يُرى» (شعر) ويصدر له قريبا: «الفشل في كسر حبة اللوز» (قصص قصيرة) و«بعد المغيب بخطوة واحدة» (رواية) و«حيرة القوالب» (شعر) و«طبقة أوزون وسحابة تائهة» (شعر) و«مرويات الساهي» (أدب اليافعين) و«نواقيس الهادي» (نوفيلاً) و«ضواحي سلة الخيزران» (مقاسات آراء).

* جلال باباي

قبل مواجهة اوغندا في كان المغرب

الترجي الرياضي المدير الرياضي المنصوري يريد حسم ملفي اوغولو والموحي



مازال المدير الرياضي المنصوري لم يجد حلا او ارضية اتفاق مع وكيل اعمال اللاعب النجيري اونتشي اغبولو الذي ما زال لم يبد موقفا نهائيا من التجديد او المغادرة و لو ان المغادرة اقرب اليه من مزيد البقاء في الترجي بحكم ان العقد الجديد تضمن امتيازات مالية كبيرة لم يتحصل عليها سوى الجزائري يوسف البلايلي و لان الترجي يحتاج الى الهدوء و الاستقرار بحكم ان التزاماته القارية تفرض عليه ضمان زادا بشريا محترما فان شهر ديسمبر سيكون حاسما

في فتح ملف اغبولو لاتخاذ القرار النهائي وهذا بتوصية من ادارة الفريق من جهة اخرى انظم يوسف المساكني الى مجموعة الفريق و اصبح جاهزا في انتظار تاهيله القانوني و المتأكد ان ماهر الكنزاري يحتاج الى المساكني في البناء الهجومي اساسا كما ينتظر اتخاذ موقف من عودة غيث الوهابي الذي انتهى فترة الاعارة مع نادي دينامو باتومي الجورجي كما انه ثمة حديث على اتخاذ قرار في شأن اللاعب محمد الموحي الذي اشترط الحصول على كامل مستحقاته المالية و هي في حدود 850 الف دينار والهيئة بصدد الحديث مع وكيله لاجاد حل يرضي جميع الاطراف

محمد يوسف

ايمن الحرزي قريب من الذهاب الى النادي الافريقي

اصبح اللاعب ايمن الحرزي قريبا من التعاقد مع النادي الإفريقي بما أن اللاعب سيكون حرا في جوان 2026 على كل الاتجاه بسير في الإتحاد المنستيري لفتح باب التفاوض على الخروج و هذا يعني ان النادي الإفريقي بدأ في مفاوضة أيمن الحرزي حول بنود ومدة العقد وما سيتمنح للاتحاد المنستيري مقابل حصوله على رخصة الخروج

النادي الصفاقسي

تربص جديد في سوسة و تمديد لحبشية

يدخل النادي الصفاقسي بداية من يوم 20 ديسمبر الى حدود 27 منه في تربص تحضيره بسوسة و ياتي هذا التربص بعد نجاح التربص الاول في جربة و الذي تم التركيز فيه على الجانب البدني هذا و ينتظر ان يتم التمديد في عقد يوسف حبشية الى حدود سنة 2029 كما علينا التذكير ان يوسف بشة رفع قضية الى لجنة النزاعات مطالبا بالحصول على المستحقات المالية لمدة 7 اشهر اما في الجانب الاحتفالي فان تشييد الملعب القديم الجديد بمركب النادي الصفاقسي بعد خضوعه لاعادة تاهيل ارضيته مع توفير الانارة سيشهد اجراء مباراة ودية يوم 21 ديسمبر بين قدامى النادي الصفاقسي والنادي الافريقي

اقالة مدرب منزل بورقيبة امير الطريقي من مهامه

قررت الهيئة المديرية الجديدة للملعب الافريقي بمنزل بورقيبة اقالة مدرب الفريق امير الطريقي من مهامه و ذلك بسبب النتائج السلبية التي حققها الفريق معه خلال فترة اشرافه على تدريب الفريق الذي لم يحقق منذ بداية الموسم ما كان ينتظره الاحباء رغم ان الطريقي كان حقق مع ملعب منزل بورقيبة نتائج اهلته للصعود للرابطة الثانية

عمار السويح يبدأ مع الملعب التونسي السبت القادم



اتفقت هيئة الملعب التونسي مع المدرب عمار السويح ليتولى مهمة تدريب الفريق خلفا للسعد الدريدي الذي ذهب الى شباب قسنطينة الجزائري وسيشرف السويح على تمارين الملعب التونسي بداية من السبت القادم بعد مشاهدة مباراة النجم الساحلي و الملعب التونسي يوم الجمعة في ملعب سوسة

المنتخب التونسي يختبر امكانياته في مباراة ودية امام بوتسوانا



يدخل المنتخب التونسي بطولة كأس إفريقيا للأمم منتشيا بحجز بطاقة العبور إلى نهائيات كأس العالم 2026 عن جدارة. ويطمح إلى استعادة اللقب القاري وتكرار الإنجاز، الذي حققه على أرضه سنة 2004.

وتبدو الطريق معبدة أمام "نور قرطاج"، الذين يملكون خبرة وتقاليدها وتراث كروي في المنافسة القارية، من أجل الوصول إلى دور ال16، في حال عدم حدوث أية مفاجآت كبيرة.

و في انتظار مقابلة الافتتاح في كان المغرب امام منتخب اوغندا يلعب اليوم الخميس 18 ديسمبر منتخب تونس مباراة ودية تحضيرية في مقر الإقامة لتربصه الاخير في طبرقة امام منتخب بوتسوانا لاختبار امكانياته و اختيار

تشكيلته الاساسية بعد التحاق اللاعبين المحترفين الذين وجه لهم المدرب الوطني سامي الطرابلسي ليتواجدوا في كان المغرب أما فيما يخص المنتخب الأوغندي، فان أفضل إنجاز له في كأس إفريقيا للأمم بلوغه نهائي نسخة 1978 ضد غانا (خسر 0-2)، فقد شارك في النهائيات ثماني مرات. وقال مدرب منتخب "طيور الكركي" اي منتخب اوغندا البلجيكي بول بوت، إن النجاح في دور المجموعات سيضمن التأهل إلى الدور التالي وأضاف المدرب البلجيكي: "يجب أن يعكس أداء منتخبنا كرة القدم الحديثة، التي تعتمد على التوازن الاستمرارية والالتزام التام في جميع المراحل"، مؤكدا "إذا نجحنا في كسب احترام المنتخبات الكبيرة في إفريقيا وضمان التأهل إلى الأدوار الإقصائية، فسيكون ذلك إنجازا رائعا".

رمزي الجباري

اليوم الخميس :

مكتب رابطة كرة اليد ينظر في اثاره الافريقي ضد الترجي

تقدم النادي الافريقي رسميا باحتراز ضد الترجي الرياضي التونسي بعد الدربي بسبب وجود اللاعب اسامة البوغايمي على الميدان وهو المعاقب بمقابلتين بعد مثوله امام لجنة التاديب في اعقاب الاشارة اليه بعد مباراة الترجي و اتحاد قصور الساف و السؤال الاهم اين ذهب اهل الترجي ليسمحوا بتواجد اسامة البوغايمي على ارضية الميدان و الحال ان القانون واضح في مثل هذه المسائل فهل هو سهو ام عدم مبالاة ام ماذا فان كانت فرحة فهو مبالغ فيها و ان كان عدم معرفة فالترجي مدرسة في قراءة القوانين و الامام بها و تطبيقها و لان الذي حصل يبقى فوق طاقة التحمل فقط من يتحمل مسؤولية الاخطاء الادارية لانها اي الاخطاء الادارية جزء من طريقة العمل في ناد كبير اسمه الترجي الرياضي هذا و علمت الشعب ان مكتب رابطة كرة اليد سينظر اليوم الخميس في حيثيات الاثارة التي تقدم بها الافريقي

محمد يوسف

البطولة العربية للاندية للكرة الطائرة في تونس

لانجاح عرس الكرة الطائرة العربية على الاراضي التونسية وبالتالي الاستعدادات تجري على قدم وساق لتوفير جميع الظروف المريحة والملائمة لضيوف تونس مع اولى بدايات الاسبوع الاول من العام الجديد 2026 يجعله مباركا على جميع التونسيين والعرب ومتمنيا ان يبتسم الحظ في نهاية العرس للاندية التونسية والصعود فوق منصات التتويج

التيجاني السلطاني

ونادي قطر القطري ونادي غاز الشمال العراقي ونادي الشرطة القطري ونادي القوات الفلسطينية ونادي امال البليدة الجزائري وللتذكير فان البطولة العربية السابقة والتي دارت رحاها بالاردن شهدت مشاركة 6 دول فقط وبالتالي عرفت عزوفا عن المشاركة من عدة دول لاسباب غير واضحة ومعلومة للراي العام الرياضي العربي

واكد عبد المجيد جراد رئيس الجامعة التونسية للكرة الطائرة ان تونس جاهزة

قال المدير الفني للجامعة التونسية للكرة الطائرة بسام الفوراني ان الاستعدادات انطلقت بنسق سريع لاستضافة تونس لفعاليات البطولة العربية للاندية للكرة الطائرة للرجال في الفترة الممتدة من 6 الى 18 جانفي 2026 وذلك بمشاركة 13 فريقا يمثلون 8 دول فقط وهم على التوالي: الترجي الرياضي التونسي والنجم الساحلي والاتحاد الليبي والسويحلي الليبي ونادي المحرق البحريني ونادي السيب العماني ونادي مجيب العماني

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي :

من إعادة تنظيم الهيمنة إلى مواجهة الشعوب

طارق الشيباني

ثامناً: من صراع الإمبرياليات إلى مواجهة الشعوب

تكشف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2025 انتقالاً نوعياً في فهم الصراع الدولي وطبيعته. فبدل تقديم العالم كساحة مواجهة بين منظومات متعارضة جذرياً، تُعيد الوثيقة صياغة النزاعات الكبرى باعتبارها اختلافات داخل نظام عالمي واحد، تُدار فيه التوترات لا لتقويض بنيته، بل للحفاظ عليها ومنع أي انزلاق نحو تغيير تاريخي شامل.

روسيا والصين، في هذا الإطار، لا تُقدَّمان كبديل حضاري أو اقتصادي للنظام الرأسمالي العالمي، بل كفعلين "مُربكين" داخله، يُراد ضبط سلوكهما وتحديد هوامش حركتهما، لا إسقاطهما أو استبدالهما. فالتناقض لا يُطرح بوصفه تناقض أنظمة، بل تناقض مواقع داخل منظومة واحدة تقوم على أولوية السوق، ومركزية القوة العسكرية، ووقدية التفوق التكنولوجي.

حرب أوكرانيا مثال دالٌّ على هذا المنطق: فهي ليست حرباً بين مشروعين عالميين متناقضين، بل آلية لإعادة توزيع النفوذ، واستنزاف الأطراف، وإعادة ضبط التوازنات، دون المساس بالقواعد العميقة للنظام الدولي. وكذلك الأمر في التوتر مع الصين، الذي يُدار كسقف تنافس على الريادة داخل نفس منطق التراكم، لا كصراع حول طبيعة النظام ذاته.

بهذا المعنى، يتراجع التناقض بين الإمبرياليات حين يتعلّق الأمر بضبط الشعوب ومنع انفلاتها التاريخي. فحين تتحوّل الأزمات الاجتماعية، والاحتجاجات، وحركات التحرر، إلى خطر بنوي يهدد الاستقرار العالمي، تلتقي القوى الكبرى - رغم تناقضاتها الظاهرة - على هدف واحد: **إدارة الهيمنة ضد الجماهير الشعبية**.

هنا يتجلى التحول الجوهرية: الصراعات الدولية المعاصرة ليست بالضرورة تعبيراً عن صراع إمبرياليات ضد بعضها، بقدر ما هي أدوات لتنظيم السيطرة، وتأجيل الانفجار الاجتماعي، ومنع تشكل بدائل راديكالية من الأسفل. وهو ما ينسجم مع الخلاصة التي طالما جرى تهميشها: أن النزاعات الكبرى كثيراً ما تُستخدم لإدارة النظام العالمي في مواجهة الشعوب، لا لتحريرها.

أمن بلا عدالة؟

تكشف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2025 عن عالم يُدار بمنطق الخوف، ويُضبط عبر القوة، ويُعاد إنتاجه من خلال الأزمات. الأمن، كما يُصاغ في هذه الوثيقة، لا ينفصل عن منطق الهيمنة، ولا يُفكر فيه بوصفه حقاً جماعياً، بل كشرط لاستمرارية نظام اقتصادي وسياسي مأزوم.

غير أن الأمن المفصول عن العدالة لا يمكن أن يكون مستداماً. فكل محاولة لتحويل الاستقرار إلى غاية في حدّ ذاته، تُراكم في العمق شروط هشاشته. وكل نظام يُدير الأزمات بدل حلّها، يؤجّل الانفجار ولا يمنع.

السؤال الجوهرية لم يعد: كيف تحمي القوى الكبرى أمنها؟

بل: **أي عالم تُنتجه هذه الاستراتيجيات؟ ولصالح من يُدار؟**

بين نظام عالمي يُحسن امتصاص الصدمات، وشعوب تُدفع باستمرار إلى هامش التاريخ، يبقى المستقبل مفتوحاً على احتمالات متناقضة: إمّا إعادة إنتاج الهيمنة بأشكال أكثر نعومة، أو انبثاق مسارات تحرر جديدة تُعيد طرح سؤال العدالة والكرامة من موقع الشعوب، لا من موقع القوة.



في هذا السياق، تتحول القوة العسكرية إلى أداة تنظيم للعالم، لا لتحريره من العنف. فالسلام الذي يُروّج له هو سلام الأسواق وسلاسل التوريد والتحالفات، لا سلام الشعوب. وهنا يكمن جوهر المفارقة: كلما رُفِع شعار السلام عبر القوة، كلما طال أمد الصراع، وتحوّل إلى بنية دائمة تُعاد إنتاجها باستمرار.

سادساً: النفوذ - الهيمنة بأدوات ناعمة وصلبة

لم تعد الهيمنة الإمبريالية تُمارَس أساساً عبر الاحتلال المباشر، بل عبر شبكة معقدة من الأدوات الاقتصادية، والتكنولوجية، والمالية، والثقافية. فالنفوذ الأمريكي اليوم يتجلى في التحكم بالمعايير، وبقواعد التجارة، وبالتكنولوجيا، وبأنظمة العقوبات التي تُعيد رسم خرائط القوة دون الحاجة إلى الجيوش.

هذا الشكل من الهيمنة أكثر فاعلية وأقل كلفة، لأنه يُنتج التبعية من داخل الدول نفسها. فالنخب المحلية تُدمج في المنظومة، والاقتضادات تُربط بالسوق العالمية بشروط غير متكافئة، فيما تُقدّم هذه العلاقات على أنها شراكات. النفوذ هنا لا يُفرض بالقوة العارية فقط، بل عبر الإقناع، والاعتماد المتبادل غير المتكافئ، وإعادة تشكيل الحاجات.

ومع ذلك، تبقى القوة الصلبة حاضرة في الخلفية، كضمان أخير. فحين تفشل الأدوات الناعمة، أو حين تهدد حركة شعبية ما قواعد اللعجة، تعود العقوبات، والضغط، والتدخل، لتذكير الجميع بحدود المسموح والممنوع. هكذا يتكامل الناعم والصلب في منظومة واحدة هدفها الحفاظ على الهيمنة بأقل قدر من الاضطراب.

سابعاً: نظام دولي «مرن» - لا عادل

تتحدث الاستراتيجية عن بناء نظام دولي أكثر «مرنة» وقدرة على امتصاص الصدمات. غير أن هذه المرونة لا تعني العدالة، بل تعني قابلية النظام للاستمرار رغم الأزمات. فالمرن هنا هو النظام الذي يتحمّل التناقضات دون أن ينكسر، حتى وإن كانت كلفة ذلك تُلقى على عاتق الشعوب.

هذا النظام لا يسعى إلى تصحيح اختلالات القوة أو إنهاء اللامساواة، بل إلى إدارتها. فالدول الضعيفة مطالبة بالتكيف، لا بالمطالبة بحقوقها. والأزمات، بدل أن تكون لحظة مساءلة، تتحول إلى فرصة لإعادة ترتيب النفوذ، وفرض شروط جديدة باسم الاستقرار.

المرونة، في هذا السياق، ليست قيمة إنسانية، بل تقنية حكم. إنها القدرة على امتصاص الغضب، وتأجيل الانفجار، وتحويل المعاناة إلى وضع طبيعي. وهكذا، يُعاد إنتاج نظام دولي قادر على البقاء، لا لأنه عادل، بل لأنه يُجيد إدارة الظلم.

تنمية.

هنا يُعاد تعريف الاقتصاد كأداة للهيمنة: حماية السوق الداخلي، إعادة توطين الصناعات، والتحكم في التكنولوجيا، حتى وإن كان الثمن تحميل المجتمعات - داخلياً وخارجياً - كلفة التضخم والتكسيف والاختلالات البيئية.

رابعاً: الأمن الداخلي - حين يُعاد تعريف الخطر

في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025، لا يُقدّم الأمن الداخلي بوصفه سياسة اجتماعية لحماية المواطنين من الهشاشة، بل كمنظومة ضبط شاملة تستبق الاضطراب وتُحدّده قبل أن يتحوّل إلى فعل سياسي. فالخطر، كما يُعاد تعريفه ضمن الوثيقة، لا يأتي فقط من الخارج، بل يتسلل من الداخل: من الهجرة، ومن تصاعد الاحتجاجات، ومن التصدعات الاجتماعية التي تُهدد «الاستقرار».

بهذا المعنى، يتحوّل الأمن من وظيفة حماية إلى أداة تنظيم اجتماعي. فالأزمات الاقتصادية، وارتفاع كلفة المعيشة، واتساع الفوارق الطبقيّة، لا تُقرأ كنتائج خيارات سياسية واقتصادية، بل كعوامل فوضى محتملة تستوجب المراقبة والاحتواء. الأمن هنا لا يعالج أسباب الغضب الاجتماعي، بل يسعى إلى **إدارته** عبر التكنولوجيا، والتشريع، وتوسيع صلاحيات الدولة في المراقبة والتدخل. هذا التحوّل يعكس منطقاً أعمق: الدولة لا ترى في الاحتجاج تعبيراً سياسياً مشروعاً، بل خللاً وظيفياً في النظام. وهكذا، يُعاد تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع على قاعدة الاشتباه الدائم، حيث يصبح الاستقرار أولوية مطلقة، حتى وإن كان ذلك على حساب الحقوق والحريات. الأمن الداخلي، في هذه الصيغة، ليس ضماناً للعدالة، بل شرطاً لاستمرارية النظام الاقتصادي والسياسي القائم.

خامساً: السلام عبر القوة - إدارة النزاعات لا حلّها

تُعيد الاستراتيجية الأمريكية 2025 التأكيد على عقيدة قديمة في شكل جديد: **السلام لا يتحقق بالعدالة، بل بالردع**.

غير أن الردع هنا لم يعد يعني الحسم العسكري السريع، بل إدارة الصراعات ضمن سقف مضبوط يمنع الانفجار الشامل، ويُبقي التوتر قائماً بوصفه أداة سياسية. الحروب المعاصرة، وفق هذا المنطق، ليست لحظة استثنائية، بل حالة ممتدة. لا يُراد لها أن تُحسم جذرياً، لأن الحسم يفتح أسئلة كبرى حول النظام الدولي، والشريعة، والحقوق. لذلك، تُدار النزاعات بجرعات محسوبة من العنف، والعقوبات، والضغط الدبلوماسي، بما يضمن استمرار السيطرة دون تحمّل كلفة التغيير.

لا تُكتب استراتيجيات الأمن القومي بوصفها كتيبات تقنية لإدارة المخاطر، بل باعتبارها نصوصاً مؤسسية، تُعيد عبرها القوى الكبرى تعريف العالم، وترتيب أولوياتها، وتحديد ما تعتبره خطراً وما تعتبره ضرورة.

وفي «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادر في نوفمبر 2025»، لا يُقدّم الأمن باعتباره حماية للحياة أو صوتاً للحقوق، بل كإطار شامل لإدارة عالم مضطرب، واقتصاد مأزوم، ومجتمعات تتسع داخلها فجوة اللامساواة، ويتنامى فيها القلق من المستقبل. منذ الصفحات الأولى، تُعلن الوثيقة أن «الأمن الاقتصادي هو أمن قومي»، وأن حماية «الشعب وطريقة الحياة» تُمثّل الواجب الأول للدولة. نصّ الاستراتيجية يوضح ذلك بعبارة صريحة:

«We want the world's strongest, most dynamic, most innovative, and most advanced economy. The U.S. economy is the bedrock of the American way of life...» (National Security Strategy, November 2025).

غير أن القراءة المتأنية تكشف سرياً أن المقصود ليس الإنسان بوصفه ذاتاً اجتماعية، بل باعتباره عنصرًا داخل منظومة إنتاج واستهلاك واستقرار سياسي مطلوب. هنا، يبدأ التوتر بين الخطاب المعلن والوظيفة الفعلية للاستراتيجية.

أولاً: عالم يُدار بالأزمات لا بالحلول

تأتي هذه الاستراتيجية في لحظة دولية مرّبة، تتقاطع فيها أزمات اقتصادية، وجيوسياسية، ومناخية، واجتماعية. لم تعد العولمة الليبرالية التي سادت منذ تسعينات القرن الماضي قادرة على إنتاج الاستقرار الذي وعدت به، لا في الأطراف ولا في مراكزها التقليدية.

حرب أوكرانيا أعادت الحرب التقليدية إلى قلب أوروبا، وكشفت هشاشة نظام بُني على وهم السلام الدائم. التوتر مع الصين تجاوز التجارة ليغدو صراعاً على التكنولوجيا والمعايير والريادة المستقبلية. أما الشرق الأوسط، وفي قلبه القضية الفلسطينية، فيُدار بوصفه مجال توتر دائم، لا بحثاً عن تسوية عادلة، بل باعتباره فضاء لضبط التوازنات وحماية المصالح.

في هذا السياق، لم يعد الرهان على إنهاء الصراعات، بل على **إدارتها**، ومنع تحوّل الأزمات إلى لحظات قطعية تاريخية. وهنا تكسب الاستراتيجية الأمنية طابعها السياسي العميق.

ثانياً: بنية الاستراتيجية - من الاقتصاد إلى النظام الدولي

تقوم الوثيقة على بنية مترابطة تُحيل كل عنصر إلى الآخر: اقتصاد تنافسي، مجتمع مضبوط، قوة عسكرية رادعة، نفوذ ممتد، ونظام دولي «قابل للاستمرار».

إنها سرديّة واحدة تُعيد ترتيب العالم وفق منطق الاستمرارية لا التحوّل، وتضع القوة - بمختلف أشكالها - في قلب السياسة الدولية، باعتبارها الضامن الوحيد للاستقرار.

ثالثاً: الاقتصاد - من مجال اجتماعي إلى ساحة صراع

في استراتيجية 2025، لا يُنظر إلى الاقتصاد بوصفه مجالاً لإنتاج الرفاه، بل كساحة صراع حاسم على موقع الولايات المتحدة داخل النظام العالمي.

سلاسل التوريد، الطاقة، المعادن النادرة، والذكاء الاصطناعي تتحوّل إلى ملفات أمن قومي، لا إلى سياسات